

# كتاب سر الفصاحة

## لابن سنان الخفاجي

### دراسة وتحليل

دكتور عبد الرزاق أبو زيد زايد  
كلية الاداب - جامعة البصرة

الناشر

مكتبة الشباب

٢٦ شارع اسماعيل سري بالمنيرة

ت ٣١٨٢٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# إهداء

إلى الذى وهبى كل شيء . . .

إلى الذى أعطى ولم يرد جزاء ولا شكورا . .

إلى روح والدى الطاهرة . .

أهدى هذا الكتاب ؟

عبد الرزاق أبو زيد



## مقدمة

هذه دراسة لعالم من أعلام البلاغة العربية كان لجهوده الموفقة أثر كبير في تطويرها ، والنهوض بها .

وقد شغل كتابه « سر الفصاحة » مكانة ممتازة بين كتب النقد والبلاغة ، وهيات له تلك المكانة عوامل عدة ، بعضها راجع إلى طريقة ابن سنان في عرض الموضوعات التي جاءت بين دفتي كتابه ، وطريقة معالجته لها ، خاصة في فنون البلاغة والفصاحة ، وبعضها راجع إلى دقته وذوقه ، ورهافة حسه وأحكامه .

وقد حاولت أن أعرف على حياته بمقدار ما أسعفتني به المراجع ، وترجع أهمية دراسة الكتاب إلى قيمته — في تاريخ البلاغة العربية ، وأن كثيراً من أفكار ابن سنان أصبحت أصولاً ثابتة ، خاصة في دراسته للفصاحة والاصوات .

ويمجد بنا أن نشير إلى أن البلاغة العربية في هذه الفترة انقسمت إلى مدرستين : مدرسة المشاركة ، ومدرسة المغاربة ، فدرسة المشاركة كان لها اتجاه خاص يهتم بالتحديد والتقسيم ، ومدرسة المغاربة وكان لها اتجاه آخر فيه جنوح إلى التفوق الأدبي ، ولعلنا لا نعدو الحق إذا قلنا أن ابن سنان كان رائداً للمدرسة المشاركة ، وقد حذا حذوه قليل : منهم أسامة بن منقذ ، وابن شيت القرشي ، وضياء الدين بن الأثير وابن الزمكاني وابن أبي الأصبع المصري .

وعلى الرغم من ذلك كان نصيب ابن سنان في دراسات البلاغة والنقد ضئيلاً ، لهذا جعلت موضوع هذا البحث « دراسة وتحليلاً لكتاب سر الفصاحة » وقسمت الدراسة على هذا الأساس إلى فصول يقوم كل منها بمرحلة تفضي إلى لا حقتها ، وجعلت في أول هذه الفصول مدخلا عرضت فيه لابن سنان الخفاجي وحياته ، وسيرته ، وثقافته .

وكان من الطيبي أن أنحدث عن الكتب البلاغية قبله للوقوف على إضافاته على سابقه ، ثم أنحدث عنه بين معاصريه حتى يتضح تأثير كل منهم في الآخر .

\* \* \*

أما الفصل الأول : فتناولات فيه بالدراسة والتحليل كتاب « سر الفصاحة » مع توضيح آراء ابن سنان في الأصوات والفصاحة ، وذكر المصادر التي استقى منها .

والفصل الثاني : ويشمل الكلام عن الفصاحة والبلاغة والفرق بينهما ، ثم فصاحة الكلمة والكلام ، ومدى مطابقة الكلام لمقتضى الحال .

أما الفصل الثالث : فهو خاص بالفنون البيانية في الكتاب ، وطريقة معالجة ابن سنان لها ، وهي التشبيه ، والمجاز والاستعارة ، والكناية .

وفي الفصل الرابع : تناوات الدراسة الحديث عن الفنون البديعية ، والخصائص الأسلوبية ، وفيه قسمت الفنون البديعية إلى قسميها الطيبي :

محسنات لفظية — ومحسنات معنوية ، ثم أفردت بحثاً للإيجاز والإطناب ، والتقديم والتأخير .

أما الفصل الأخير : فيتضمن نظرات ابن سنان النقدية في تضاعيف كتابه ، وهي تشمل الحديث عن الشعر والنثر ، ولغة الشعر ( ألفاظ الشعر ، وافية المهندسين ، والمتكلمين ) . وفوائح القصائد ، وحسن التخلص ، ولزوم ما لا يلزم في الشعر .

\* \* \*

ويتضح من خلال هذا المنهج ما تهدف إليه الدراسة من الكشف عن جهود

ابن سنان في البلاغة ، وما تركه لنا من أصول ثابتة في الأصوات والفصاحة ،  
وتجلية ماران على حياته من غموض ، وإعمال الدارسين له على الرغم من  
جهوده .

وبعد ، فلست أزعم أنني بلغت الغاية ، أو أرضيت نفسي كل الرضاء .  
ولكنني أستطيع أن أقول : إنني بذلت جهد الاستطاعة وأخلصت فيما صنعت ،  
والله سبحانه وتعالى ولي التوفيق ، وهو وحده المتصف بالكمال ؟

المؤلف





مدخل

« حياة ابن سنان وثقافته وآثاره »



هو أبو عبدالله (١) محمد بن سعيد بن سنان الحمفاجى . . الشاعر . . الأديب ولد سنة ٤٢٢ للهجرة ، ونسبه فى بنى خفاجة الذين كانوا ينزلون د بهزاز ، من أعمال حلب . وكان أبوه من أشرفها ، ولما شب أخذ العلم والأدب عن علماء عصره ، وفى مقدمتهم أبو العلاء أحمد بن عبدالله بن سليمان المعرى ، شاعر الممرة . وأديبها وفيلسوفها العظيم ، وقد ذكر ذلك ابن سنان صراحة فى أكثر من موضع فى كتابه دمر الفصاحة ، وعن تردد أسماؤهم فى هذا الكتاب : الجاحظ وأبو بكر الصولى فى أخبار أنى تمام ، وأبو الحسن الرمانى ، والحسن بن بشر الأمدى فى موازنته ، وأبو سعيد السمرافى ، وأبو الفتح بن جنى ، والقاضى على ابن عبد العزيز الجرجانى .

وفى الكتاب — على نحو ما سنعرض لذلك فى غير هذا الموضع ما يدل على أن ابن سنان كان واسع الثقافة ، أما فى الشعر وما يتصل به من نقد فتدل على ذلك النصوص الشعرية الكثيرة التى استشهد بها وما نثره من تعليقات عليها ، وكذلك الشأن فيما يتصل بثقافته النثرية ، وما أشار إليه من بعض نصوص النثر . وأما فى الاعتزال وعلم الكلام وما يتصل بهما من مباحث الفلسفة فتدل على ذلك أيضا نقوله عن بعض الفلاسفة وترداده لاسماء بعض المعتزلة مثل الجبائى ، وجعلته تليذته لأبى العلاء واسع الاطلاع على كتب اللغة ، وينص من ترجموا له على أنه سمع الحديث النبوى وبرع فيه .

وكان ابن سنان شاعرا بارعا ، وله ديوان صغير مطبوع ببغروت سنة ١٣١٦ للهجرة . وهو أحد الشعراء الذين غنى البلوودى بالاختيار من أشعارهم فى مختلف الموضوعات . ويتضح من أشعاره أنه كان يكتر من المديح ، مما جعله يتصل بكثير من شخصيات عصره وموطنه .

---

(١) انظر ترجمة ابن سنان فى فوات الوفيات لابن شاكر الكتفى ١/٢٣٣ ، والنجم الزاهرة لابن تفرى بردى ٩٦/٥ وفى زبدة الملب من تاريخ حلب لابن العديم ٢/٣٦ ، وفى مواضع مختلفة من هذا الجزء والجزء الأول . وراجع ابن الفلاس ص ٩١ وما بعدها .

ويقول صاحب كتاب فوات الوفيات في ترجمته انه كان يرى رأى الشيعة ،  
ويعتبر هذا الجانب المعقدى عنده مثل قوله : (١)

وقالوا قد تغيرت الليالي      وضيعت المنازل والحقوق  
أليس يُرد عن فذك على\*      ويملك أكثر الدنيا حقيق<sup>(٢)</sup>

وجعلته هذه النزعة الشيعية يرتبط بولاء للدولة الفاطمية الشيعية ، وكان  
ظلمها يمتد أحيانا فيشمل حلب ومسقط رأسه ، عزاز ، ، وينحصر تارة ثانية على  
نحو ما انحصر في سنة ٤٥٢ للهجرة ، إذ استولى على حلب محمود بن نصر  
ابن صالح بن مرداس ، وكان قد رأى أن يولى على كل قلعة من قلاع رجلا  
كفئا يطمئن إليه ، وأشار عليه وزيره أبو نصر بن النحاس أن يولى على عزاز  
ابن سنان ، فولاه عليها . ونراه حين أحس بمنازلة الدولة الفاطمية له يرسله إلى  
القسطنطينية مستنجدا بملك الروم ، ومن هناك أرسل ابن سنان بقصيدة إلى ابن  
ماهم الحاكم المصرى القديم لحلب ، وتمضى الأيام ويظن محمود بن نصر أمير حلب  
بأن سنان الظنون ، فيستدعيه إلى حلب ، ويتعلل عليه ابن سنان ، فيأمر كاتبه  
أبا نصر بن النحاس ، وكان صديقا حميا لابن سنان أن يكتب إليه متلطفا ،  
لعله يستمع له .

ويفكر ابن النحاس في حيلة يقف منها ابن سنان على حقيقة الامر ، وأن  
صاحبه يريد أن يهوى به من حائق ، ويهديه تفكيكه إلى أن يشدد النون في  
كلمة ( ان شاء الله ) الواردة في الخطاب ، وما أن قرأه ابن سنان حتى فطن إلى  
أنه أراد قوله تعالى : « إن الملأ يأتمرون بك ليقتلوك »<sup>(٣)</sup> ، فأجابه بخطاب « وكتب  
إنا الخادم ، بكسر الالف في كلمة « انا » ، وتشديد النون ، وفطن ابن النحاس إلى  
أنه أراد قوله تعالى : « إنا لن ندخلها أبدا ما داموا فيها . . . »<sup>(٤)</sup>

(١) سر النصيحة ص م .

(٢) هو علي بن أبي طالب حين رد عن إرث فذك ، وهي قرية بغير أو بناحية الحجاز  
فيها عين وفغل أفاءها الله على نبيه ( ص ) وكان علي والعباس يتنازعانها وسلمها عمر إليها  
فذكر علي أن الرسول ( ص ) كان جعلها في حياته لفاطمة وولدها ( لسان العرب / ١٢ : ٣٦١ ) .

(٣) سورة القصص ( آية ٢٠ ) .

(٤) سورة المائدة ( آية ٢٣ ) .

واستدعى محمود أبا نصر بن الحساس وقال: أنت أشرت على بتولية الخفاجي وما أعرفه إلا منك ، ومتى لم يفرغ بالي منه قتلتك ، وألحقت بك جميع من بينك وبينه صلة وحرمة ، فقال له : مرني بأمر أمثله . . قال : تمضي إليه وفي صحبتك ثلاثون فارسا ، فإذا قاربته عرفه بحضورك ، فإنه يلتقيك ، فإذا حضر وسألك النزول عنده والاكل معه فامتنع . وقل له إنني حلفتك أن لا تأكل راده ولا تحضر مجلسه حتى يطيعك في الحضور عندي ، وطاوله في الحديث حتى يقارب الظهر ، ثم ادع أنك جئت ، وأخرج هاتين الخشكائيتين<sup>(١)</sup> ، فاكل أنت هذه وأطعمه هذه ، فإذا استوفى أكلها عجل الحضور إلى فإن منيته فيها . ففعل ما أمره به ، ورجع أبو نصر إلى حلب ، ولم يلبث ابن سنان أن شعر بمقص شديد ورعدة ، وقال: قتلى والله أخى أبو نصر ، وأمر بالركوب خلفه ورده ففات القوم . ووصل إلى حلب ، وكانت وفاة ابن سنان سنة ٤٦٦ للهجرة .

ولم يخلف ابن سنان من الكتب سوى كتاب « سر الفصاحة » وسنعرض له بالتحليل والتفصيل في الفصول التالية .

---

(١) . فردما ( خشكائجة : اسم طعام — فارسي معرب ) .



## « المكتب البلاغيه قبله »

بلغ العرب في الجاهلية مرتبة رفيعة من البلاغة والبيان<sup>(١)</sup>، وصور الذكر الحكيم ذلك في غير موضع منه في مثل « الرحمن علم للقرآن خلق الإنسان عليه البيان » .

ولو نظرنا إلى أدهم الذي خلفوه نجده يحمل في تضاعيفه ما يصور فصاحة منطقهم وكيف كانوا يتأتون للكلام حتى يباغوا منه كل ما كانوا يريدون من استمالة القلوب والاسماع .

وأحسن بذلك الجاحظ من قديم فقال : « لم ترم يستعملون مثل تدبيرهم في طوال القصائد ، وفي صنعة طوال الخطب وكانوا إذا احتاجوا إلى الرأي في معالظ التدبير ومهات الأمور مشوا ( ذلوا ) الكلام في صدورهم ، وقيدوه على أنفسهم ، فإذا قومه الثقاف ، وأدخل الكبر ، وقام على الخلاص أبرزوه محكما منقحا ومصفى من الأدناس مذهباً »<sup>(٢)</sup> .

وقد لقبوا شعراءهم ألقابا تدل على مدى إحسانهم في رأيهم مثل المهلهل والمرقس ، وللقب ، والمتخل ، والأفوه ، والنابعة ، وما لاشك فيه أن أسواقهم الكبيرة هي التي عملت على وجود ذوق عام دفع الشعراء ومن وراءهم من الخطباء إلى تجميع كلامهم وتجويده ، وكانوا يسمون القصائد المحبرة بالحوليات والمنقحات ، اللغات ، والمحكمات ، وأخذت تنمو هذه العناية بعد ظهور الإسلام بفضل مانهج القرآن ورسوله الكريم من طرق الفصاحة والبلاغة .

ثم يأتي عصر بني أمية وتكثر فيه الخطابة<sup>(٣)</sup> بجميع ألوانها من سياسية وحفلية ووعظية . وتزدهر ازدهاراً عظيماً ، والحق أن الملاحظة البيانية كثرت في هذا العصر ، وهي كثرة عملت فيها براعت كثيرة ، فقد تحضر العرب ، واستقروا في المدن والامصار ورقبت حياتهم العقلية ، وأخذوا يتجادلون في جميع شئونهم السياسية والعقدية ، وظهرت الأحزاب السياسية فكان هناك الخوارج والشيعة

(١) البلاغة تطاور وتاريخ لداكتور هوقى ضيف — طبعة دار المعارف — ص ٩ .

(٢) البيان والتبيين للجاحظ ( طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر ) ١٤/٢ .

(٣) البلاغة تطاور وتاريخ ص ١٤ .

والزبيريون والامويون، وكان هناك المرجئة والجبرية والقدرية والمعتزلة ،  
وظهرت الاسواق الادبية كالمربد، والسكاتية ، وكان لكل ذلك اصداؤه في  
ملاحظات مختلفة عن بلاغة القول وقصاحته .

ونما العقل العربي نموا واسعا ، فكان طبيعيا أن ينمو النظري بلاغة الكلام  
وأن تكثر الملاحظات المتصلة بحسن البيان <sup>(١)</sup> لاقى مجال الخطابة والخطباء لحسب ،  
بل أيضاً في مجال الشعر والشعراء ، بل لعل المجال الثاني كان أكثر نشاطا لتعلق  
الشعراء بالمديح وتنافسهم فيه ، وقد فتح لهم الخلفاء والولاة والقواد والاجواد  
ابوابهم ، فوفدوا من كل فج ، وكانوا يجعلون جوائز كل منهم بقدر شعره  
وبراعته فيه . فاشتد التنافس بينهم ، وهياً من بعض الوجوه لاندلاع الهجاء  
بين فريق منهم ، والمهم أنه هياً لكى يتخير كل منهم معانيه والفاظه بحيث تصفى لها  
القلوب والاسماع ، وتساق إلى البهجة الجوارح الضخمة ، وأخذ الشعراء — بحكم  
استقرارهم في المدن — يلقى بعضهم بعضاً في المساجد والاندية الاسواق وعلى  
ابواب من يمدحونهم وفي حضرتهم ، فكثر المحاورات — بينهم من جهة  
وبينهم وبين سامعيهم من جهة ثانية — في براعاتهم وفي بعض معانيهم وأساليبهم .

وفي هذه الآونة استطاع جرير والفرزدق أن يتطورا في سوق المربد بفن  
الهجاء القديم ، فإذا هو يصبح مناظرة واسعة في حقائق عشرينى الشاعرين بما كيهما  
كثير من الشعراء ويتجمع لهم الناس يصفقون كلما مر بهم بيت نافذ الطعنة  
ويمتفون ويصبحون <sup>(٢)</sup> ثم يأتي العصر العباسى الاول ؛ وليس من شك في أن  
كثيراً من الفرس والموالي اتقنوا العربية وحذقوها ، وانخذلوا لسانهم في  
التعبير عن عتولهم ، ومشاعرهم وأظفروا في ذلك براعة منقطعة النظير ، وقد  
نهضوا بالنثر والشعر نهضة واسعة وكثرت حينئذ أنظارهم البلاغية والنقدية ،  
وأخذت تواف في ذلك كتب مختلفة في مقدمتها كتاب طبقات الشعراء لابن  
سلام الجهمى المتوفى سنة ٢٣٢ للهجرة .

ولاشك أن كتاب ابن سلام يصور نشاطا نقديا واسعا ، وقد جمع فيه كل

(١) البلاغة لتطور وتاريخ من ١٦٠١٥ .

(٢) الأغانى (طبع دار الكتب) ١٠/١٥٣٠ .



ما عرف قبله من نظرات نقدية متنوعة الإحجامات كما أنه جمع كل ما عرف عند النقاد والعلماء من مصطلحات نقدية كثر تناولها بينهم .

ويؤلف ابن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦ للهجرة كتابه ( الشعر والشعراء ) متحدثاً فيه عن الشعراء ، وأزمانهم ، وأقدارهم ، وأحوالهم في شعرهم وقبائلهم<sup>(١)</sup> . وقد ذكر في مقدمته للكتاب أقسام الشعر وطبقاته ، والوجوه التي يختار عليها ويستحسن لها . وإن كان لم يتسع بتطبيق ذلك في الكتاب وأثناء حديثه عن الشعراء من جاهليين وإسلاميين وعباسيين .

ولما بقي بعد الله بن المعتز وهو أول من صنف في ( البديع ) كتاباً جامعاً ، وفيه يذكر أنه ألفه في سنة أربع وسبعين<sup>(٢)</sup> وماتت للهجرة ، وقد مضى منذ السطور الأولى فيه يعلن أنه إنما صنفه ليلال دلالة قاطعة على أن ما يكثر منه المحدثون بما يسمى بديعاً موجود من قديم في القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام الجاهليين والإسلاميين يقول : « قد قدمنا في أبواب كتابنا هذا بعض ما وجدنا في القرآن واللغة وأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكلام الصحابة والأعراب وغيرهم . وأشعار المتقدمين من الكلام الذي سماه المحدثون البديع ، ليعلم أن بشاراً ومسلماً وأبانا نوالس ومن تقلبهم ( حاكاهم ) وسلك سبيلهم لم يسبقوا إلى هذا الفن ، ولكنه كثر في أشعارهم فعرف في زمانهم حتى سمى بهذا الاسم ، فأعرب عنه ودل عليه ، ثم إن حبيب بن أوس الطائي من بعدهم شغف به حتى غلب عليه ، وتفرغ فيه وأكثر منه ، فأحسن في بعض ذلك ، وأساء في بعض ، وتلك عقبى الإفراط ، ونمرة الإسراف<sup>(٣)</sup> . ولا يلبث أن يصرح بقرضه من كتابه قائلاً : « وإنما غرضنا في هذا الكتاب تعريف الناس أن المحدثين لم يسبقوا المتقدمين إلى شيء من أبواب البديع<sup>(٤)</sup> ، وفنون البديع التي بقى عليها ابن المعتز الشطر الأكبر من كتابه هي : الاستعارة ، والتجنيس ، والمطابقة أو الطباق ، ورد الإعجاز على طائفتها ، والمذهب الكلامي . وقد

(١) النقد المنهجي عند العرب ( د. منصور — طبعة مطبعة نهضة مصر ) ص ٢٠ .

(٢) كتاب البديع لابن المعتز ( نشر كرانشوفسكي ) ص ٥٨ .

(٣) كتاب البديع ص ١ .

(٤) المرجع السابق ص ٣ .

أكثر من الأمثلة والشواهد . ويكفي ابن المعتز فضلاً أنه أول من صنف في  
البديع ورسم فنونه ، وكشف عن أجناسها وحدودها بالدلالات البينة ،  
والشواهد الناطقة ، بحيث أصبح إماماً لكل من صنفوا في البديع بعده وبرزوا  
بهذه الطريق .

وإذا كان ابن المعتز قد ذكر فنون البديع الخمسة الأساسية التي جعلها  
عماده <sup>(١)</sup> فإنه تحدث في أثناء ذلك عما سماه بمحاسن الكلام وقال : « إنما أكثر  
من أن يحاط بها ، وتناول بالبيان ثلاثة عشر محسناً منها : إبتدأها بالكلام عن  
الانفاس ، والرجوع ، وهو أن يقول الشاعر شيئاً ويرجع عنه ، والاعتراض  
وهو اعتراض كلام في كلام لم يتم معناه ، والمحسن الثالث والخروج من معنى  
إلى معنى ، والرابع تأكيد المدح بما يشبه الذم ، والخامس تجاهل العارف ،  
وهو ضرب من مزج الشك باليقين ليزيد الكلام تأكيداً ، والسادس الهول يراد به  
الجد ، وقد استمد ابن المعتز من الجاحظ ، والسابع حسن التضمين ، وهو استعارة  
الشاعر الأبيات وأنصافها أو بعض الألفاظ في حشوها من شعر غيره وإدخالها  
في أثناء أبيات قصيدته ، والثامن عند ابن المعتز التمرير والكناية ثم الإفراط  
في الصفة ، وسماه قدامة بعده المبالغة ، وفرع منها الغلو ، ثم حسن التشبيه ،  
ثم إعانت الشاعر نفسه في القوافي وتكلفه من ذلك ما ليس له ، وهو ما سمي بعد  
ذلك « لزوم ما لا يلزم » ، وأخيراً حسن الابتداءات .

ويخلفه قدامة بن جعفر ( المتوفى سنة ٢٣٧ للهجرة ) <sup>(٢)</sup> بكتابه « نقد الشعر » ،  
الناظر في هذا الكتاب يحس في وضوح أن قدامة تمثل كل ما كتب قبله في  
مباحث البلاغة عند الجاحظ وابن المعتز وغيرهما من سابقه ، وقد استطاع أن  
يضيف إلى المحسنات الثمانية عشرة التي حدد أسماءها ابن المعتز ثلاثة عشر محسناً  
جديداً هي : الترصيع والغلو ، وصحة التقسيم ، وصحة المقابلات ، وصحة التفسير ،  
والتنعيم والمبالغة والإشارة والإرداف والتفصيل والمطابقة والتعطف  
والتوشيح والإيفال .

(١) البلاغة تطور وتاريخ ص ٧١ — ٧٢ .

(٢) انظر في حياة قدامة ومصنفاته ( معجم الأدباء لياقوت ) — طبعة القاهرة

ومما لا ريب فيه أن قدامة وفق في هذا الكتاب توفيقاً منقطع النظر ، وهو توفيق جعل من يكتبون في البلاغة بعده يلهجون باسمه وفي مقدمتهم أبو هلال العسكري صاحب (الصناعتين) ولم يقف الحد بالنقد والبلاغة عند هذا بل كان هناك دراسات نقدية لبعض المتكلمين الذين ظل لهم نشاطهم ، فقد بحثوا مباحث واسعة في إعجاز القرآن من حيث بيانه وبلاغته على نحو ما يتضح في رسالة ، التكت في إعجاز القرآن ، لعلي بن عيسى الرمانى<sup>(١)</sup> (المتوفى ٢٨٦ هـ) وهو أحد أعلام المعتزلة في عصره ، وله مصنفات كثيرة في التفسير واللغة والنحو وعلم الكلام .

وقد تحدث في رسالته عن البلاغة وقال : إنها ثلاث طبقات : عليا ، ووسطى ، ودنيا . فالعليا هي بلاغة القرآن الكريم ، والوسطى والدنيا هي بلاغة الباءاء حسب تفاوتهم في البلاغة . وقسم البلاغة عشرة أقسام هي : الإيجاز ، والنشيه ، الاستمارة ، والتلاؤم ، والفواصل ، والتجانس ، والتصريف ، والتضمين ، والمبالغة وحسن البيان .

ونلاحظ في هذه الفترة امتزاج كتب النقد بالبلاغة إذ دارت في جملتها على البحث في معاني الشعراء وألفاظهم ومهارتهم في استخدام فنون البديع ، ومن أم الكتب التي تصور ذلك كتاب ( عيار الشعر ) لابن طباطبا والموازنة بين أبي تمام والبحترى للأمدى وكتاب ( الوساطة بين المتبى وخصوه ) لعلي ابن عبد العزيز الجرجاني .

ولو ألقينا نظرة على كتاب ، عيار الشعر ، لمحمد بن طباطبا العلوى الأصهباني<sup>(٢)</sup> المتوفى سنة ٢٢٢ للهجرة لوجدناه يخوض في صناعة الشعر والميزان الذي تقاس به بلاغته ، ونحن أثناء مطالعته بصلته ( بالبيان والتبيين ) للاجاض .

ومن أم مباحثه التشبيه وقد قسمه إلى عدة أقسام ، وفصل القول فيه ، خاصة التشبيه الحسى كما تحدث عن الكناية وضروبها .

(١) راجع ترجمته في معجم الأدباء ٧٤/٧٣ .

(٢) أنظر ترجمته في معجم لأدباء ٥٦/١٨ .

ونبه ابن طباطبا إلى فكرة الوحدة العضوية<sup>(١)</sup> في القصيدة إذا قال بوجوب ترابط أبياتها حتى تغدو بناءً محكمًا متشاكلًا . وبعد ذلك نجدنا أمام كتاب الموازنة بين أبي تمام والبحتري ، للآمدى المتوفى سنة ٢٧١ للهجرة . والكتاب موازنة واسعة بين أشعار الشاعرين وما يتصل بها من المعاني والصور البيانية والبلاغية .

وفصل الأمدى القول في الاستعارة : القبيح منها والحسن خاصة عند الشاعرين . ويتحدث عن الجناس والطباق ، ويفيض في مسائل نقدية كثيرة . ويأتى بعد ذلك كتاب « الوساطة بين المتنبى وخصومه » ، لعلي ابن عبد العزيز الجرجاني<sup>(٢)</sup> المتوفى سنة ٣٩٢ هجرية . وقد قدم لبثته هذا بأغلاط الشعراء . . . قدام . . . ومحدثين في ألفاظهم ومعانيهم ثم مضى يتحدث عن البديع ووجوهه . وصوره . وبدأ بالاستعارة وذكر طائفة من أمثلتها الحسنة والسيدة . ثم انتقل إلى التجنيس وقسمه أقساما منها : جناس الاشتقاق . والجناس الكامل والجناس المضاف .

ولو نظرنا إلى منهج الجرجاني في النقد لاستطعنا أن نلخصه في جملة واحدة هي : أنه رجل يقيس على الأشباه<sup>(٣)</sup> والنظائر . وعلى هذا الأساس بنى معظم وساطته ، فالجرجاني لا يناقش الأخطاء وإنما يعتذر لها ، ودو مدافع يذود عن موكله لا ناقدا يناقش ما أخذ على الشاعر من أخطاء أو عيوب فنية ، ويتسع بالكلام في السرقات الشعرية . وقد ارتضى المبالغة والغلو إلا أن يخرج بهما الشاعر عن حد المعقول إلى حد « وهم الشديد الذي تصبح فيه المعاني مضادة للحقيقة تضادا يؤدي السامع ، وقد أصبح ضربا من المحال الذي يستكره ولا يقبل . ومن السكتب التي صنف في القرن الرابع الهجري كتاب « الصناعتين » ، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري<sup>(٤)</sup> ( المتوفى سنة ٣٩٥ للهجرة ) ويريد العسكري بالصناعتين الكتابة ، والشعر .

(١) البلاغة تطور وتاريخ ص ١٢٧ .

(٢) أنظر ترجمته في معجم الأدباء ١٤/١٤ وطبقات الشافعية للإسكندر ٢/٣٠٨ .

(٣) النقد المنهجي عند العرب ص ٢٧١ .

(٤) أنظر ترجمته في معجم الأدباء ٢/٢٥٨ .

وقد افتتح كتابه مقدمة لوجه فيها يعلم البلاغة ، وأنه ضرورى لفهم إعجاز القرآن الكريم ، وللتمييز بين جيد الكلام ورديئه ، وأثنى في هذه المقدمة على كتاب البيان والتبيين ، للجاحظ ، وجمل العسكري كتابه في عشرة أبواب :  
أما الباب الأول : فتكلم فيه عن موضوع البلاغة وحدودها وما جاء فيها من أقوال السابقين .

وفي الباب الثانى : تحدث عن تمييز الكلام جيده من رديئه ، ومحموده من مذمومه . وهو في هذين البابين يستمد من الجاحظ .

وحمل الباب الثالث : خاصاً بمعرفة صنعة الكلام وترتيب الالفاظ .

وفي الباب الرابع : تحدث عن حسن النظم وجودة الرصف .

وتناول في الباب الخامس : الإيجاز والإطناب .

وفي الباب السادس : تحدث عن السرقات الشعرية .

وجمل الباب السابع : للتشبيه .

أما الباب الثامن : فجعله للسجع والإزدواج .

وفي الباب التاسع : تحدث عن فنون البديع وهى عند خمسة وملاثون فناً . ويقول إنه زاد فيها على ما أورده سابقوه ستة فنون ، وكأنه يلتقى معهم في تسعة وعشرين فناً .

وقد صرح باسم ابن المعتز<sup>(١)</sup> وقدامة في غير موضع وهو يلتقى بأولهما :  
في الفنون التالية : الاستعارة ، التطبيق أو الطباق ، التجنيس أو الجناس ،  
الكناية والتعريض ، رد الإعجاز على الصدور ، الالتفات ، الاعتراض ، الرجوع ،  
تجاهل المعارف ، المذهب الكلامى . واللتقى بقدامة في المصطلحات الآتية : المقابلة ،  
صحة التقسيم ، صحة التفسير ، الإشارة ، الإرداف ، التوابع ، الغلو ، المبالغة ،  
العكس والتبديل ، الترصيع ، الإيجاز ، التوشيع ، التكميل والتتميم .

وراء هذه الألوان ثلاثة عشر لونا أو فنا ، يقول إنه وضع منها ستة هي :  
التشطير ، والمجاورة ، والتطريز ، والمضاعف ، والاستشهاد ، والتلطف . والسبعة  
المسبوقة هي : المماثلة ، التذييل ، الاستطراد ، جمع المؤلف والمختلف ، السلب  
والإيجاب . الاستثناء ، التعطف .

وقد تحدث في الباب العاشر عن حسن المبادئ والمقاطع وجودة القوافي  
ودقة الخروج من الفسيب إلى المديح .

ومن أهم الكتب التي نلتقي بها في نهاية القرن الرابع الهجري كتاب الشريف  
الرضي « تلخيص البيان في مجازات القرآن » وله كتاب آخر يسمى « المجازات  
النبوية » والكتابان عبارة عن بحث تطبيقي تتكرر فيه كلمات الاستعارة والمجاز  
والسكناية دون قصد إلى تحرير الفروق بين أنواع تلك الصور البيانية .

ونلتقي بمحاولة أخرى معاصرة للدخولة السابقة هي كتاب « إعجاز القرآن »  
للإقبال المتوفى (١) سنة ١٣٠٣ هجرية . وهو من أعلام المتكلمين الأشاعرة .  
وقد استهل كتابه بالتعرض لمطاعن الملاحدة على أسلوب الذكر الحكيم مبينا  
أن الحاجة إلى الحديث في إعجاز القرآن أمس من الحاجة إلى المباحث اللغوية  
والنحوية ، وقسم كتابه إلى فصول جعل أولها لبيان أن القرآن معجزة الرسول  
عليه السلام ، وهي معجزة تقوم على بلاغته مستشهدا في ذلك بأى من الذكر  
الحكيم .

والفصل الثاني جعله متمما للفصل الأول ، وقد ساق فيه كثيرا من الحجج  
على إعجاز القرآن ، وردردا غنيضا على أولئك الذين عللوا إعجاز القرآن  
بالصرفة ، أو بعبارة أخرى بصرف العرب عن معارضته ، ثم يفتح فصلا  
ليبين وجوه الإعجاز القرآني في رأيه ورأى الأشاعرة من أصحابه ويردها  
إلى ثلاثة هي :

---

(١) راجع في ترجمة الإقبال ابن خلدون ( طبعة سنة ١٢٩٩ هـ ) ٢/٢٧٨ والنجوم  
الزاهرة ٢٢٤/٤ وهدونات الذهب ١٦٠/٣ والأنساب للسماعى ص ٦١ ، ومقدمة كتاب  
« إعجاز القرآن » للإقبال تحقيق السيد أحمد صقر — طبع دار المعارف ١٣٢٤ هـ —  
١٩٠٤ م .

١ — تضمنه للإخبار عن الغيوب .

٢ — مافيه من القصص الدينية وسير الانبياء مما روته المکتب السماوية مع أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان أميا لا يقرأ ولا يكتب .  
٣ — بلاغته .

ويجمل هنا نظريته في إعجاز القرآن البلاغى (١) .

ويعتد بعد ذلك فصلا يتحدث فيه عن وجوه البديع ليرى هل يمكن تحليل الإعجاز القرآنى بها أولا يمكن ، ويبدأ بالحديث عن الاستعارة مثله في ذلك مثل ابن المعتز في كتابه « البديع » ، وأبى هلال العسكري في كتابه « الصنائع » ، .

ويتلوها بالارداف ثم المعائلة وهو في المصطلح الأخير يتفق مع أبى هلال العسكري في تسميته بينما يختلف مع قدامة إذ كان يسميه التمثيل والابه على الاستعارة التمثيلية ، وبعض صور الكناية ، ويذكر المطابقة ، ويصرح هنا بنقله عن ابن المعتز ، ولا يلبث أن يذكر خلاف قدامة له في هذا اللقب ، إذ أطلقه على صورة من الجناس الكامل .

ويذكر ضربا يسميه « الموازنة » (٢) ، « قول القائل : « اصبر على حر اللقاء ومضض الزوال ، وشدة المصارع » ، وهو ضرب من المزاوجة وتقاطع الكلام دون إحداث سجع فيه . ثم يذكر « المساواة » على أنها ضرب من البديع مقتدياً بقدامة في هذا الصنيع ، وتأثره في حديثه عقب ذلك عن « الإشارة » والمبالغة ، والغلو ، « والايغال » ، « والترشيح » ، وصحة التقسيم ، وصحة التفسير ، « والتحميم » ، « والترصيع » ، وذكر من ضروب المصطلح الأخير ضربا سماه قدامة باسم « المضارعة » .

ومضى الباقلانى متأثراً بابن المعتز وقدامة فذكر « التكافؤ » ، « التعطف » ، « الكناية » ، « التعريض » ، ثم تحدث عن الالتفات .

(١) انظر البلاغة: تطور وتاريخ ص ١٠٨

(٢) هي ممازاده قدامة في كتابه جواهر الأنفاظ . من حسن البلاغة وقد سماها « اعتدال

الوزن » انظر الجواهر (طبعة القاهرة) ص ٣ وما بعدها .

ويعقب بعد ذلك بفصل عنوانه ، وصف وجوه من البلاغة ، وفيه يلخص الوجوه العشرة للبلاغة التي صورها الرماني في رسالته ( السكت في إعجاز القرآن ) وهنا نحس بأنها إزاء أشهرى يريد أن ينقض ماقاله معتزلى كبير .

وبعد ذلك يلقانا كتاب آخر هو : إعجاز القرآن للقاضى عبد الجبار<sup>(١)</sup> المتوفى سنة ٤١٥ للهجرة قاضى قضاء الدولة البويهية بإيران ، وهو أكبر أعلام المعتزلة في عصره ، ويهملنا في كتابه فصلان قصيران عرض عبد الجبار في أولهما لرأى أبى هاشم الجبائى في الفصاحة التي بها يفضل بعض الكلام على بعض معقبا عليه . أما الفصل الثانى فقد عرض فيه رأيه الخاص في الوجه الذى يقع به التفاضل في فصاحة الكلام . يقول : اعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة ولا بد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم ، وقد تكون بالإعراب الذى له مدخل فيه ، وقد تكون بالموقع ، وليس لهذه الأقسام ثلاثة رابع ، لأنه إما أن تعتبر فيه الكلمة ، أو حركاتها ، أو موقعها . ولا بد من هذا الاعتبار في كل كلمة ، ثم لا بد من اعتبار مثله في الكلمات ، إذا انضم بعضها إلى بعض ، لأنه قد يكون لها عند الانضمام صفة ، وكذلك لكيفية إعرابها وحركاتها موقعها . فعلى هذا الوجه الذى ذكرناه إنما تظهر مزية الفصاحة بهذه الوجوه دون ما عداها ، فإن قال قائل : فقد قلتم إن في جملة ما يدخل في الفصاحة حسن المعنى فهلا اعتبرتموه ؟

قيل له : إن المعانى وإن كان لا بد منها فلا تظهر فيها المازية ، ولذلك نجد المعبرين عن المعنى الواحد يكون أحدهما أفصح من الآخر والمعنى متفق .. على أننا نعلم أن المعانى لا يقع فيها تزايد ، فإذا ن يجب أن يكون الذى يعتبر التزايد عنده الألفاظ التي يعبر بها عنها ، فإذا صحت هذه الجملة فالذى تظهر به المازية ليس إلا الإبدال ( الاختيار ) الذى به تختص الكلمات أو التقدم والتأخر

---

(١) انظر في ترجمة عبد الجبار ( طبقات الشافعية للسبكي ) ٣/ ١١٤ ، ٢١٩ .



الذى يختص الموضع أو الحركات التى تختص الإعراب فبذلك تقع المباشرة بين الكلام (١) .

وهو بتفسيره للفصاحة على هذا النحو يلتقى بالأشعرية فى قواهم بالنظم لا بالمعنى العام للفصاحة الذى فهمه الجبائى . وواضح أنه لا يجعل للفظه صفة أدبية من حيث هى لفظة مفردة ، أو على الأقل لا يجعل لها شأنًا فى الفصاحة ، ويلاحظ أنها قد تكون فى موضع أفصح منها فى موضع آخر .

ومما هو جدير بالذكر أن هذه الفكرة تأثر بها عبد القاهر فى كتابه «دلائل الإعجاز» تأثراً قوياً .

والكتاب الأخير الذى عاصر صاحبه ابن سنان الخفاجى هو كتاب (العمدة) فى صناعة الشعر ونقده لأبى الحسن بن رشيق القيروانى المتوفى سنة ٦٣٤ للهجرة (٢)

---

(١) انظر البلاغة تطور وتاريخ ص ١١٦ — ١١٧ .

(٢) سيأتى الكلام عنه بالتفصيل بعد ذلك .



# **البحوث البلاغية في عصره**

**(ابن رشيق القيرواني وعبد القاهر)**



عاصر ابن سنان الحفاجي عليين من أعلام البلاغة هما : ابن رشيق  
القيرواني وعبد القاهر الجرجاني ، وقد عني كل منهما بالدراسات البلاغية .

أما ابن رشيق <sup>(١)</sup> فعاش في القيروان ، وتوفي سنة ٤٦٣ للهجرة ، وكتابه  
العمدة في صناعة الشعر ونقده ، من خير الكتب في تاريخ البلاغة ولعل ذلك  
يرجع إلى دقة جمعه للآراء المتقابلة في فنونها المختلفة .

وقد وزعه في نحو مائة باب حاول فيها أن يجمع ما كتب عن صناعة الشعر  
ومسائله البيانية والبيدية عند الصنفين من قبله ، وهو في جزئين : وقد تحدث  
فيه ابن رشيق عن فضل الشعر وأن الإسلام لم يحاربه واسترسل في الدفاع عن  
الشعر الذي ألف كتابه لنقده ، ثم تكلم عن القدماء والمحدثين وعن المشاهير  
من الشعراء ، والمتأخرين منهم ، وعن رغب عن ملاحاة غير الأكفاء ، ويعقد باباً  
لطبقات الشعراء .

وأخذ بعد ذلك في ذكر حد الشعر وعناصره ، وتحدث عن اللفظ والمعنى  
والمطبوع ، والمصنوع وعن الوزن والقافية ، والثقفية والتصريع ، والرجز  
والقصيد ، والقطع والطوال ، وعن آداب الشاعر وعن عمل الشعر وعن  
المقاطع والمطالع .

وتحدث ابن رشيق عن البلاغة <sup>(٢)</sup> يحاول إدراك سرها والتعرف على حقيقتها  
ويورد في هذا الباب أقوالاً مأثورة عنها : كأن ينقل عن خلف الأحمر قوله :  
البلاغة لمح دالة ، وعن الحاميل بن أحمد قوله : البلاغة كلمة تكشف عن البقية  
وعن بعض القدماء قولهم : البلاغة قليل يفهم ، وكثير لا يسأم ، إلى غير ذلك  
من الأقوال .

ويتحدث عن النظام مستهلاً كلامه بقول الجاحظ . « أجود الشعر ما رأيت  
ملاحم الأجواء ، سهل الخارج ، فتعلم بذلك أنه أفرغ إفراغاً واحداً وسبك  
سبكاً واحداً » <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر ترجمته في معجم الأدباء ١١٠/٨ وفوات الوفيات ٢٠٥/٢ .

(٢) العمدة ( الطبعة الأولى — طاعة أمين هندية ) ١٦١/١ .

(٣) المرجع السابق ١٧١/١ .

وقد استحسّن ابن رشيق في الشعر أن يكون كل بيت في القصيدة قائماً بنفسه ، لا يحتاج إلى ما قبله ، ولا إلى ما بعده ، وما عدا ذلك فهو تقصير عنده إلا في مواضع معروفة مثل الحكايات وما شاكلها <sup>(١)</sup> وأما له قد خالف ابن سنان في ذلك .

ويعقد ابن رشيق باباً واسعاً للأوزان والقوافي يتحدث فيه عن دوائر البحور وأجزائها وألقابها وما يدخل فيها من زحاف كما يتحدث عن القوافي وألقابها وعيوبها ، وفرق ما بين الرجز والقصيد . ويعرض للبديهة والارتجال وعمل الشعر وشحنه القريبة له . ثم يقف عند المقاطع والمطالع مشيراً إلى ما سماه قدامة باسم ( الترصيع ) كما يقف عند المبدأ وحسن الخروج والنهاية ، ناقلاً عن الأمدى والخاتمي وغيرهما من النقاد .

ويفرد باباً للبلاغة يذكر فيه بعض تعريفاتها المبثوثة في كتاب ( البيان والتبيين ) للجاحظ مضيفاً إليها بعض ما قيل فيها بعده . ويفتح للإيجاز باباً ينقل فيه حديث الرماني عنه وتقسيمه له ، ويتلوه بباب للبيان وآخر للنظم يستمدهما منه ، ويتحدث عن المخترع والبديع في الشعر وقد جعل الاختراع المعنى والإبداع للفظ وما يتصل به من دقة التصوير . <sup>(٢)</sup>

ويأخذ بعد ذلك في الحديث عن البديع وفنونه بادئاً بالمجاز ويعقد فصلاً للاستعارة ينقل فيه عن علي بن عبد العزيز الجرجاني ، والرماني ، والخاتمي ، وابن وكيع المصري ، ويفرد فصلاً للتمثيل ، ثم يتحدث عن التشبيه مستمداً فيه من الرماني وقدامة وعلي بن عبد العزيز الجرجاني . ويفيض في باب الإشارة ، ويدخل فيها التعريض والكناية والتعمية وهو في ذلك أدق من صاحب ( الصناعتين ) الذي أفرد عنها كثيراً من أقسام الكناية بينما كان ينبغي أن يسلكها فيها . على أنه تلاها بما سماه ( التبيين ) وهو نوع منها .

ومن فنون البديع التي تناولها ابن رشيق « التجنيس » وسمى رد أعجاز الكلام على ما تقدمها عند ابن المعتز باسم « التصدير » ، كما تسلكم عن الطباقي

(١) العمدة ١/ ١٧٢ .

(٢) انظر البلاغة تطور وتاريخ ص ١٤٧ .

والمقابلة والتقسيم وأدخل فيه الترصيع . وسمى « التوشيح » عند قدامة وأبى هلال العسكري باسم « التسليم » .

وتحدث عن الالتفات والمبالغة والغلو والإيغال والحشو واستدعاء القوافي وجعل من فنون البديع « التكرار » متابعا في ذلك لأبى أحمد العسكري .

ثم تحدث بعد ذلك عن « التضمين » مستمداً من ابن المعتز ، « والانساع » وهو أن يكون في البيت من الامتداد في معناه ما يجعله يؤول تأويلات مختلفة .

وزادى بفكرة تماسك القصيدة متابعاً في ذاك ابن طباطبا العلوى يقول : « فإن القصيدة مثلها مثل خلق الإنسان في اتصال بعض أعضائه ببعض ، ففى انفصل واحد عن الآخر ، وباتته في صحة التركيب غادر بالجسم عاهة تنحون محاسنه ، وتعنى معالم جماله <sup>(١)</sup> .

ولاشك أنها فكرة دقيقة بدأ بتصويرها ابن طباطبا على نحو ما أسلفنا وزادها الحائمي تصويراً وبياناً إذ طلب في القصيدة أن اتماسك أبيانها تماسك الأعضاء في الجسد الواحد بل تنسق وتنظم وتألف بحيث تتلاحم أجزاءها تلاحماً دقيقاً .

ومن هذا العرض يتضح لنا المباحث البلاغية التي تناولها ابن رشيق في كتابه .

وهناك عالم آخر عاصر ابن سنان هو عبد القاهر <sup>(٢)</sup> الجرجاني — وعبد القاهر وإن لم يكن لدينا معلومات واضحة عن حياته إلا أننا نعرف أنه ولد بجرجان . وهي إحدى المدن المشهورة بين طبرستان وخراسان ، وكان فقيهاً شافعيًا ، ومتكلماً على مذهب الأشاعرة . ويقال أن شهرته دوت في الآفاق بكتاباته البلاغية ، وقد توفي سنة ٤٧١ للهجرة .

(١) العمدة ٩٤/٢ وانظر البلاغة تطور وتاريخ ص ١٥١ وعيار الشعر ص ٢٦ .

(٢) انظر في حياة عبد القاهر طبقات الشافعية للسيكي ٢/٢٦٢ ودمية القصر للناخري

وقد استطاع أن يضع نظريتي علم البيان والمعاني وضعاً دقيقاً، أما نظر المعاني فقد خص بها كتابه «دلائل الإعجاز» .  
وأما نظرية البيان فخص بعرضها وتفصيلها كتابه «أسرار البلاغة» .  
وسمى في الدلائل علم المعاني باسم (النظم) وهو اصطلاح كان يشيع في بين الأشاعرة فكانوا يعلمون إعجاز القرآن بنظمه، وأول من وضع هذا الاصطلاح أبو عثمان الجاحظ، وقد علل به الإعجاز القرآني ويبدو أن الأشاعرة تمسكوا به بينا مضى المعتزلة منذ أبي هاشم الجبائي يضعون مكانه اصطلاح (الفصاحة) وردوها إلى حسن اللفظ وحسن المعاني، ونرى عبد القاهر في مواطن كثير من كتابه «الدلائل» يبدى ويعيد في إبطال أن يكون مرد الفصاحة إلى اللفظ أو المعنى كما زعم الجبائي المعتزلي، وإن كان لم يصرح باسمه، وإنما مردها إلى النظم كما قال الباقلاني الأشعري، أو بعبارة أخرى إلى الأسلوب وخصائصه وكيفياته، وهو يلقينا بصحف نقاشه ودفاعه منذ فواتح كتابه إلى خواتيمه فقد استله بفصل<sup>(١)</sup> : عقده لتحقيق القول في البلاغة والفصاحة والبيان والبراعة، ذهب فيه إلى أن هذه الأوصاف لا ترجع إلى اللفظ. وإنما ترجع إلى النظم وكيفيات الصياغة وصورها وخصائصها .  
ومن ثم فقد ذهب إلى أن اللفظة المفردة من حيث هي لفظه لا وزن لها فصاحة أو بيان أو بلاغة، يقول : «وهل تجد أحداً يقول هذه الكلمة فصيحة إلا وهو يعتبر مكانها من النظم وحسن ملاءمة معناها لمعاني جاراتها وفضل مؤانستها لأخواتها»<sup>(٢)</sup> . ويبسط الكلام في ذلك منتها إلى قوله : ( وقد اتضح إذن اتضاحاً لا يدع للشك مجالاً أن الالفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة ولا من حيث هي كلم مفردة، وأن الالفاظ تثبت لها الفضيلة وخلاف في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها أو ما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصري اللفظ، وبما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروكك، وتونسك في موضع ثم تراها بعينها تنقل عليك وتوحشك في موضع آخر<sup>(٣)</sup> .

(١) دلائل الإعجاز (تعليق وشرح محمد عبد المنعم خفاجي - نشر مكتبة القاهرة ١٩٦٩

ص ٨٧ وما بعدها .

(٢) المرجع السابق ص ٨٨ .

(٣) المرجع السابق ص ٩٠ .



ويتوسع عبد القاهر في الحديث عن فكرة (النظم) وينكر أن يكون للمعاني مزية في البلاغة . كما أنكر ذلك يلقب إلى الألفاظ من حيث هي ألفاظ في مستهل كتابه . وإنما الممول هو النظم والأسلوب والصياغة ويتابع في ذلك ما قاله الجاحظ : من أن المعاني طرودة في الطريق يعرفها المعنى والعربى والقروى والبدرى . وإنما الشأن في إقامة الوزن وتخير اللفظ وسهولة المخرج . وصحة الطبع . وكثرة الماء . وجودة السبك . وإنما الشعر صياغة وضرب من التصوير ، (١) .

إذن ففصاحة الألفاظ وبلاغتها لا ترجع إلى الألفاظ بشهادة الصفات التي توصف بها وإنما ترجع إلى صورتها ، ومعرضها الذي تتجلى فيه ، وبعبارة أخرى ترجع إلى نظمها وما يطوى فيه من خصائص . ومعنى ذلك أن هذه الصفات ليست صفات للألفاظ في أنفسها ، وإنما هي صفات عارضة لها في التأليف والصياغة بسبب دقائق بلاغية لم تكن للألفاظ سياقها الذي أخذته في صور نظمها (٢) .

وقد فطن عبد القاهر إلى أن اللغة ليست مجموعة من الألفاظ بل هي مجموعة من العلاقات (٣) التي نقيها بين الأشياء بفضل الأدوات اللغوية ، وتلك العلاقات والروابط هي المعاني المختلفة التي نبر عنها ، ومن ثم كانت أهميتها ومالها من صدارة على الألفاظ .

هذا هو عبد القاهر الجرجاني الذي عاصر ابن سنان الحفاجي ، وكلاهما عاش في القرن الخامس الهجري إلا أنهما يختلفان في الموطن وقد سبق أن ذكرنا أن الجرجاني عاش في (جرجان) أما الحفاجي فكان في (حلب) .

وإذا كان عبد القاهر لم يهتم بالألفاظ المفردة ولم ير البلاغة راجعة إليها بوجه من الوجوه ، ولم ير الألفاظ تتفاوت إلا في ناحيتين : كثرة الاستعمال وقلته ،

(١) الحيوان طبعة المطبع ١٣٧١/٣ .

(٢) البلاغة تطور وتاريخ ص ١٦٤ .

(٣) اللد النهجى عند العرب ص ٢٢٦ .

وسهولة الجرى على اللسان وصعوبته ، فابن سنان كتب صحناً كثيرة من كتابه في الحديث عن اللفظ المفرد وبدأ هذا بالحديث عن الأصوات والحروف ومخارجها وعن اللغة أمى مواضعه أم توقيف ثم تحدث في تفصيل عن الحروف ، وبعد أن تحدث عن الفصاحة والبلاغة ذكر شروط الفصاحة في اللفظ المفرد ، ثم عرض لفصاحة المركب بشروط هذه الفصاحة .

ذكر ابن سنان الجناس والطباق ، ولكن من زاوية غير التي نظر إليها عبد القاهر .

ومن هذا العرض يتضح لنا أن مباحث ابن رشيق تختلف في مضمونها عن مباحث عبد القاهر ، ورأينا أن مباحثهما تختلف في وضوح عن مباحث ابن سنان مما يؤكد أن أحداً منهم لم يطلع على عمل صاحبه وأن كلا منهما اتجه بعمله انجاءاً خاصاً به (١)

وبما لا شك فيه أن لكل كتاب من الكتب الثلاثة أهمية في تاريخ البلاغة والنقد العربيين ولا تستغنى المكتبة العربية عن أى منها ، ففي رأبى أن كل كتاب من هذه الكتب مكمل للآخر فكتاب ابن رشيق (العمدة) تكلم عن صناعة الشعر ونقده ، وترجع قيمة إلى دقة جمعة للآراء المتقابلة في البلاغة والنقد ، ثم كتاب عبد القاهر وهو أكثر الثلاثة تأثيراً في البلاغة العربية من بعده . فهو أول من وضع علم المعانى ، وقسم علوم البلاغة إلى المعانى ، والبيان ، والبدع . وقد نظم علم البيان إلى أمثلة ، التي تداولتها كتب البلاغة من بعده .

أما ابن سنان فلا نفسى فضله في أنه أول من فرق تفریقاً واضحاً بين الفصاحة والبلاغة والحقيقة والمجاز ، وتكلم عن الأصوات والحروف ، وترك أفكاراً ظلت أصولاً ثابتة إلى اليوم الحاضر .

(١) أنظر أسرار البلاغة (عبد القاهر الجرجاني — شرح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي — نشر مكتبة القاهرة — الطبعة الأولى — ١٣٩٢ هـ — ١٩٧٢ م) ١٨ / ١

## الفصل الأول

تحليل كتاب سر الفصاحة



## إسم الكتاب

اختار ابن ستان لكتابة اسم **در فصاحة** ، وقد أتت الفصاحة مرادفة للبيان والبلاغة في مواضع كثيرة من كتاباته سابقة على شاكلة قول الجاحظ في تهجين ما رواه بعض الثوريين من أشعار حقيمة .<sup>(١)</sup> وإن كانوا قد رَووا هذا الكلام ، لأنه يدل على فصاحة فقد باعده الله من صفة البلاغة والخطابة ، كما عطف على البيان في قوله : **قلو أنال محمد صلى الله عليه وسلم فضيلة في نبوة ولا مزية في البيان والمصاحفة** **لكننا لا نجد بدا من أن نعلم أنه كواحد من الفصحاء** . . وعطف الافصاح على **البيان** عطف تفسيري في قوله : **ومدح الله القرآن بالبيان والافصاح وحسن التفسير والإيضاح** ، وبجودة الافهام وحكمة الإبلاغ . .

ودائما تلقانا كلمة الفصاحة مرادفة لكلمة البلاغة عند أصحاب البيان العربي حتى إذا كان ابن ستان وجدناه يحاول التفرقة بينهما فيجعل الفصاحة مقصورة على وصف الالفاظ بشروط عدة تنقسم إلى قسمين : الأول يوجد في اللفظة الواحدة على انفرادها ، والثاني يوجد في الالفاظ المنظوم بعضها مع بعض ، ولما فرغ من الكلام على القسمين ذكر أن من وقف عليهما عرف حقيقة الفصاحة . وعلم أسرارها وعلاها ، وبعد ذلك تكلم عن الماماني بانفرادها .

ونراه يصرح في مقدمة كتابه بأن **الفرق** منه هو معرفة حقيقة الفصاحة والعلم بسرهما ، وقد شغل نفسه بالكلام عن الفصاحة طيلة الكتاب ، ومن هنا هداه تفكيره إلى تسميته بهذا الاسم **در فصاحة** . .

وفي رأينا أن ابن ستان لم يشفع كتابه في تسميته له بالبلاغة بحيث يكون اسمه مثلا **در فصاحة والبلاغة** ملاحظا حاشطع في بيئة المعزلة منذ القرن الرابع الهجري من تعطيل إعجاز القرآن بفصاحته .

فقرى القاضي أبا الحسن عبد الجبار الأسد الباذي ( المتوفى ٤١٥ هـ ) يستهل الفصل

---

(١) البلاغة العربية في دور نفاتها ( الدكتور نوفل ) ط . مكتبة النهضة المصرية سنة ١٩٤٨ ) ص ١٢٨ وما بعدها .

الاول من كتابه على هذا النحو . قال شيخنا أبو هاشم الجبائي : إنما يكون الكلام فصيحاً لجوالة لفظه وحسن معناه ولا بد من اعتبار الامرين لانه لو كان جزل اللفظ ركبك المعنى لم يعد فصيحاً فاذاً يجب أن يكون جامعاً لمعنيين الامرين . وليس فصاحة الكلام بأن يكون له نظم مخصوص ، لان الخطيب عندهم قد يكون أفصح من الشاعر ، والنظم مختلف ، إذا أريد بالنظم اختلاف الطريقة ، وقد يكون النظم واحداً ، وتقع الموزية في الفصاحة ، فالمعتبر ما ذكرنا ، لانه الذى يتبين فى كل نظم وكل طريقة وإنما يختص النظم بأن يقع لبعض الفصحاء : يسبق إليه ثم يساويه فيه غيره من الفصحاء ، فيساويه فى ذلك النظم ، ومن يفضل عليه يفضل فى ذلك النظم ، (١) .

، وكلام أبى هاشم صريح فى أن النظم لا يصلح أن يكون مفسراً لفصاحة الكلام لأن النظم قد يكون واحداً . ويفضل أديب صاحبه فيه ، وكأنه يرد بذلك على الجاحظ وأمثاله الذين يرجعون إعجاز القرآن إلى نظامه وطريقته . (٢)

ويقول إنه لا يوجد فى الكلام إلا اللفظ والمعنى ولا ثالث لهما . واذاً فلا بد أن تكون الفصاحة راجعة إليهما بحيث يكون اللفظ جولا والمعنى حسناً .

ويزيد عبد الجبار فكرة أستاذه وضوحاً فيقول إن العادة لم تجر بأن يختص واحد بنظم دون غيره ، فصارت الطرق التى عليها يقع نظم الكلام الفصيح معتادة ، كما أن قدر الفصاحة معتاد ، فلا بد من موزية فيهما ، ولذلك

(١) انظر « المعنى فى أبواب التوحيد والعدل » الجزء السادس مقرر : إعجاز القرآن ،

نشر وزارة الثقافة والإرشاد القومى ص ١٩٧ .

(٢) انظر البلاغة تطور وتاريخ ص ١١٥ — ١١٦ .

لا يصح عندنا ( يريد المعتزلة في عصره ) ان يكون اختصاص القرآن بطريقة في النظم دون الفصاحة التي هي جلاله **اللفظ** وحسن المعنى . ومتى قال القائل : إني وإن اعتبرت طريقة النظم فلا بد من احتجار المزية في الفصاحة فقد عاد إلى ما أردناه . (١)

ومن ذلك يتضح لنا أن عبد الجبار وأستاذه الجبائي قد عللا إعجاز القرآن بفصاحته ، فدرجوا الإعجاز القرآني إلى الفصاحة .

---

(١) للمنى في أبواب التوحيد والمعلل - الجزء السادس عشر : إعجاز القرآن ص ١٩٩ وما بعدها .





## مواد

ذكر ابن سنان الخفاجي في مقدمة (سر الفصاحة) أنه الغرض من تأليفه معرفة حقيقة الفصاحة ، . . . يقول : «أما بعد : فإن لما رأيت الناس مختلفين في ماهية الفصاحة وحقيقتها ، أودعتُ كتابي هذا طرفاً من شأنها ، وجملة من بيانها وقربت ذلك على الناظر . وأوضحته للتأمل ، ولم أمل بالاختصار إلى الإخلال ، ولا مع الإسهاب إلى الأملال ، ومن الله تعالى أستمد المعونة والتوفيق» (١) .

وواضح من حديث ابن سنان أنه هنا متأثر بفكرة أبي هاشم الجبائي التي ترد إعجاز القرآن الكريم إلى الفصاحة ، وهي ترد بدورها إلى حسن اللفظ وحسن المعنى .

وبعض ابن سنان فيمقد فصلاً عن الأصوات ، يمدّوه بتعريف الصوت قائلاً : «لأنه مصدر صات الشيء بصوت صوتاً فهو صائت ، وصوت تصويتاً فهو مصوت ، وهو عام ولا يختص . . . يقال ، صوت الإنسان ، وصوت الحمار واستشهد في ذلك بقوله تعالى : (لئن أتكلم الأصوات لحدت لصوت الحمار)» (٢) .

وزاه يفيد أولاً من كلام التتوين عن الصوت والأصوات قائلاً : إن الصوت مذكر لأنه مصدر للضرب ، والقتل ، إلا أنه ذكر بعض الحالات ورد الصوت فيها مؤنثاً على التأويل كما في قول رويشد بن كثير الطائي :

يا أيها الراكب المهدي طيته بلغني أسد ما هذه الصوت

والمراد بالصوت هنا الاستغاثة ، وحين ينتهي من الحديث عن الصوت من الوجهة اللغوية يتحدث عنه من الوجهة الكلامية مفيداً من مباحث الكلاميين وما ذهبوا إليه من أن الصوت عربي . . . يقول : «والصوت معقول لأنه

(١) سر الفصاحة ( لابن سنان الخفاجي — تحقيق عبد المتعال الصعيدي — ط .

أولاد صبيح سنة ١٩٥٢ ) ص ٣ .

(٢) للرجع السابق ص ٥ — ٦ .

يدرك ، ولا خلاف بين العقلاء في وجود ما يدرك ، وهو عرض ليس بجسم ، ولا صفة لجسم ، واستدل على ذلك بإدراكه بحاسة السمع ، (١) .

ويعرض لمذاهب المتكلمين في تماثل الأجسام ، وفي الأعراض ، وينتهي كلامه في الفصل بقوله : « والصوت يخرج مستطيلاً ساذجاً حتى يعرض له في الحلق والهم والفم والشفتين مقاطع تنبيه عن امتداده ، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً » (٢) .

والفصل الثاني من الكتاب « في الحروف » ، وهو يبدؤه بمباحث الفوئين والنحاة في الحرف ، ويحاول أن يفسر كلمة « الحرف » في كلام العرب ، يقول إنه : « يراد به حد الشيء وحدته ، ومن ذلك حرف السيف إنما هو حده وناحيته ، ويقول : « إن الحروف سميت حروفاً لأنها حد منقطع الصوت . وذكر أن الحروف العربية تسعة وعشرون حرفاً ورتبها بحسب الخارج كما يلي :  
الهمزة - الألف - الهاء - العين - الحاء - الفين - الخاء - القاف - الكاف - الضاد - الجيم - الشين - الياء - اللام - الراء - النون - الطاء - الدال - التاء - الصاد - الزاى - السين - الظاء - الذال - الثاء - الفاء - الباء - الميم - الواو . (٣)

والمعروف أن الخليل بن أحمد أول من صنف معجماً عربياً هو كتاب العين ، وقد رتبته على مخارج الحروف ، ويظهر أنه تأثر في ذلك بنحاة السنسكريتية وترتيبها عنده على النحو التالي : « العين - الحاء - الهاء - الفين - القاف - الكاف - الجيم - الشين - الصاد - الضاد - السين - الزاى - الطاء - الدال - التاء - الظاء - الذال - الثاء - الراء - اللام - النون - الفاء - الباء - الميم - الياء - الواو - الألف » . (٤)

ويلاحظ أن هذا الترتيب المنسوب عند ابن منظور للخليل يختلف مع الترتيب

(١) سر الفصاحة ص ٧ .

(٢) للرجع السابق ص ١٤ .

(٣) للرجع السابق ص ١٩ .

(٤) مقدمة لسان العرب ص ١ - ٧ .

الذى لسه إليه ابن التميم في خروجه وهو عنده يجرى على هذا النظام : . . .  
وحروفه على ما يخرج من الحلق والاهوات فأولها : العين - الحاء - الهاء - الخاء  
- الفين - القاف - الكاف - الجيم - الشين - الصاد - الضاد - السين - الراء  
- الطاء - الدال - الثاء - الظاء - الذال - الثاء - الواى - اللام - النون - الفاء  
الميم - الواو - الألف - الياء .

والفرق واضح بين ترتيبه ابن سنان الخفاجى للحروف وترتيب الخليل  
ابن أحمد .

والمعروف أن الدراسات الصوتية نشأت ضئله عند الخليل وسيبويه ومن  
تبعهما ، متأثرة بما كان للهند<sup>(١)</sup> من ملاحظات فى الاصوات ، وتتابع على هذه  
الدراسات مؤلفو العرب من يصرين وكوفيين ونحويين وقرأء للقرآن حتى  
تكمملت على يد ابن جنى فى كتبه المختلفة وخاصة « سر صناعة الإعراب » .

وقد تأثر ابن سنان بكلامه وأنظاره المختلفة ودرج بها كلام الفلاسفة فى  
الاصوات ، وبنى عليه مجتبه الصوتى فى كتابه .

ويقسم ابن سنان الحروف إلى (١٣) :

- ١ - مجهورة .
- ٢ - مهموسة .
- ٣ - رخوة .
- ٤ - شديدة .
- ٥ - ما بين الرخوة والشديدة .

(١) السامعوى يرحسناسر « التطور النحوى لغة العربية » ص ٥ .

(٢) سر الفصاحة ص ٢٣ .

ويعرض للحروف المنطبعة والمنفتحة ، وحروف الاستعلاء والانخفاض ،  
وحروف الذلاقة ، وهى الحروف التى يعتمد عليها بذلق اللسان وهو طرفه ،  
وذكر انقسام الحروف إلى الصحة والاعتلال والزيادة ، والأصل ، والسكون  
والحركة ، ولم يتوسع فى هذه التسميات وما يماثلها خشية الإطالة يقول : « وإنما  
أردنا ذكر ما لا يستغنى عنه طالب معرفة الفصاحة التى لها يقصد ، وإليها ينحو .  
فأما ما سوى ذلك فاللحمة تقنع منه ، واللغة تغنى فيه ، وفيما أوردناه من أقسام  
الحروف وأحكامها فى هذا الفصل مقنع » (١) . .

وبما لا شك فيه أن ابن سنان أفادنا من دراسات علم التجويد ، فأصحاب  
الاداء القرآنى ( التجويد ) قد نظموا لهم دراسات ، وقواعد اشتقوها من  
دراسات الخليل وتلاميذه ، ومن دراسات الكوفيين ، وألقوا فى ذلك كتباً  
كثيرة مطولة ومختصرة توضح للناس كيف يؤدون تلاوة القرآن أداء صحيحاً  
وقد سموا دراساتهم اسم علم التجويد .

وبعد أن قسم الحروف إلى مجهورة ومهموسة - ذكر أن معنى الجهر فى  
الحرف هو إشباع الاعتماد فى موضعه . ومنع النفس أن يجرى معه حتى ينقضى  
الاعتماد ويجرى الصوت ، ومعنى الهمس فيه أن يضعف الاعتماد فى الصوت  
حتى يجرى معه النفس . وقال : إن الحروف المهموسة عشرة هى : الهاء - الحاء  
الطاء - الكاف - السين - الصاد - التاء - الثين - الناء - الفاء - وما سوى هذه  
الحروف مجهور .

وتسكّم عن الرخوة والشديدة . والتى بين الشديدة والرخوة ، فالشديدة :  
هى التى يمنع الصوت أن يجرى فيها وهى ثمانية أحرف . الهمزة - القاف -  
الكاف - الجيم - الطاء - المدا - التاء - الباء .

ومن الحروف أيضاً المنطبعة والمنفتحة ، ومعنى الإطباق أن يرفع المتلفظ

هذه الحروف لثلاثة وينطبق بها الحنك الأعلى فيحصر الصوت بين اللسان والحنك وهي أربعة: الصاد - الضاد - الطاء - الظاء ، وما سواها من الحروف منفتحة غير منطبق .

وتحدث عن حروف الاستعلاء والانخفاض ؛ والاستعلاء أن تصعد الحنك الأعلى وهي سبعة : الحاء - العين - القاف - الضاد - الطاء - الصاد - الظاء . وما سوى ذلك من الحروف فهو منخفض .

وتكلم عن حروف الذلاقة وهي التي يعتمد في نطقها على ذلق اللسان ومن طرفه وهي ستة : الهمزة - الراء - النون - الفاء - الباء - الميم ، وما سواها فهي المقصمة ، وختم كلامه في هذا الفصل بالحديث عن الحروف في أحوال الصلابة والاعتلال ، والإمالة والاصل ، والسكون والحركة .

وابن سنان في كل تلك متأثر بالانحاة خاصة من يردد ذكرهم أمثال سيدييه وأبي عبيده وتعلب ولين دريد ، والآخرش ، وابن جني ، وكذلك تأثر ابن سنان بالدراسات الصوتية عند إخوان الصفا في رسائلهم .

ولو نظرنا إلى الدراسات الصوتية الحديثة <sup>(١)</sup> في ترتيبها للحروف حسب مخارجها وجدنا أن ابن سنان لا يكاد يختلف معها في الترتيب إلا في حروف قليلة ، وهو اختلاف بسيط إذا نظرنا إلى ابن سنان من واقع عصرنا هذا .

ويقتل ابن سنان في الفصل ، في الكلام ، ويبدأ هذا الفصل بقول السيرافي أن الكلام مصدر ، والواقع أن الكلام ليس مصدرا ، وإنما هو اسم للمصدر ، فالمصدر هو التكليم ، ويقول : الكلام ما انتظم من الحروف المذكورة وحده ما انتظم من حرفين فصاعدا من الحروف المعقولة ، إذا وقع من تصح عنه

---

(١) مناهج البحث في اللغة ( د . تمام حسان - مكتبة الأنجلو سنة ١٩٥٥ ) ص ٥٩ وما بعدها .

أو من قبيله الإفادة . ونلاحظ أنه اشترط الانتظام لانه لو أتى المتكلم بحرف ومضى زمان ثم أتى بحرف آخر لا يصح أن نقول أن هذا كلام ، واشترط أن تكون الحروف المكونة للكلام حروفا معقولة ؛ لأن أصوات بعض الجمادات ربما تقطعت على وجه يلتبس بالحروف .

ويذكر ابن سنان أنه يوافق العرب جميعاً على أن الكلام المفيد وغير المفيد يسمى كلاماً مخالفاً بذلك النحاة .

ويستدل على أن الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه مخالفاً بذلك أبا على الجبائي الذي ذهب إلى أن جنس الكلام يخالف جنس الصوت ويقول إنه لو صح ما ذهب إليه الجبائي ، وهو أن الكلام غير الصوت لجاز أن يوجد أحدهما مع عدم وجود الآخر ، ولما استحال أن توجد الأصوات المقطعة على وجه مخصوص ، ولا تكون كلاماً ، أو الكلام من غير صوت مقطع دل على أنه الصوت بعينه .

وبعد نقاش جدلي فلسفي عن الكلام والصوت ينتهي ابن سنان إلى تقسيم الكلام إلى : (١)

مهمل ، مستعمل ، ويقسم المستعمل قسمين :

الأول : الألقاب ( كزيد ، وعمر ) .

والثاني : المفيد وجعله على ثلاثة أضرب :

أحدهما : أن يبين نوعاً من نوع كقولنا : كون ، ولون .

وثانيها : أن يبين جنساً من جنس كقولنا : جوهر ، وسواد

وثالثها : أن يبين عيناً من عين كقولنا : عالم ، وقادر .

ويقسم الكلام المقيد **تسمين** حقيقة و مجاز ، فاللفظ الموصوف بأنه حقيقة هو ما أريد به ما وضع لإفادته ، والمجاز هو اللفظ الذي أريد به ما لم يوضع لإفادته . . ولعل هذه أول مرة وضع فيها تعريف واضح للحقيقة والمجاز .

وبعد أن أطل في شرح الكلام وتفسيراته تحدث عن المتكلم فقال : « إن المتكلم من وقع الكلام الذي يتحققه بحسب أحواله من قصده وإرادته ، واعتقاده . وغير ذلك من الأمور الزاجمة إليه حقيقة أو تقديرًا » .

وينتهي ابن خنن هذا الفصل بكلامه عن الحكاية والحكي .

ويبعد فصلًا في « اللغة » بطله بتعريفها وبأنها ما أوضح عليه القوم من الكلام ، ويؤكد هنا أن اللغة مواضعة **لاتوقيف** ، ويحاول تفسير كلمة لغة ويقول : أنها مشتقة من كلمة لغيت بالشئ إذا ألغيت به ، وأغريت به ، وقيل بل هي مشتقة من اللغو ، وهو النطق ، ومنه قوطم : سمعت لواغى القوم : أى أصواتهم ، ولذوت أى تكلمت ، ويذكر أن أصل اللغات مواضعة **لاتوقيف** ،

وبعد ذلك يسرد ابن سنان **مميزات** اللغة العربية بالقياس إلى غيرها من اللغات قائلا : أنها تمتاز على غيرها **بالسعة** **للجانب** أنها أخصر اللغات في إيصال المعاني ، وفي النقل إليها **بين** بذلك **وأنها عكظ** بالاستعارات . والالفاظ الحسنة الموضوعة مما لا يوجد نظيره في اللغات الأخرى وأربابها أو أصحابها هم العرب الذين لا أمة من الأمم تازعهم فضائلهم ، **ولا يقللهم** في مناقبهم ومحاسنهم .

ويفرد فصلًا عن العرب **باسمهم** وجه تفضيل هؤلاء القوم على غيرهم . ويتحدث عن خصائصهم الحميدة ، وفي مقدمتها **الكرم** ، والبأس ، والنجدة ، والحية ، ويصفهم بأنهم أصحاب السرى والتأويب <sup>(١)</sup> ، وإليهم يمزى جوب الففار ، وقطع المهامه ، والحروب عادتهم والفارة صناعتهم ، إلى جانب ما وهبهم الله من العقول الصحيحة ، والأذهان الصافية ، وما تميزوا به من الحكم والأمثال .

(١) السرى : السير ليلاً ، والتأويب : من آب يؤوب إذا رجع من رحلته .

ويستمر ابن سنان في ذكر صفات العرب من غيرة ، وصبر وجلد ، وأنفة إلى جانب مراعاتهم للأنساب ، وحفظها وذكر الأصول والبحث عنها . فكل ذلك تفرد به العرب ، ولم يشاركهم فيه مشارك ، ولا مائلهم فيه مائل .

وذكر نزول القرآن بينهم على سيد الخلق ، محمد عليه الصلاة والسلام ، ، وعاد فتحدث عن اللغة العربية مرة أخرى وذكر ما اختلفت به دون غيرها من اللغات ببعض الحروف مثل ، الظاء ، ، الضاد ، .

ويتقل ابن سنان من ذلك إلى فصل قصره على ، الفصاحة ، وقد بدأه بتعريف الفصاحة بأنها الظهور والبيان ، ومنها أفصح اللب إذا انجلت رغوته ، وفصح فهو فصيح ويستشهد بقول الشاعر :

• ونحت الرغوة اللب الفصيح •

ويقال أفصح الصبح إذا بدا ضوءه ، وأفصح كل شيء إذا وضح ، ويفرق بين الفصاحة والبلاغة <sup>(١)</sup> ، فيقول أن الفصاحة مقصورة على الألفاظ بينما البلاغة لا تكون إلا وصفا للألفاظ مع المعاني ، فلا يقال في كلمة واحدة بليغة ، وإن قيل فيها فصيحة ، وكل كلام بليغ فصيح وليس كل فصيح بليغ ، وبعد أن يفرق بين الفصاحة والبلاغة يبدأ الكلام عن فصاحة الكلمة ويضع لها شروطا عدة متى وجدت وتكاملت في الكلمة كانت فصيحة ، ونحن نذكرها مجملة :

أولا : أن يكون تأليف اللفظة من حروف متباعدة المخارج واستشهد في ذلك بالالوان فكلها كانت الالوان متباينة كانت في النظر أحسن ، وكذلك الحروف <sup>(١)</sup> .

ثانيا : أن نجد لتأليف اللفظة في السمع حسنا ومودة على غيرها وقد استشهد بقول أبي الطيب : <sup>(٢)</sup>

مبارك الاسم أغر القلب . : كريم الجرشي شريف النسب

(١) سر الفصاحة ، ص ٦٠ .

(٢) انظر موسيقى الشعر ( د . إبراهيم أنيس ) ص ٢١ .

(٣) سر الفصاحة ، ص ٦٧ .



فكلمة الجرشي ، ثقيلة تنغمز منها الآذان ، وتنبو عنها الاسماع .

ثالثا : أن تكون الكلمة غير متوعدة وحشية ويستشهد برأى أبي عثمان الجاحظ ، وأن تكون غير سالطة عامية . وأن تكون جارية على العرف العربي الصحيح في التصريف والاستعمال . وأن لا يكون معناها القديم قد هجر وأصبحت تدل على شيء كره ، كما يجب ألا تكون كثيرة الحروف ، وإلا خرجت عن الفصاحة ، ويستشهد على ذلك بقول أبي نصر بن نباته .

فياكم أن تكشفوا عن رقوقكم . . . ألا إن مغناطيسين النوائب

فكلمة ( مغناطيسين ) كثيرة الحروف ، وهذا وجه قبجها . إذ تخرج بذلك عن المعتاد في الالفاظ إلى الشاذ النادر .

وكان ابن سنان قد مثل لذلك بقول الشريف ارضى :

أعزز على بأن أراك وقد دخلت . . من جانبك مقاعد العواد

وقال إن إيراد هذه اللفظة ( مقاعد ) صحيح إلا أنه موافق لما يكره ذكره في مثل هذا الشأن ، لاسيما وقد أضافه إلى من يحتمل إضافته إليهم وهم العواد ، ولو انفرد لكان الأمر فيه سهلا ، فأما الإضافة إلى ما ذكره ففيها قبج لاختفاء فيه .

ويستمر ابن سنان في ذكر الشروط الواجب توافرها في اللفظة فيقول : يجب أن لا تصغر الكلمة تصغيرا عظيما على نحو ما يصنع المتنبي في كثير من الالفاظ .

وفصل ابن سنان القول في فصاحة الكلمة ، واستشهد بأمثلة كثيرة ، متنبيا إلى القول بأن هذه الشروط هي جملة ما يحتاج إلى معرفته في اللفظة المفردة بغير تأليف . فتأملها وقس عليها ما يرد عليك من الالفاظ ، فالك تعلم الفصيح منها من غيره . إن شاء الله تعالى (١) .

(١) سر الفصاحة ، ص ١٠١

ولخص البلاغيون المتأخرون ما قاله ابن سنان الخفاجي في فصاحة الكلمة بقولهم: إن فصاحة الكلمة هي خلوصها من تنافر الحروف، والغرابية، ومخالفة القياس اللغوي أو الصرفي.

وخرج ابن سنان من ذلك إلى الكلام في الألفاظ المؤلفة أو بمعنى أوضح إلى الحديث عن فصاحة الكلام، ولاحظ أولاً أنه لا بد فيها من الشروط السابق ذكرها في الكلمات المفردة ثم أخذ يبحثها من حيث التأليف، وقال بأنه يوجد من الكلام ما تنافر كلماته على نحو ما تنافر حروف الكلمة الواحدة ويستشهد في ذلك بقول الشاعر:

وقبرُ حربٍ بمكانٍ قفرٍ      وليس قُرْبُ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ

فهذا البيت مبنى من حروف متقاربة مكررة، ولهذا يثقل النطق به ويعسر عسراً شديداً، حتى يزعم بعض الناس أنه من شعر الجن.

ويناقش مذهب إليه الرماني من أن التأليف على ثلاثة أضرب:

متنافر، ومتلائم في الطبقة الوسطى، ومتلائم في الطبقة العليا؛ فالمتلائم في الطبقة العليا هو القرآن الكريم، أما المتنافر والمتلائم في الطبقة الوسطى فموجود في كلام الناس، وقد رد عليه ابن سنان بفساد تقسيمه للكلام وعدم صحته.

ويتحدث عن حسن الكلام في السمع، وأنه شيء يذاق ولا يلبس، ويقول إن التأليف لا يستحب فيه كثرة الكلام الوحشي الغريب، وكذلك العامي الساقط، ويطلب ألا تكون الصيغة مستعملة في أمر مستكره مع اجتناب الكلمات الكثيرة الحروف فلا علة للتأليف بها، والشرط الأخير لابن سنان هو التكرار في الكلام، وفي رأيه أنه يجب أن لا يتعدى الكلمة المفردة إلى أخواتها يقول: «إن تكرار التصغير والنداء والترخيم والنعمة والعطف والتوكيد وغير ذلك من الأقسام والإسهاب في إيرادها معدود في جملة التكرار ويجب التوسط فيه، فإن لكل شيء حداً ومقداراً لا يحسن تجاوزه، ولا يحمد تعديده» (١).

ومن الملاحظ أن كل هذه الشروط التي وضعها ابن سنان في فصاحة الكلام جمعها المتأخرون من البلاغيين في قولهم : إن فصاحة الكلام أن يخلو من التعقيد اللفظي والمعنوي وضعف التأليف ومخالفة القياس النحوي ، ومن تنافر الكلمات مع فصاحة المفردات .

ويرى ابن سنان أن من الفصاحة خصائص متصلة بالتركيب أو بالألفاظ المركبة ، وذلك أن حسن التأليف هو المعتبر في الكلام ولا يكفي بأن تكون الألفاظ في نفسها مليحة رائعة ، بل لابد من حسن تأليفها مع أخواتها ، فإن اللفظ والمعنى إذا كانا رائعين ، وألفا مع غيرهما من الألفاظ تأليفا غير مرتبط كان ذلك كالعقد الذي أفسده الناظم : فجعل إلى جانب الفص خرو ، وإلى جانب الوؤوة صدفة ، فقد أفسد نظامه ، وكذلك لو كان في الصورة الإنسانية رأس شخص عند رجله ، أو رجلاه عند رأسه أو يده من صدره ، أو رجله من كتفه لكانت هذه الصورة غير منتظمة التأليف ، ولا مرتبطة الأعضاء ، ولا متناسبة الشكل (١) .

ويقول ابن سنان أن من وضع الألفاظ موضعها ألا يكون في الكلام تقديم أو تأخير حتى لا يؤدي ذلك إلى فساد معناه . وألا يكون الكلام مقلوبا فيفسد المعنى ويصرفه عن وجهه يستشهد لذلك بالأمثلة كثيرة ، ويضع تحت هذا حسن الاستعارة ، وقد كتب فيها طويلا حفيظا من الرمانى ، ومناقشا أبا بكر الصولى في بعض تحليلاته لاستعارات أبي تمام ، والآمدى في بعض تحليلاته للاستعارات في موازنته بين الطائيين ، كما ناقش القلاطى الجرجانى في بعض تحليلاته لاستعارات المتنبي .

وأشار في وضوح إلى مانبه عليه عبدالغفور الجرجانى من أن التشبيه البليغ الذى لا تصحبه الأداة لا يعد استعارة بل هو تشبيه محض . وتكلم عن أدوات التشبيه ، وهى السكاف وكأن وما جرى مجراهما (٢) .

(١) تاريخ النقد العربى من القرن ٥ — ١٠ (دكتور زغلول سلام — ط .

دار المعارف) ص ، ٢٩٢ .

(٢) سر الفصاحة ، ص ١٣٥ .

وقال بأنه لابد للاستعارة من مستعار، ومستعار منه، ومستعار له . وذكر أنها على ضربين : قريية مختارة ، وبعيدة مطروحة ويورد شواهد عديدة .

ومن وضع الالفاظ موضعها عنده أن لا يقع في الكلام حشو على أنه عاد يجعل منه حسنا وقبيحا ، وأدخل في الحسن ماسماه من سبقوه باسم (الاعتراض) (والتميم) (والابغال) .

ومن وضع الالفاظ موضعها اللائق بها ألا يكون الكلام شديد المداخلة يركب بعضه بعضا ، وهذا ما يسمى « بالمعاظلة » <sup>(١)</sup> ويشير هنا إلى غلط قدامة في فهم معنى المعاظلة ، وتبيين الآمدى لخطئه . ثم يتحدث عن جمال السبك ، ويعرض لرد الإعجاز على الصدور ، وللتوشيح ويقول أن بعضهم يسميه (التسيم) ومثاله قول الشاعر :

عجبت لسعى الدهر بيني وبينها . . . فلما انقضى ما بيننا سكن الدهر

ومن وضع الالفاظ مواضعها ألا يعبر عن المدح بالالفاظ المستعملة في الذم ، ولا في الذم بالالفاظ المعروفة للذم ، وتساق في الجذد ألفاظه وفي الهزل ألفاظه <sup>(٢)</sup> ، بل يستعمل في جميع الأغراض الالفاظ اللاتقة بذلك الغرض . ويدخل في ذلك حسن (الكناية) في الموضع الذي لا يحسن فيه التصريح ، ويشترط شرطا آخر وهو ألا يستعمل في الشعر المنظوم ، والكلام المنشور ألفاظ المتكلمين والنحويين ، والمهندسين ، ومعانيهم والالفاظ التي يختص بها أهل المهن والعلوم <sup>(٣)</sup> .

ويمضي ابن سنان إلى أصل ثان من أصول التأليف وهو المناسبة بين الالفاظ، إما من طريق الصيغة ، وإما من طريق المعنى ، ويدخل في الطريق الاول ما ساء المتأخرون بمراعاة النظير ، ويعرض للسجع والازدواج ، ويحمل هنا على الرماني ، وغيره من المتكلمين الذين فرقوا بين فواصل القرآن والسجع

(١) -رافصاحة ، ص ١٨٣

(٢) -للرجم السابق، ص ١٨٨

(٣) -للرجم السابق ، ص ١٩٢

فقالوا: إن الفواصل بلاغة، وأسجع سجع، لأن الفواصل تتبع المعاني والسجع تتبع المعاني. وعنده أن لا فرق بينهما، وأن السجع بمحمد ما دام يأتي طوعا سهلا تابعا للفظ، ويقول إن القرآن لم يرد فيه إلا ما هو من القسم المحمود لعلوه في النضالة، ويذكر أن من فواصله متماثلا ويريد به المسجوع، ومتقاربا ويريد به المزدوج، ويشير إلى تسمية قدامة لترك المجانسة في مقاطع الكلام باسم ((النخميع)) ويستطرد هنا إلى الحديث عن القوافي، ويحمل على أستاذه أبي العلاء المعري لالتزامه ما لا يلزم في قوافي شعره، وفواصل سجع، ويطلب إلى الشعراء ألا يفتحوا قصائدكم بما يتطير منه أو يستكره، وأن يتحرزوا من الإهواء؛ وهو اختلاف إعراب القوافي - ومن عبوب القوافي عامة (كالإيطاء) (والسناد) ومن (النخمين) ومن قطع جزء من الكلمة في آخر البيت ولم يكملها في البيت التالي، ويورد مثالا غريبا من ذلك لأبي العلاء المعري (١).

ومن التناسب عنده التراصيع: وهو اتفاق آخر الشطر الأول مع القافية، وكذلك حل اللفظ على اللفظ في الترتيب واستشهد بقول الشريف الرضي:

قلبي وطرفي منك هذا في هي . . . فيظ وهذا في رياض ربيع

وقد سمي البلاغيون من بعده هذا الضرب باسم (اللف والنثر).

ومن التناسب عنده الاعتدال في الوجدان وعدم الإكثار منه في الشعر، وكذلك الجناس، وأشار هنا إلى تسمية قديمة لنوع منه باسم المطابق، وهو ما سماه ابن المعتز، بالطباق، وقد فطن الآخرون إلى ذلك وأنكره عليه أشد الإنكار، كما أشار إلى تسميته ما لا تماثل فيه جميع حروف الكلمتين باسم المضارعة، مثل (تلاق وتلاف) وصرح هنا بأن أستاذه أبا العلاء استحدث نوعا سماه (مجانس التركيب) لأنه يركب من الكلمتين ما تتجانس به الصيغتان كقوله:

مطايبا مطايبا وجدكن منازل . . . منى زل عنها ليس غنى بمقطع

ويخرج من ذلك إلى الحديث عن تناسب الالفاظ من طريق المعنى ، ويذكر أن معنى اللفظين إما أن يكون متقاربا أو متضادا ويقول : وقد سمي أصحاب صناعة الشعر المتضاد من معاني الالفاظ ( بالمطابق ) ، وسماء أبو الفرج قدامة ابن جعفر الكاتب - المتكافئ - . وأذكر عليه ذلك أبو القاسم الحسن بن بشر الآمري على ما حكيناه في المجانس (١) .

ويذكر أنه إذا تعدد التضاد سمي عند بعض أصحاب الصناعة بالسلب والإيجاب ويصرح بأن قدامة سمي عكس الكلام ( التبديل ) .

ويجعل ابن سنان من شروط الفصاحة والبلاغة الإيجاز والاختصار وحذف فضول الكلام . حتى يعبر عن المعاني الكثيرة بالالفاظ القليلة وهذا الباب في رأيه من أشهر دلائل الفصاحة وبلاغة الكلام عند أكثر الناس . وقد قسم دلالة الالفاظ إلى المساواة والتذليل والإشارة مع بيان مواضعها .

وقال بأن الإيجاز يطلب في مواطن ، والإطناب يطلب في مواطن أخرى ، وتقوم بينهما المساواة . وهي أن يكون المعنى مساويا للفظ ، ويوافق الرمانى على تقسيمه للإيجاز إلى إيجاز قصر ، وإيجاز حذف . ويجعل من الإطناب التذليل ، كما يجعل الإشارة واللمحة الدالة من الإيجاز .

ويذكر الخفاجى . أن من شروط الفصاحة والبلاغة أن يكون معنى الكلام واضحا ، ظاهرا جليا لا يحتاج إلى فكر في استخراجه ، وتأمل لفهمه ، سواء كان ذلك الكلام الذى لا يحتاج إلى فكر منظوما أو منشورا ، (٢) .

ويعرض للفروق بين الشعر والنثر ويخطئ الصابى في قوله : أن الحسن الجيد من الشعر ، ما أعطاك معناه بعد مطاولة ومعاطلة ، والحسن من النثر ما سبق معناه لفظه . . ففرق بين النظم والنثر في هذا الحكم وهذا فرق لا يوافق عليه ابن سنان ،

---

(١) سر الفصاحة ، ص ٢٣٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٥٩ .

ويبرهن على ذلك بأن غرض المتكلم... شاعرا وغير شاعر لإبلاغ سامعه مافى نفسه ، ولا يستقيم ذلك إلا بالوضوح وبطيل في بيان وجهة نظره ، وتضلع هنا مبالغته لأن معاني الشعر وجدانية ، وهي بطبيعتها معان سيالة ، ويمكن أن تفهم أفهاما مختلفة ، ومن أجل ذلك كان ابن رشيق أدق منه حين جعل انشاع المعنى في الشعر وكثرة احتمالاته من آيات روعته ، (١) .

ويستطرد هنا ذاهبا إلى أن بعض القرآن أفصح من بعض وهو رأى يتفرع عنده من قوله بالصَّرفة في الإعجاز القرآني ، وعاد يردده في هذا الموضع ، وجره كلامه في الموضع إلى الحديث عن الشعر في الكلام ، وقال إن شيخه أبا العلاء كان يستحسن هذا الفن ويستعمله كثيرا ، وضرب له مثلا من شعره (٢) .

ويقول إن من نعوت البلاغة والتصاحة : الإرداف والتبعية (٣) ، وهو ضرب من الدكناية ويستشهد هنا بقوله امرئ القيس :

وتضحى فتبت المسك فوق فرائها... تؤوم الضحى لم تتطاق عز، تفضل

فإنه لما أراد أن يصف ترف هذه المرأة ونعمتها قال بأنها تؤوم الضحى .

وقد سمي أبو هلال العسكري هذا الباب باسم : الإرداف والتوابع ، وذكر ابن سنان من نعوت البلاغة والتصاحة أيضا : التمثيل ، وهو عنده كما عند ابن رشيق وقداوة أن يراد معنى فيوضح بالفاظ تحمل على معنى آخر ، هو مثال للمعنى المقصود ، وقد سماه العسكري (المماثلة) .

ويختم ابن سنان هذا الفصل بقوله : هذا منتهى ما نقوله في الالفاظ باففرادها واشتراكها مع المعاني . ومثقف عليه عرف حقيقة التصاحة ، ومائيتها ، وعلم أسرارها ، وعلاها فأما الكلام على المعاني باففرادها ، نقد قدمنا القول بأن

(١) البلاغة تطور وتاريخ ، ص ١٥٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٥٧ .

(٣) سر التصاحة ، ص ٢٧٠ .

البلاغة عبارة عن حسن الالفاظ والمعاني، وأن كل كلام بليغ لا بد من أن يكون فصيحاً ، وليس كل فصيح بليغاً ، إذ كانت البلاغة تشتمل على الفصاحة وزيادة لتعلق البلاغة مع الالفاظ بالمعاني . فإذا كان قد مضى الكلام في الالفاظ على الافراد والاشراك فلنذكر الكلام على المعاني مفردة من الالفاظ ، ليكون هذا الكتاب كافياً في العلم بحقيقة البلاغة والفصاحة ، فإنهما وإن تميزا من الوجه الذي ذكرته فهما عند أكثر الناس شيء واحد ، ولا يكاد يفرق بينهما إلا القليل <sup>(١)</sup> .

وبعد ذلك يعقد فصلاً للكلام في المعاني المفردة . . . . . ويبتدىء بصحة التقسيم ، ويقول أنه ينبغي أن يتجنب فيها الاستحالة . والتناقض ، وهو يستمد هنا من قدامة مباشرة ، وينتقل إلى صحة الأوصاف في الأغراض بحيث يتطابق الكلام شعراً ونظراً مع من يوجه إليهم ، ومع الأحوال والمقامات ، وهو ما يسميه البلاغيون . . . . . مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، ويذكر من صحة المعاني صحة التشبيه ، ويتحدث عنه حديثاً مفصلاً ويستشهد بأكثر من شاهد ، ويعرض للتشبيه مع الاداء وبدونها . وينتقل إلى الحديث عن صحة النسق والنظم ويتكلم عن المبالغة في المعنى والغلو فيه ، وعن ( الاحتراس ) ويسميه ( التحرز ) مما يوجب الطعن ) ، وعن ( الاستدلال ) وهو ما سماه أبو هلال العسكري بالاستشهاد والاحتجاج .

ويتعرض بعد ذلك لبعض آراء النقاد في الشعر من القدماء والمحدثين ، ثم يختم كتابه بوصية رقيقة للشاعر والنثر بعدم التكاف والاسترسال مع الطبع وفطره التحرز ، وتجنب الإسهاب ، فإن كلام الإنسان ترجان عقله ، ومعياري فهمه <sup>(٢)</sup> .

ويتضح لنا من تحليل كتاب ابن سنان :

أولاً : أنه في مجموعه كتاب في البلاغة .

ثانياً : أنه أراد بحث الفصاحة والبلاغة للتعرف على فصاحة القرآن الكريم .

(١) سر الفصاحة ، ص ٢٧٥ .

(٢) المرجع السابق ص ٣٤٣ .



ثالثا : أنه ذكر أن الفصاحة صفة للفظ دون المعنى لأن الكلام أصوات قبل أن يكون مجرد معان قائمة في الذهن . ومن هنا وجب تفصيل القول في الأصوات وأقسامها وحلة الفصاحة بتوافرها وتلازمها ، وشروط التلازم وخصائصه ، وما يتصل بها من أمور أخرى متعلقة باللفظ .

رابعا : تكلم عن اللفظ المفرد والمركب وجعل لكل منهما صفات ينبغي توافرها وبعضها مشترك بينهما .

خامسا : اشترط البيان والوضوح ولم يل إلى الغموض ، وبنى ذلك واضحا عند حديثه عن فنون المعاني والبديع التي بين دفتي كتابه .

وواضح أن الكتاب عالِم فنون البلاغة والبديع في ثنايا حديثه عن سر الفصاحة إذا هي عنده تشمل حسن اللفظ وحسن المعنى بالضبط ، وقد أثر هذا الكتاب تأثيرا كبيرا في علماء البلاغة الذين جالوا بعده . ونخص منهم ضياء الدين بن الأثير الذي ظهر تأثيره فيه في (المثل السائر) سواء في الهيكل العام للكتاب — إذ بناء أساسا على مقالين في الألفاظ والمعاني — أم في التفصيلات إذ أخذ عنه كل ما قال تقريرا في الجزء الخاص باللفظ مفردا ومؤلفا في المقالة الأولى (١) وكذلك أخذ كثيرا في المقالة الثانية . وإن كان قد خالفه في بعض القضايا .

ملاحظة أخرى على (سر الفصاحة) وهي أن به عينا كبيرا في الأساس الذي قام عليه ، وخلافا ظاهرا في ترتيب أبوابه . وخطأ ملموسا في توزيع موضوعاته على هذه الأبواب فالكتاب مقسم إلى ثلاثة أقسام أولها الكلام على شروط الفصاحة في اللفظة الواحدة ، وثانيها الكلام على شروطها في الألفاظ المنظوم بعضها مع بعض وثالثها الكلام على المعاني مفردة عن الألفاظ فزاد مثلا يتكلم عن الاستعارة في القسم الثاني ، ثم يلحقها بالكلام عن الفصاحة ، ويتكلم في

القسم الثالث عن التشبيه ويلحقه بالكلام عن البلاغة ، مع أنهما من واد واحد في هذه العلوم ، وكلاهما يبحث الآن في علم البيان . ونراه يتكلم في القسم الثاني عن الإيجاز والإطناب والمساواة فيحقق الكلام عنها بالكلام عن الفصاحة مع أنه يقصد من الكلام عنها في هذه العلوم بيان مواضعها اللائقة بها . وهذا يرجع إلى البلاغة لا إلى الفصاحة ، ولهذا توضع الآن في علم المعاني لأنه يبحث عن أحوال اللفظ التي بها يطابق مقتضى الحال .

غيب آخر في الكتاب وهو أن ابن سنان يكرر الكلام عن موضوع واحد في أكثر من مكان في كتابه فمثلا تكلم عن ( السكناية ) في ( ص ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ) ثم عاد فكرر الكلام عنها في ( ص ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ) .

وكذلك يؤخذ عليه كثرة الأحكام المطلقة والتعميم في قضاياها . . كبنائه الفصاحة في اللفظة المفردة على التباعد بين الحروف . وعلى الرغم من كل ذلك فيجب ألا ننكر جهده في الكتاب ، ولا ننقل فضله في أنه وضع به الأساس العلمي لاتجاه أصحاب البديع .

وبما لاشك فيه أن أسلوب الكتاب أقرب إلى أسلوب المتأخرين . . فهو أسلوب سهل . . بلاغي . . يساعد على تربية ملكة النقد بخلاف أسلوب عبد القاهر مثلا . .

وقد صار سر الفصاحة حجة علماء البلاغة في مصر والشام في الاهتمام بالالفاظ وكشف عن فلسفتهم في البديع . (١)

. . .

مصادره



نستطيع أن نقسم مصطلحات ابن سنان إلى أربع طوائف :

الأولى : النحاة

الثانية : البلاغيون

الثالثة : النقاد

الرابعة : المتكلمون

أولاً : النحاة : استشهد ابن سنان بما ذكره أبو عبيد معمر بن المثنى وأبو العباس أحمد بن يحيى (ثعلب) عند كلامه عن الحروف ، (١) كما ذكر ما قاله أبو الحسن سعيد بن مسعدة (الاخفش الأوسط) وما قاله علي بن سليمان النحوي (الاخفش الأصغر) وقد ناقش السيرافي عند كلامه عن الكلام أهو مصدر أم اسم للمصدر ، وقد ذكر السيرافي بأن الكلام مصدر (٢) ، كما ناقشه في كلامه عن التقديم والتأخير ، وفي فصله بين الصلة والموصول . إلى جانب ذلك ذكره للخليل في أكثر من موضع في كتابه .

ومن النحويين الذين أثروهم ابن سنان : سيويه وابن جني وأبي العباس محمد بن يزيد المبرد وقد وردت أسماؤهم في صفحات عدة من كتابه .

ثانياً : البلاغيون : وما هو جدير بالذكر أن مباحث النقد كانت مختلطة بمباحث البلاغة في هذه الفترة ، وخصوصاً في التشبيه والاستعارة .

ومن البلاغيين الذين أثروهم ابن سنان الجاحظ وقد استمد منه في تعريفه للبلاغة ، وفي كلامه على فصاحة الكلمة والكلام ، إلى جانب ذلك فقد أخذ عن ابن المعتز عند كلامه عن فنون البديع وعن قدامة بن جعفر ، كما ناقش أبا بكر الصولي (٢٢٨ هـ) في بعض تحليلاته لاستعارات أبي تمام ، والآمدى في بعض تحليلاته للاستعارات في موارثته بين أبي تمام والبحتري .

(١) سر الفصاحة ص ١٥ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٥ .

وقد كتب طويلا عن حسن الاستعارة مفيدا من الرماني ، ومثبثا فساد رأيه في أن الكلام على ثلاثة أضرب : متلائم في الطبقة الوسطى ومتلائم في الطبقة العليا ، ومتنافر . وأشار في وضوح إلى ما نبه عليه علي بن عبد العزيز الجرجاني من أن التشبيه البالغ الذي لا تصحبه الاداء لا يعد استعارة بل هو تشبيه محض .

ويتضح مما سبق أن ابن سنان الخفاجي قد تأثر بالفحول من النحاة والبلاغيين .

ثالثا : المتكلمون : من المعروف أن ابن سنان كان يميل في آرائه إلى مذهب المعتزلة ، وذهب إلى القول بالصرقة في إعجاز القرآن . . . أي أن الله صرف الرب عن محادثته والإتيان بمثاله ، ونقل عن الجبائي أحد الرؤساء من متكلمي المعتزلة في كتابه المسائل البغداديات . .

وقد تأثر بما ذكره أبو هاشم الجبائي في الفصاحة التي بها يفضل بعض الكلام على بعض .


ومن تأثر بهم ابن سنان من المتكلمين الفاضل أبو الحسن عبد الجبار الاسدي أبادي قاضي قضاء الدولة البويهية بإيران وأكبر أعلام المعتزلة في عصره ، وكان عبد الجبار دقيق النظر ، نافذ البصيرة . أخذ بفكرة أستاذه الجبائي إلا أنه أحس أن فيها نقصا لأنه لم يلاحظ صورة تركيب الكلام وهي أساسية في بلاغة العبارة وفصاحتها فحدد لذلك فصلا صور فيه رأيه في العلة التي بها يتفاضل الكلام في فصاحته وهو يفتتحه على هذه الشاكلة :

• اعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة ، ولا بد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم ، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه ، وقد تكون بالموقع ، وليس لهذه الثلاثة رابع ، لأنه إما أن تعتبر فيه السكامة ، أو حركتها ، أو موقعها ، ولا بد من هذا الاعتبار في كل كلمة ، ثم لا بد من اعتبار مثله في الكلمات إذا انضم بعضها إلى بعض ، لأنه قد يكون لها عند الانضمام صفة

وكذلك لكيفية إعرابها وحركاتها ، وموقعها . فعلى هذا الوجه الذى ذكرناه تظهر مزية الفصاحة بهذه الوجوه دون ما عداها ، <sup>(١)</sup> .

ولاشك أن عبد الجبار بتفسيره للفصاحة على هذا النحو يلتقى بالاشعرية فى قولهم بالنظم لا بالمعنى العام الذى فهمه أستاذه الجبائى ، ويقول عبد الجبار إن الفصاحة لا تظهر فى أفراد الكلام من حيث هى . فالكلمة لا تعد فصيحة فى نفسها إذ لا بد من ملاحظة صفات مختلفة لها . ولا بد من ملاحظة أبعادها ونظائرها . ولا بد من ملاحظة حركاتها فى الأعراب ، ولا بد من ملاحظة موقعها فى التقديم والتأخير .

وبذلك يقرب عبد الجبار إقرباً شديداً من عبد القاهر فى تفسيره للنظم بكتابه ، دلائل الإعجاز . . وقد ناقش آراء القدماء فى البلاغة وتعريفهم لها خاصة ما جمعه الجاحظ والعسكري ، وقال إنها ليست حدوداً واضحة بل هى أوصاف للبلاغة مثل قولهم : « إنها لمح دالة ، أو مرفة الفصل والوصل ، أو أن البلاغة أن تصيب فلا تخطئ » ، ونسرع فلا تبطل . ، أو أنها الإيجاز فى غير عجز والإطناب فى غير خطل <sup>(٢)</sup> الخ .

إلا أن ابن سنان قد عرف البلاغة تعريفات إستمدتها مما كتبه الجاحظ فى بيانه وذكر ما قاله بشر بن المعتمر وصيته فى البلاغة التى يقول فيها : « إذا لم تجد اللفظة واقعة موقعها ، ولا حاضرة إلى مستقرها ، ولا حالة فى مركزها ، بل وجدتها قلقة فى مكانها ، ناهية عن موضعها . فلا تكررها على القرار فى غير موطنها ، فإنك إذا لم  قرىض الشعر الموزون ، ولم تتكلف اختيار الكلام المثنون ، لم يعبك بترك ذلك أحد ، وإذا أنت تكلفتهما ولم تكن حاذقاً فيهما ، عابك من أنت أقل عيباً منه ، وأزرى عليك من أنت فوقه ، وهذا كلام صحيح يجب أن يقتدى به فى هذه الصناعة ، <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر البلاغة تطور وتاريخ من ١٨٦ - ١١٧ .

(٢) مر الفصاحة من ٦١ ، والبلاغة تطور وتاريخ من ١١٧ .

(٣) مر الفصاحة من ٢٠٢ .

وقد تأثر ابن سنان بأبى الهذيل العلاف عند كلامه على الحكاية  
والحكى<sup>(١)</sup>.

رابعاً : النقاد : ومن النقاد الذين تأثر بهم ابن سنان ، وذكرهم في أكثر  
من موضع في كتابه ، أبو بكر الصولي ، والآمدى ، وأبو الحسن على بن عبد  
المعز الجرجاني .

وقد عرض ابن سنان لبعض آراء النقاد في الشعر وفي القدماء والمحدثين  
ويقول :

« وقد صنف قوم في نقد الشعر رسائل ذكروا فيها أبواباً من الصناعة  
لا تخرج عما ذكرناه في كتابنا هذا ، إلا أنهم ربما جعلوا للمعنى الواحد عدة  
أسماء ، كالترصيع الذى يسمونه ترصيعاً وموازنة وتسميماً وتسجيماً ، وهو كله  
يرجع إلى شيء واحد ،<sup>(٢)</sup> :

وواضح أنه يعترف بمراجعته لمن كتبوا قبله في البلاغة والنقد وقد شكاً من  
اختلافهم في تلقيب بعض الفنون على نحو ما مر بنا ، ووقف بعد ذلك يقارن  
بين الشعر والنثر وما يقال في تفضيل أحدهما على الآخر وما يحتاج مؤلف الكلام  
إلى معرفته من علوم اللغة والنحو ، وما يحتاجه الشاعر من معرفة على  
العروض والقوافي وأخبار العرب وأنسابهم وأمثالهم ، وما يحتاجه الكاتب  
من بعض ذلك ومن معرفة فنون الخطابات ورسوم التقليدات مع الإطلاع  
على كتاب الله وشريعته والحديث النبوى ، لما يكتب فيه من تقليد الولاء  
وعهود القضاة ، والتوقيعات في المظالم .

---

(١) سر الفصاحة ص ٤٣ — ٤٥ .

(٢) المرجع السابق ص ٣٣٦ .



وقد تأثر ابن سنان باخوان الصفا في رسائلهم عند كلامه عن الاصوات والحروف ومخارجها .

وعاصر ابن سنان عبد القاهر الجرجاني ( المتوفى ٤٧١ هـ ) وابن رشيق القيرواني ( ٤٦٣ هـ ) إلا أنه يبدو أن أحد هؤلاء الثلاثة لم يؤثر في صاحبه أى لون من التأثير ولم يقرأ أحدهم ما كتبه الآخر .  
ولعلنا بذلك قد عرفنا أهم المصادر التي استمد منها ابن سنان الخفاجي .



## الفصل الثاني الفصاحة والبلاغة



## الفرق بين الفصاحة والبلاغة

تحدث ابن سنان عن الفصاحة والبلاغة ، والفرق بينهما بادئاً بتعريف الفصاحة بأنها الظهور والبيان <sup>(١)</sup> ، ومنها الفصح الصبح إذا أضواء ، وأفصح اللبن إذا انجملت عنه رغوته ، فظهر وفصح أيضاً ، وأفصح الأعجمي إذا أبان بعد أن لم يكن يفصح ويبين ، وفصح اللسان إذا عبر عما في نفسه وأظهره على جهة الصواب دون الخطأ .

وإذا كان الأمر على هذا فالفصاحة والبلاغة ترجعان إلى معنى واحد ، وإن اختلف أصلاً . لأن كل واحد منهما هو الإبانة على المعنى والإظهار له <sup>(٢)</sup> .

وفرق ابن سنان بين الفصاحة والبلاغة فقال : <sup>(٣)</sup> إن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ ، والبلاغة لا تكون إلا وصفاً للألفاظ مع المعاني ، لا يقال في كلمة واحدة لا تدل على معنى يفضل عن مثله بليغة وإن قيل فيها فصيحة . وكل كلام بليغ فصيح ، وليس كل فصيح بليغاً ، كالذي يقع فيه الإسهاب في غير موضعه ، وهو فرق اصطلاحى ظل شائعاً بعده عند كثير من البلاغيين .

ويقول : وقد حد الناس البلاغة بحدود إذا حققت كانت كالرسوم والعلامم وليست بالحدود الصحيحة ، فن ذلك قول بعضهم (لمحة دالة) وهذا وصف من صفاتها ، فاما أن يكون طامراً لها وحداً يحيط بها فليس ذلك ممكن ، لدخول الإشارة من غير كلام يلفظ به تحت هذا الحمد ، وكذا قال آخر : البلاغة معرفة الفصل من الوصل ، لأن الإنسان قد يكون عارفاً بالفصل والوصل ، عالماً بتميز مختار الكلام من مطرحه ، وليس بينه وبين البلاغة سبب ولا نسب ، ولا يمكنه أن يوافق ما يختاره من تأليف غيره والحدود لا يحسن فيها التأول ، وإقامة المعاذير ، وغرابة ألفاظ لا تدل على المقصود لأنها مبنية على الكشف الواضح ، موضوعة لبيان الظاهر والغرض بها السلامة من الغامض ،

(١) سر الفصاحة ص ٥٩ .

(٢) الصنائع — العسكري تحقيق على عبد الجاوى ، عم أبو الفضل إبراهيم ط .

الجلي - الطبعة الأولى ١٣٧١ هـ - ١٩٥٣ م ( ص ٧ )

(٣) سر الفصاحة ص ٦٠ .

كيف يوقع في غامض بمنزله<sup>(١)</sup> ويقول : وكذلك قول الآخر : « البلاغة أن تصيب فلا تخطيء ، وتسرع فلا تبطل » لأن هذا يصلح لكل الصنائع وليس بمقتصور على صناعة البلاغة وحدها .

واعترض على من عرف البلاغة بأنها : « الإيجاز من غير عجز ، والإطناب من غير خطئ » وقول من قال : البلاغة اختيار الكلام وتصحيح الأقسام لأن هذين إنما ستلا عن حد يبين الكلام المرفوض من المختار ، والخطأ من الصواب ، ويوضح كيف يكون الإيجاز مختاراً ، ومتى يقع الإطناب مرضياً محموداً فأحال على ما السؤال فيه باق ، وعدم العلم معه موجود حاصل .

ثم يختم كلامه معلقاً على هذه التعريفات بقوله : «<sup>(٢)</sup> وفي البلاغة أقوال كثيرة غير خارجة عن هذا النحو ، ويقرر بأن الفصاحة شطرها واحد جزءها . ونزاه يعجب بما قاله إبراهيم بن محمد المعروف بالإمام : « يكفي من حظ البلاغة ألا يؤتى السامع من سوء إلهام الناطق ، ولا الناطق من سوء فهم السامع . وهذا كلام مختار في تفضيل البلاغة »<sup>(٣)</sup> .

وقول سهل بن هارون الكاتب : « العقل رائد الروح ، والعلم رائد العقل ، والبيان ترجمان العلم » .

ثم يقول : «<sup>(٤)</sup> انني لم أر أقل من العارفين بهذه الصناعة والمطبوعين على فهمها ونقدها ، مع كثرة من يدعى ذلك ويتحلى به ، وينتسب إلى أهله ، ويمارى أصحابه في المجالس ، ويمارى أربابه في المحافل ، وقد كنت أظن أن هذا شيء

---

(١) سر الفصاحة ص ٦٠ - ٦١

(٢) للرجع السابق ص ٦١ - ٦٢

(٣) للرجع السابق ص ٦٣

(٤) المرجع السابق ص ٦٥

مقصود على زماننا اليوم ومعروف في بلادنا هذه ، حتى وجدت هذا الداء قد  
أعيا أبا القاسم الحسن بن جرير الأمدى ، وأبا عثمان عمرو بن بحر الجاحظ قبله  
وأشكالها حتى ذكرها في كتبها . فعلمت أن العادة به جارية والرزية فيه قديمة ،  
ولما ذكرهم جوت الانتفاع به من هذا الكتاب ، وأملت وقوع الفائدة به ،  
إذ كان النقص فيما أبته شاملا ، والجهل به عاما ، والعارفون حقيقته قرحة  
الآدم <sup>(١)</sup> بالإضافة إلى غيرهم والنسبة إلى سوام .

وقد أتت البلاغة في كثير من نصوص الجاحظ ملحوظا فيها معنى الخطابة  
أو الحديث كما أتت الخطابة بمعنى البلاغة ، فنرى الجاحظ يتحدث عن المعاني ،  
وكيف تجعل إذا أعارها اليلج عرجا سهلا ونطقا جميلا <sup>(٢)</sup> .

أما الفصاحة فقد أتت كذلك مرادفة للبيان والبلاغة في مواضع كثيرة <sup>(٣)</sup>  
وعطفت على البلاغة في قوله من كلام مستهجن رواء بعض الكتاب في كتبهم :  
« فإن كانوا قد رروا هذا الكلام لأنه يدل على فصاحة فقد باعده الله من صفه  
البلاغة والفصاحة » . كما عطفت على البيان في قوله : « فلو أننا لم نجعل لمحمد صلى  
الله عليه وسلم ، فضيلة في نبوته ولا مزية في البيان والفصاحة لكننا لا نجد بدا من  
أن نعلم أنه كواحد من الفضائل » .

وعطف الإفصاح على اليلج عطف تفسير في قوله : « ومدح الله القرآن  
بالبيان والإفصاح وحسن التفصيل والإيضاح » ، وبجودة الإقحام وحكمة الإبلاغ ،  
وقد تأتي بمعنى مطلق الطريق الذي يفصل بين الإنسان والحيوان فيدخل فيها  
كل تعبير بأي لغة من اللغات ، ومن هذا قوله : « والإنسان هو النصيح وهو  
الناطق . . . »

(١) الأدم : الأسود من الليل ، والقرحة : بياض في وجهه دون القرحة .

(٢) البيان والتبيين ١ / ٢٣٦ وانظر البلاغة العربية في دور نقاشها للدكتور سيد نوفل ص ٥

(٣) البلاغة العربية في دور نقاشها ص ١٢٨

وقوله : (١) والإسان فصيح وإن عبر عن نفسه بالفارسية أو بالهندية أو بالرومية وليس العربي أسوأ فهماً . لطمطمطة الروى من الروى لبيان لسان العربي ، فكل إنسان من هذه الوجهة يقال له فصيح .

غير أن الفصاحة كان لها بعد هذا معنى مستقل يميزها عن البيان والبلاغة ومطلق النطق ، ذلك هو الأداء اللفظى الكامل من حيث مخارج الحروف والبعد عن اللكنة واللحن والمعجمة .

ويعرف العسكري البلاغة بأنها من قولهم بلغت الغاية إذا انتهت إليها وبلغتها غيرى ، ومبلغ الشيء منتهاه ، والمبالغة فى الشيء الانتهاء إلى غايته فسميت البلاغة لأنها تنهى المعنى إلى قلب السامع فيفهمه ، وسميت البلغة ببلغة لأنك تبليغ بها ، فتنهى بك إلى ما فوقها ، وهى البلاغ أيضاً . ويقال الدنيا بلاغ ، لأنها تؤدبك إلى الآخرة ، والبلاغ أيضاً : التبليغ ، فى قوله الله عز وجل : « هذا بلاغ للناس » أى تبليغ ، ويقال بلغ الرجل بلاغة ، إذا صار بليغاً ، كما يقال « نبل نبالة » ، إذا صار نبيلاً . (٢) ويرى أبو هلال أن البلاغة من صفة الكلام لا من صفة المتكلم فلهذا لا يجوز أن يسمى الله تعالى بليغاً إذ لا يجوز أن يوصف بصفة كان موضوعها الكلام وأما تسمية المتكلم بليغاً فتوسع ، وحقيقته أن كلامه بليغ ، كما تقول فلان رجل محكم ، وتعنى أن أفضاله محكمة ، ثم كثر استعمال ذلك حتى صار كالحقيقة ويرى أنه لا يجوز أن يسمى فصيحاً لأن الفصاحة تتضمن معنى الآلة وهى اللسان .

ويؤكد العسكري أن الفصاحة والبلاغة ترجعان إلى معنى واحد وكل منهما الإبانة عن المعنى والإظهار له (٣) .

---

(١) البلاغة العربية فى دور نقائها ص ١٢٩

(٢) الصائغين ص ٦

(٣) للرجع السابق ص ٧



ويرى عبد القاهر أنه لما كان هدف الأدب إذا نطق أو كتب أن يجبر السامع أو القارئ بما يقصد إليه من الأغراض ، وأن ينقل إليهما ما يشعر به في قرارة قلبه ، ويكشف لهما عما في ضميره ، حتى يشعرا بما يشعر هو به ، وينفعلا كأنفعاله<sup>(١)</sup> كانت وسيلته إلى ذلك السيلة البليغة المؤثرة .

وليس هناك معنى لكلمات البلاغة والفصاحة ، والبيان والبراعة وسائر ما يجرى مجراها - غير وصف الكلام بحسن الدلالة وتماها ، ثم تبرزها في صورة هي أبهى وأزين ، وأتق وأعجب ، وأحن بأن تستولى على هوى النفس ، وتنال الحظ الأوفر من ميل القلوب ، وأولى بأن تطلق لسان الحامد وتطيل رغم الحاسد .

ولا جهة لاستعمال هذه الخصال : غير أن يؤتى المعنى من الجهة التي هي أصح لتأديته ، ويختار له اللفظ الذي هو أخص به ، وأكشف عنه ، وأنتم له وأحرى بأن يكسبه نبلا ويظهر فيه حزية<sup>(٢)</sup> .

ويتضح من كلام عبد القاهر أن البلاغة هي حسن دلالة الكلام على معناه في صورة بارعة من التعبير ولا وسيلة إلى ذلك إلا باختيار العبارة التي هي أشد اختصاصا به وكشفا عنه ، وإظهاره في مظهر فاضل نبيل . وزاه يعالج مشكلة نصب نفسه لها ووقف جزوا كبيرا من كتابه في الحديث عنها تلك هي مشكلة اللفظ والمعنى ، وإلى أيهما ترجع البلاغة .

ونحن نلاحظ أن عبد القاهر لم يفرق بين الفصاحة والبلاغة لأنهما عنده مترادفان ، ويعبر بهما عن فضل بعض القائلين على بعض من حيث نطقوا وتكلموا ، وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد ، وراوا أن يعلموم ما في نفوسهم ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم .

(١) دلائل الإعجاز ص ٨٧

(٢) المرجع السابق نفسه وانظر عبد القاهر المبرجاني - رسالة أعلام العرب - للدكتور

أحمد أحد بدوى ، نشر الدار المصرية للنقل والترجمة ص ٩٤ - ٩٥ .

ويجب ألا تغفل فضل ابن سنان في ذلك فهو بحق أول من فرق فرقاً واضحاً بين البلاغة والفصاحة ، وعنه أخذ ذلك ابن الأثير في مثله السائر ، ومن تلاه من البلاغيين المتأخرين الذين جعلوا الحديث فيهما مقدمة الكلام في علوم البلاغة على نحو ما يتضح لنا عند الخطيب القزويني<sup>(١)</sup> . فالواقع أن ما كتبه في الفصاحة والبلاغة ليس إلا خلاصة لبحوث سابقه .

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني ( مطبعة السنة الحميدية ) ١/٢

## فصاحة الكلمة والكلام

يعرف ابن سنان الخفاجي الفصاحة بأنها الظهور والبيان<sup>(١)</sup>، ومنها أفصح اللب إذا انجملت رغوته ، وضح فهو فصيح ، وسبق أن ذكرنا ذلك في دراستنا التحليلية للكتاب<sup>(٢)</sup>.

ولاريب في أن ابن سنان أول من فصل القول في الفصاحة ، وقد قسمها قسمين أساسيين هما فصاحة الكلمة المفردة ، وفصاحة الكلمات المركبة ، ونحن نعرض ذلك في وضوح :

### أولاً : فصاحة الكلمة :

يضع ابن سنان شروطاً عدة متى وجدت وتسكملت في الكلمة كانت فصيحة وهي :

١ - أن يكون تأليف اللفظة من حروف متباعدة المخارج ، واستشهد في ذاك بالألوان ، فكلمة كانت الألوان متباينة كانت في النظر أحسن ، وكذلك الحروف .

وقد رد ابن الأثير على ما ذكره ابن سنان في تباعد مخارج الحروف فقال :  
« أما تباعد المخارج فإن معظم اللغة العربية دائرة عليه ، لأن الواضع قسمها في وضعه ثلاثة أقسام : ثلاثية ورباعية وخماسية . والثلاثي من الالفاظ هو الأكثر ، ولا يوجد فيه ما يكره استعماله إلا الشاذ النادر ، وأما الرباعي فإنه وسط بين الثلاثي والخماسي في الكثرة عدداً واستعمالاً ، وأما الخامس فإنه الأقل ولا يوجد فيه ما يستعمل إلا طمعا على الشنوذ ، وعلى هذا فإن أكثر اللغة مستعمل غير مكروه ولهذا أمسقت الواضع حروفاً كثيرة في تأليف بعضها مع

(١) سر الفصاحة ص ٥٩ -

(٢) انظر ص ٥٢ من كتابنا -

بعض استقالات واستكراها ، فلم يؤلف بين حروف الحلق كالحاء والحاء والعين . وكذلك لم يؤلف بين الجيم والقاف ، ولا بين اللام والراء ، ولا الزاي والسين ، وكل هذا دليل على عنايته بتأليف المتباعد المخارج دون المتقارب ، .

ويقول ابن الاثير إن حاسة السمع هي الحاكمة في هذا المقام بحسن ما يحسن من الالفاظ وقبح ما يقبح ويذكر لذلك مثالا قائلا :

« إذا سئلت عن لفظة من الالفاظ ، وقيل لك : ما تقول في هذه اللفظة أحسنه هي أم قبيحة ؟ فإنني لأأراك عند ذلك إلا تفتي بحسنها أو قبحها على الفور ، ولو كنت لا تفتي بذلك حتى تقول للسائل اصبر إلى أن أعتبر مخارج حروفها ثم أفتيك بعد ذلك بما فيها من حسن أو قبح لصح لابن سنان ما ذهب إليه من جعل مخارج الحروف المتباعدة شرطا في اختيار الالفاظ<sup>(١)</sup> . »

والواضح من رد ابن الاثير أن حاسة السمع هي التي تحكم على اللفظة بالحسن أو القبح لا مخارج الحروف ولعلنا نوافق ابن الاثير فيما ذهب إليه .

٢ — أن تجد لتأليف اللفظة في السمع حسنا ومزية على غيرها وإن تساوتا في التأليف من الحروف المتباعدة .

٣ — أن تكون الكلمة غير متوعدة وحشية ويستشهد بأبي عثمان الجاحظ ، وأن تكون غير ساقطة عامة ، وأن تكون جارية على العرف العربي الصحيح في التصريف والاستعمال .

وقد رد عليه ابن الاثير في مثله السائر يقول : « وأما ما ذكره ابن سنان من جريان اللفظة على العرف العربي فليس ذلك بما يوجب لها حسنا ولا قبحا وإنما يقدر في معرفة مستعملها بما ينقله من الالفاظ فكيف يعد ذلك من جملة الأوصاف الحسنة ، . »

ثم يذكر ابن سنان أن من شروط فصاحة الكلمة ألا يكون معناها

القديم قد هجر وأصبحت تلك على شيء كريبه . وقد رد عليه <sup>(١)</sup> ابن الأثير أيضاً فقال :

« واعلم أنه قد جاء من الكلام مامعه قرينة فأوجبت قبجه ولو لم يجيء معه لما استقبح كقول الشريف الرضي :

أعزز على بأن أراك وقد خلت من جانبيك مقاعد العواد ،

وقد ذكر ابن سنان الشاعري هذا البيت وعلق بقوله (٢) :

إن إيراد — مقاعد — في هذا الموضع صحيح إلا أنه موافق لما يكره ذكره في مثل هذا الشعر ، لأنها وقد أضافه إلى من يحتمل إضافته إليه وم العواد ، ولو انفرد لكان المعرف به سهلاً . فأما الإضافة إلى من ذكره ففيها قبح لاختفاء به .

وتعقبه ابن الأثير قائلاً : « قد جاءت هذه اللفظة — المعبية في الشعر — في القرآن الكريم فجاءت حسة موضعية ، وهي قوله تعالى : « وإذا غدوت من أهلك تبوء المؤمنين مقاعد المقاتلين » (٣) ، وكذلك قوله تعالى : « وأنا لمننا السماء فوجدناها ملئت حرساً شديداً وشهباً ، وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع فن يستمع الآن مجدله شهاباً وحساً » (٤) ، ألا ترى أنها في هاتين الآيتين غير مضافة إلى من تقبح إضافته إليه كما جاء في الشعر ، ولو قال الشاعر بدلاً من مقاعد العواد ، مقاعد الزيلوع أو طلجى مجراه لذهب ذلك القبح وزالت تلك الهجنة ، ولهذا جاءت هذه اللفظة في الآيتين على ما تراه من الحسن وجاءت على ما تراه من القبح في قول الشريف الرضي .

وقال ابن سنان أن من شروط فصاحة الكلمة ألا تكون كثيرة الحروف ويستشهد على ذلك بقول أبي نصر بن نباتة :

فياكم أن تكشفوا عن قوسكم ألا إن مغناطيسهن الذوائب

(٢) سر الفصاحة ص ٩٣ .

(١) المثل السائر ص ١١٠ .

(٤) سورة الجن (آية ٩) .

(٣) سورة آل عمران (آية ١٨٧) .

فمكلمة ( مغناطيسهن ) كثيرة الحروف وهذا هو وجه قبجها عنده .

كما استشهد بقول أبي الطيب المتنبى :

إن الكريم بلا كرام منهم مثل القلوب بلا سويداواتها<sup>(١)</sup>

فمكلمة ( سويداواتها ) كثيرة الحروف أيضاً ولذلك فهي قبيحة .

وقد رد عليه ابن الأثير يقول<sup>(٢)</sup> : إن قبج هذه اللفظة ( سويداواتها ) لم يكن بسبب طولها ، وإنما هو لأنها في نفسها قبيحة ، وقد كانت وهي مفردة حسنة فلما جمعت قبجت — لا بسبب الطول ، والدليل على ذلك أنه قد ورد في القرآن الكريم الفاظ طوال وهي مع ذلك حسنة .

كقوله تعالى : « فسيكفيكم الله » ، فإن هذه اللفظة تسعة أحرف ، وكقوله تعالى « ليستخلفنهم في الأرض » ، فإن هذه اللفظة عشرة أحرف ، وكلتاها حسنة راققة ، ولو كان الطول مما يوجب قبجها لقبجت هاتان اللفظتان وليس كذلك ، ألا ترى أنه لو أسقط من لفظة ( سويداواتها ) الهاء والالف اللتين هما عوض عن الإضافة لبقى منها ثمانية أحرف ، ومع هذا فإنها قبيحة ، ولفظة ( ليستخلفنهم ) عشرة أحرف وهي أطول منها بحرفين ومع هذا فإنها حسنة راققة ، والاصل في هذا الباب ما ذكره وهو أن الاصول من الالفاظ لاتحسن إلا في الثلاث وفي بعض الرباعى وأما الخماى من الاصول فإنه قبيح<sup>(٣)</sup> .

ويستمر ابن سنان في ذكر الشروط الواجب توافرها في اللفظة فيقول : يجب أن لا تصغر تصغير تعظيم على نحو ما يصنع المتنبى في كثير من الالفاظ ، ورد عليه ابن الأثير فقال : « وأما تصغير اللفظة فيما يعبر به عن شيء لطيف أو خفي أو ماجرى مجراه فهذا مما لا حاجة إلى ذكره فإن المعنى يسوق إليه ، وليست معانى التصغير من الأشياء الغامضة التي يفتر إلى التنبيه عليها ، فإنها

(١) سر الفصاحة ص ٩٦ . وسويداء القلب : جنبه ، وجهه سويداوات .

(٢) المثل السائر لابن الأثير ص ١١١

(٣) المرجع السابق ص ١١١ ، ١١٢ .

مدونة في كتب النحو ، وما من كتاب نحو إلا والتصغير باب من أبوابه ،  
ومع هذا فإن صاحب هذه الصناعة حير في ذلك إن شاء أن يورده بلفظ التصغير  
وإن شاء بمعناه كقول بعضهم :

لو كان يخفى على الرحمن خافيةٌ من خلقه خفيت عنه بنو أئبد

فهل كان يمكن هذا الشاعر أن يصغر من هؤلاء القوم ، ويحتقر من شأنهم  
بالفاظ للتصغير ، ويجهل هكذا كما جاء بيته في هذا ، فالوصية به إذا ملغاة  
لا حاجة إليها ، (١) .

وقد فصل ابن سنان القول في فصاحة الكلمة مستشهداً في ذلك بأمثلة كثيرة  
متنبها إلى ضرورة توافر هذه الشروط في اللفظة حتى تكون فصيحة .

ثانياً : فصاحة الكلام :

وإذا كنا قد تكلمنا عن فصاحة الكلمة المفردة ، وقلنا فيها ما يستدل به  
على غيره . فلنذكر الآن ما قيل في الكلام المؤلف ، وهو فصاحة الكلام أو بمعنى  
آخر فصاحة المركب . ويلاحظ ابن سنان أنه لا بد فيها أولاً من الشروط التي  
ذكرها في الكلمة المفردة ، ثم أخذ يبحثها من حيث التأليف فلاحظ أن من  
الكلام ما تتألف كلماته على نحو ما تتألف حروف الكلمة الواحدة ويستشهد في  
ذلك بقول الشاعر :

وقبرُ حربٍ بمكانٍ قفرٍ وليس قُربُ قبرٍ حربٍ قَبْرُ

ويناقش الرماني فيما ذهب إليه من أن تأليف الكلام على ثلاثة أضراب :  
متأفر ، ومتلائم في الطبقة الوسطى ، ومتلائم في الطبقة العليا ، وهو القرآن  
الكريم ، ويجرى الأول والثاني في كلام الناس ، وقد رد عليه ابن سنان بفساد  
تقسيمه للكلام وعدم صحته ؛ لأن الكلام إما متأفر أو متلائم ولا واسطة

بينهما ، ويصرح هنا بأن في كلام العرب متلاًماً كالقرآن ، وأن إعجازه الحقيقي إنما يرجع إلى صرف الله لهم عن معارضته ، ويذهب إلى أن المتلائم قد يفوق بعضه بعضاً كما أن المتنافر قد يشهد تنافره ، وقد يقل ويضعف .

ومن فصاحة الكلام ما يختص بالاصول والمقومات ، ويذكر الخفاجي أول أصل ومقوم عنده وهو وضع الالفاظ موضعها حقيقة أو مجازاً ، ويندرج تحت هذا مباحث منها ألا يكون في الكلام تقديم أو تأخير يفسدانه إلى جانب حسن الاستعارة .

ومن الوضع الصحيح للالفاظ أن تكون خالية من المعاطلة<sup>(١)</sup> وهي تراكب الكلام ، وتداخل بعضه في بعض . وأن لا يعبر عن المدح بالالفاظ المستعملة في الذم ، ولا في الذم بالالفاظ المستعملة في المدح ، وتساق في الجدل ألفاظه وفي الهزل ألفاظه ، لكل مقام مقال ، ويدخل في ذلك حسن السكناية في الموضع الذي لا يحسن فيه التصريح ، وأن لا يستعمل في الشعر المنظوم والكلام المنشور ألفاظ المتكلمين والمهندسين ومعانيهم والالفاظ التي يختص بها أهل المهن والعلوم ، إلى جانب ذلك المناسبة بين الالفاظ إما من طريق الصيغة وإما من طريق المعنى ، ومن فصاحة الكلام صحة التشبيه ومطابقته لمقتضى الحال .

وتحدث ابن سنان عن حسن الكلام في السمع ، وأنه شيء يذاق ولا يلمس ، ويقول إن التأليف لا يستحب فيه كثرة الكلام الوحشي الغريب ، وكذلك العامي الساقط ، ويطلب ألا تكون الصيغة مستعملة في أمر مستكره ، مع اجتناب الكلمات الكثيرة الحروف ، فلا علفة للتأليف بها .

والشرط الأخير لابن سنان هو ( التكرار ) في الكلام ، وفي رأيه أنه يجب ألا يتعدى الكلمة المنفردة إلى أخواتها يقول : « إن تكرار التصغير والتداء والترخيم والنعمة والعطف والتوكيد وغير ذلك من الأقسام والإسهاب

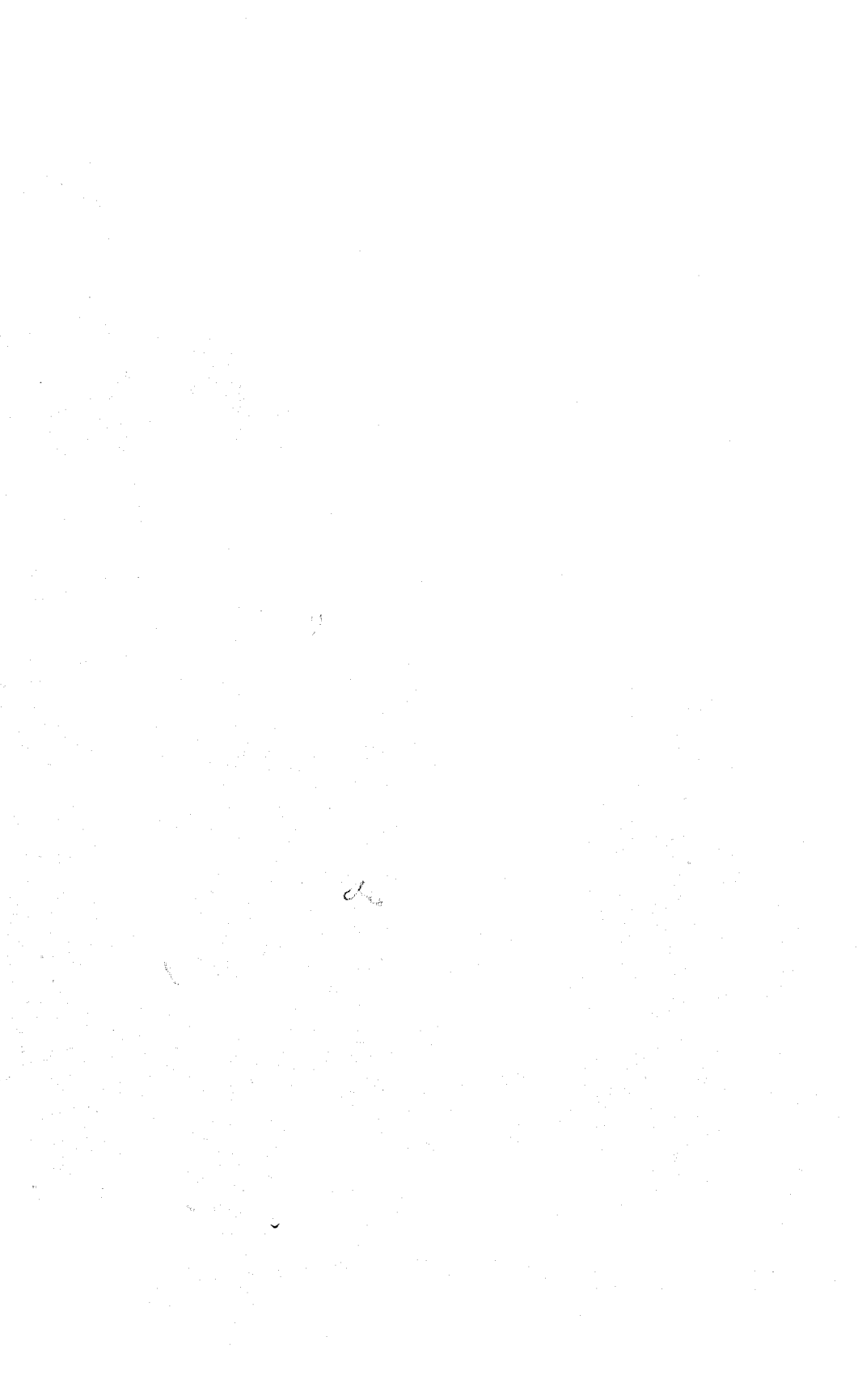


في إيرادها ممدود في جملة التكرار ، ويجب التوسط فيه فإن لكل شئ حداً ومقداراً لا يحسن تجاوزه ، ولا محمد تعديه ، (١) .

ومن الملاحظ أن كل هذه الشروط التي وضعها ابن سنان في فصاحة الكلام جمعها المتأخرون من البلاغيين في قولهم ، إن فصاحة الكلام أن يخلو من التعميد اللفظي والمعنوي ، وضعف التأليف ، وخالفة القياس النحوي ، ومن تنافر الكلمات مع فصاحة المفردات .

---

(١) سر الفصاحة ص ١٢٤ .



## مدار البلاغة

### على مطابقة الكلام لمقتضى الحال

إن فكرة . . مطابقة الكلام لمقتضى الحال . . فكرة قديمة . صورها أفلاطون في بعض محاوراته ، وفصل الحديث فيها أرسطاليس في كتابه « الخطابة » (١) ، والمفنون أن هذا الكلام لم يترجم إلى العربية إلا بعد منتصف القرن الثالث . . بينما نجد الفكرة تتطور بين المتكلمين في تاريخ أقدم من ذلك . ومن هنا كنا نرجح أنهم لم يقرموها بالثورة في آثار يونانية مترجمة ، وإنما سموها من المسيحيين والسرمان الذين كانوا يجادلونهم . وربما لم تأت منهم من هذا الطريق بل أتتهم من طريق الفرس اللاتنين بالثقافة اليونانية ، على كل حال نحن نجد هذه الفكرة تجرى على ألسنة المتكلمين منذ القرن الثالث للهجرة ، وفي البيان والتبيين ، صحيفة تنسب إلى بشر بن العتير المتكلم ، وفيها يطلب من يريد الكلام أن يلاحظ نفسه ، فلا يتكلم إلا في ساحة نشاطه ، وفراغ باله ، ثم يلاحظ كلامه فلا يأتي منه إلا بما يروق السامع ، وينصحه أن يتعاشى التوعر ، وأن يلائم بين ألفاظه ومعانيه فن طلب معنى كريما فليتمس له لفظاً كريماً ، فإن حق المعنى الشريف اللفظ الشريف . . والمعنى اليسير يشرف بأن يكون من معاني الخاصة ، وكذلك ليس يتضع بأن يكون من صفات العامة ، وإنما مدار الشرف على الصواب ، وإحراز المنفعة مع موافقة الحال ، وما يجب لكل مقام من المقال . . وواضح أن بشرا يطلب من الخطيب أن لا يقول كلاماً إلا وهو متهم به ، وإذا قاله وجب أن يعنى به ، فيجبر في لفظه ، ويتعلق في قوله ، ويلتزم بين ذلك وبين الموضوع والمعاني التي يتحدث فيها ، ولا بد من ملاحظة ظروف السامعين فلكل مقام مقال .

ومعنى ذلك أنه لا يمكن للخطيب أن يلاحظ نفسه ولفظه وموضوعه فقط بل لابد أن يلاحظ من يوجه إليه الكلام ، المتلقى ، هل هو من الخاصة أم من العامة ؟ حتى يصل إلى ما يريد من الإقناع والتأثير في سامعيه . وصحيفة بشر كلها على هذا النحو تطبيق وتفسير لفكرة أو نظرية ، مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، التي أذاعها أفلاطون وشرحها من بعده أرسططاليس .

وأكثر الجاحظ في بيانه من الحديث عن هذه النظرية فمن حين إلى حين يشير أن للكلام طبقات تختلف باختلاف السامعين وطبقاتهم ، ويردد ذلك في (الحبوان) وفي رسائله المختلفة من مثل قوله : « أن لكل معنى شريف أو وضع ، هول أو جد أو حرفة أو صناعة ضربا من الالفاظ ، هو حقه ونصيبه الذي لا ينبغي أن يجاوزه أو يقصر دونه ، » (١) .

ويقول : « ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين » وبين أقدار الحالات ، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما ، ولكل حالة من ذلك مقاما ، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني ، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات ، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات . فإن كان الخطيب متكلميا تجنب ألفاظ المتكلمين ، كما أنه إن عبر عن شيء من صناعة الكلام واصفا أو مجيئا أو سائلا كان أولى الألفاظ به ألفاظ المتكلمين ، إذ كانوا لتلك العبارات أفهم وإلى الألفاظ أهيل ، وإليها أحق ، وبها أشغف (٢) .

وفي كل مكان من البيان ، نجد الإشارة إلى هذه النظرية وكيف ينبغي أن يفرق المتكلم بين الخاصة والعامة ، والسوقة ومن فوقهم ، فالتناس يختلفون في ذكائهم وفي استعدادهم لفهم والتأثر وفي طبائع نفوسهم ، وعلى الخطيب أن يلائم بين نفسه وموضوعه وبينهم ، حتى يحقق ما يريد من ظفر ونجاح عندهم .

وقد تكلم قدامة بن جعفر عن نظرية « مطابقة الكلام لمقتضى الحال » عندها قسم المدايح بحسب من توجه إليهم من الخلفاء والولاة ومن الوزراء والكتاب

(١) النقد ، ص ٤٩

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة .

ومن القواد ومن السوقة، ومن أهل البادية والحاضرة مبينا ما ينبغي أن يورده الشاعر في كل قسم من المعاني، وهو في ذلك يتأثر بأرسطو<sup>(١)</sup> في حديثه المسهب بكتابه الخطابة عما ينبغي للاختصاص من ملاحظة مستمعيه، وأن يلائم بينهم وبين كلامه .

وقد ذهب قدامة بن جعفر إلى أن المدح بالحسن والجمال، والذم بالقبح والدماثة ليس بمدح على الحقيقة، ولا ذم على الصفة، ويخطئ كل من يمدح بهذا ويذم بذلك . ويستدل بإنكار عبد الملك بن مروان على عبيد الله بن قيس الرقيات قوله فيه<sup>(٢)</sup> .

يأتاك التاج فوق عرقه على جبين كأنه الذهب  
وقوله له : تقول في هذا وتقول أصعب :

إنما مصعب شهاب من الله له تجلت عن وجهه الظلماء  
وقد أنكر هذا المذهب على قدامة، أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي وقال : إنه خالف فيه مذاهب الأمم كلها . عريها وأعجمها ، لأن الوجه الجميل يزيد في الهيبة ويثبت به ، ويدل على الخصال المحمودة .

ويقول ابن سنان :<sup>(٣)</sup> « وعن الصفة صحة الأوصاف في الأغراض ، وهو أن يمدح الإنسان بما يليق به ، ولا ينفر عنه ، فيمدح الخليفة بتأييد الدين ، وتقوية أمره ، ومحبة الناس وطلاعتهم ، والتقى والورع ، والرحمة ، والرأفة ، وإقامة العدل وشرف الحسب ، وحسن السياسة والتدبير والاضطلاع بالأمور ، والحلم والعفو ، والعلم وحفظ الشرع ، والجلال والبهاء ، والهيبة والشجاعة ، وكرم الأخلاق ولينها ، وما يجري هذا المجرى . »

(١) نقد الشعر لقدامية بن جعفر (تحقيق كمال مصطفى نشر مكتبة الخانجي بمصر ومكتبة  
التي بغداد ١٩٦٣) ص ٨٨ وأنظر البلاغة تطور وتاريخ ص ٨٥

(٢) نقد الشعر ص ٢١٤ أنظر سر الفصاحة ص ٣١٢

(٣) سر الفصاحة ص ٣٠١

وَيُمدح الوزير والكاتب بالعقل والحلم ، وسداد الرأي ، وحسن التدبير  
والبلاغة ، وتتميز الاموال ، والعدل والكرم ، وما يليق بهذا ، ويمدح الامير  
وقائد الجيش بالشجاعة والمعرفة بالحرب ، وحسن النقية والظفر والصبر وسداد  
التدبير ، وما أشبه ذلك . وعلى هذا السيل يجرى الامر في السيب ، فيذكر فيه  
صدق الهوى والمحبة وشدة الوجد والصبابة ، وكتمان الاسرار ، ومخالفة العذال ،  
وما يتفرع عن ذلك ويلحق به ، وكذلك في كل غرض من الاغراض الشرعية ،  
من هجاء وفخر وعتاب ووصف وغير ذلك ، حتى يكون كل شيء موضوعا  
في المكان الذي يليق به . .

وفأما النثر<sup>(١)</sup> فيجرى على هذا المنهاج وبحسب محتاج فيه إلى معرفة المواضع في  
الخطاب والاصطلاحات ، فإن للكتب السلطانية من الطريقة ما لا يستعمل في  
الاخوافيات . وللتوقيعات من الاساليب ما لا يحسن في التقاليد ، وهذا الباب  
— أعنى المواضع والاصطلاح في الخطاب — يتغير بحسب تغير الأزمنة  
والدول ، فإن العادة القديمة قد هجرت ورفضت ، واستجد الناس عادة بعد عادة  
حتى إن الذي يستعمل اليوم في الكتب غير ما كان يستعمل في أيام أبي اسحاق  
الصائبي مع قرب زمانه منا ، وإذا كان الامر على هذا جاريا فليس يصح لنا  
أن نضع رسوما نوجب اقتفاءها ، لانا نحن في هذا الزمان قد غيرنا الرسم  
المتقدم لمن قبلنا ، وكذلك ربما يجري الامر فيما بعدنا ، وذكر ابن سنان أن  
أصول الاغراض في الاوصاف ، والمعاني لا تتبدل ولا تتغير ، فليكن  
الاتمام بها واقعا ، والاجتهاد في جريها على قانون السداد والصواب حاصلًا .

وبما هو جدير بالذكر أن صحة الاوصاف في الاغراض التي تكلم عنها  
ابن سنان الخفاجي هي نفسها فكرة مطابقة الكلام لمقتضى الحال .

ويتابع ابن سنان الخفاجي الآمدى في الرد على قدامة ابن جعفر في قوله :  
إن المدح بالحسن والجمال ، والذم بالقبح والدماة ليس بمدح على الحقيقة  
ولا ذم على الصحة فيقول : وهذا الذي ذكره أبو القاسم ( الآمدى ) صحيح

ولو لم يكن في ذلك إلا لقد جبلت النفوس عليه من الميل إلى الوجوه الحسان  
 لكنني وأغنى ، فإن كان تعالى يعتقد أن ذاك ليس بفضيلة لما كان الإنسان قد  
 خلق عليه فهذا حكم جميع الفضائل الإنسانية ، فإن الكريم قد خلق كريماً ،  
 والجماع شجاعاً ، والعاقل عاقلاً ، وكما لا يقدر القبيح الوجه على أن يستبدل  
 صورة غير صورته ، كذلك لا يقدر البهايم على أن يستبدل عقلاً فوق عقله ،  
 ويلزم قدامة الأعيان المذبح يتصرف النفس والنسب وكرم الأصل ، لأن ذلك  
 أيضاً يجري مجرى الضرورة ولا يصنع للممدوح في شيء منها ، والأمر في هذا  
 ظاهر ، فأما إنكروا عبد الله على ابن قيس الرقيات مدحه له بالتاج فإنما أنكره  
 لأن التيجان كانت من زينة ملوك العجم ، ولم يكن خلفاء العرب يعرفونها ، فقال  
 له : تمدحني كما تمدح ملوك الأعاجم ، وتمدح مصعباً كما تمدح الخلفاء ؛ والأمر  
 على ما قال عبد الله ، لأن مدح الخليفة بأنه عهاب من الله تعالى أبلغ من مدحه  
 باعتدال التاج فوق مفرقه <sup>١</sup> .

ويدخل في «فكرة خطبة الكلام مقتضى الحال ما ذكره ابن سنان من أنه  
 يحسن أن لا يضمن الشاعر شعره ، ولا كاتب الرسائل رسالته ألفاظ المتكلمين  
 والتعويين والمتمدين وسلكهم ، لأنهما بذلك يخرجان على مقتضى الحال ومن  
 مخاطباتهم من أوساط الناس والحكام والوزراء ، وقدما أوصى بشر بن المعتز  
 المتكلمين ألا يوردوا اصطلاحاتهم الكلامية في خطباتهم وعماضراتهم  
 العامة» <sup>(١)</sup> .





## الفصل الثالث

### الفنون البيانية



علم البيان هو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد به  
الدلالة عليه ، وهذا العلم وضع نظريته لأول مرة في تاريخ  
المرجاني في كتابه (أسرار البلاغة) ، وإن كان قد سبق  
في مسأله البلاغيون السابقون ، غير أنهم لم يحرموها  
نحو ما بمنها وحررها عبد القاهر في كتابه ( أسرار الب  
وفروعا ، وحلل أمثلها على الأجزاء في نحو أربعمائة ،

ومن المؤكد أنه حين خص هذا الكتاب بمباحث  
وضع هذا الاسم علما عليها ، إذ كان يسمى مباحثه في  
البيان قارة ، وعلم الفصاحة نظرية ثانية ، ولا فكادته  
نجدته يشير الى أن الاستمارة من البديع ، وكأنه كان  
باسم البديع والمعاني والبيان ، كان يعرض لعلم وا  
وخصائص التعبير الجمالية ، ويصدقون كلمة البلاغة إلى  
لكتابته . وهو في كتابه الدلائل يقون الفصاحة دائما إلى  
واحدا وفي ذلك كله ما يدل على أنه لم يكن يتمثل  
التي استقل بها عند الوعشى ومن خلفوه ، وربما  
ذلك أنه رآه في مقدمة الكتاب ينوه بالبيان مقد  
والرحمن علم القرآن خلق الإنسان على البيان ، وما  
البيان لا تعود إلى اللفظ من حيث اللفظ ، وإنما تعود  
وفق ترتيب معانيه في النفس ، وهو استهلال لمباحثه  
بيان الفروق الدقيقة في التركيب ، غير أنه لا ي  
ما أتسع بها في الدلائل ، إذ حرمها في الصور الب

البديع طالما أشار سابقوه إلى أن جمالهما حسي لفظي ، وتدل مباحثه فيهما وفي الصور البيانية جميعا على أنه صنف كتابه هذا بعد الدلائل . وقد قسم البلاغيون علم البيان إلى مباحث هي :

- ١ — التشبيه .
  - ٢ — المجاز والاستعارة .
  - ٣ — الكناية .
-

## التشبيه

يقول ابن سنان الحفائي : التشبيه هو أن يقال أن أحد الشيئين مثل الآخر في بعض المعاني والصفات ، وإن يجوز أن يكون أحد الشيئين مثل الآخر من جميع الوجوه ، حتى لا يقل بينهما تغاير البتة . لأن هذا لو جاز لكان أحد الشيئين هو الآخر بعينه ، وذلك محال ، وإنما الأحسن في التشبيه أن يكون أحد الشيئين يشبه الآخر في أكثر صفاته ومعانيه ، وبالعكس حتى يكون ردىء التشبيه ما قل شبهه بالمشبه به (١) .

ونراه حين يعرض للتشبيه يقف بإزاء التشبيه البالغ في مثل : ( محمد أسد ) ، وما يلبث أن يأخذ برأى علي بن عبد العزيز الجرجاني الذاهب إلى أن مثل هذا التعبير يعد تشبيهاً بليغاً بينما قلل يذهب بعض سابقيه إلى أنه استعارة ، وفي ذلك يقول الجرجاني ( ربما جاء من هذا الباب ما يظنه الناس استعارة وهو تشبيه أو مثل ، فقد رأيت بعض أهل الأدب ذكر أنواعاً من الاستعارة عد فيها قول أبي نواس :

والحب ظهر أنت وراكبه فإذا صرفت غنائه انصرفا

ولست أرى هذا وما أشبه استعارة ، وإنما معنى البيت أن الحب مثل ظهر ، أو الحب كظهر ظهوره كيف شئت إذا ملكك غنائه ، فهو إما ضرب مثل أو تشبيه شيء بشيء (٢) .

وقد تحدث ابن سنان عن حق التشبيه قائلاً : . والأصل في حسن التشبيه أن يمثل الغائب الحق الذي لا يستد بالظاهر المحسوس للمعناد ، فيكون حسن هذا لأجل إيضاح الحق ويان المراد ، أو يمثل الشيء بما هو أعظم وأحسن وأبلغ منه ، فيكون حسن ذلك لأجل التلو والمبالغة (٣) ، واستشهد على ذلك

(١) سر النفاحة ص ٢٩٠ .

(٢) الوساطة ( طبعة الخليلي ) ص ١١ .

(٣) سر النفاحة ص ٢٩٠ .

بقوله تعالى : ( مثل الذين كفروا بربهم أعمالهم كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف لا يقدرّون مما كسبوا على شيء ذلك هو الضلال البعيد<sup>(١)</sup> ) .

وواضح أنه يتأثر بالرماني فيما ذهب إليه من أن حسن التشبيه إنما يرجع إلى تشبيه الحق بالظاهر المحسوس . فقد عرف الرمانى التشبيه بأنه<sup>(٢)</sup> : « العقد على أن أحد العيّنين يسد مسد الآخر في حس أو عقل ، وبذلك قسم الرمانى التشبيه إلى حسي وعقلي : وسمى الأول تشبيه حقيقة ، والثاني تشبيه بلاغة ، وعرض بالتفصيل للتشبيه العقلي وطبقاته في الحسن ، وقال إنه يأتي على وجوه ، منها إخراج ما لا تقع عليه الحاسة إلى ما تقع عليه كتشبيه أعمال الكفار بالسراب في الآية الكريمة ( والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئا )<sup>(٣)</sup> .

ومنها إخراج ما لم تجر به عادة إلى ما جرت به عادة ، كتشبيه ارتفاع الجبل بارتفاع الظلة في الآية الكريمة ( وإذا نتقنا الجبل فوقهم كأنه ظله ) . ومنها إخراج ما لا يعلم بالبديهة إلى ما يعلم بالبديهة مثل : ( وجنة عرضها كعرض السماء والأرض ) . ومنها إخراج ما لا قوة له في الصفة إلى ما له قوة في الصفة مثل : ( خلق الإنسان من صلصال كالفخار ) .

وقد استشهد ابن سنان بالآيات السابقة التي استشهد بها الرمانى وقال : « وهذه التشبيهات كلها على ما بيناه من تشبيه الحق بالظاهر المحسوس ، والذي لا يعتاد بالاعتاد ، لما في ذلك من البيان ، إلا قوله تبارك وتعالى : « وله الجوار المنفآت في البحر كالآعلام » فإنه شبه الشيء بما هو أعظم منه على وجه المبالغة<sup>(٤)</sup> .

ويرى ابن سنان أن ما يحتاج إليه التشبيه أن يكون الأمر المشبه به واقعا

(١) سورة إبراهيم ( آية ١٨ )

(٢) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ٨٠ — ٨٢

(٣) سورة النور ( آية ٣٩ )

(٤) سر الفصاحة ص ٢٩١

مشاهداً معروفاً غير مستكر<sup>(١)</sup>، الموافق ذلك المقصود بالتشبيه والتمثيل من الإيضاح والبيان .

والتشبيه أركان أربعة هي : طرفاه ( المشبه والمشبّه به ) ووجهه ، وأداته . وقد تحدث ابن سنان عن حروف التشبيه فقال هي الكاف وكان وما جرى مجراها ، وذكر عدة شواهد عن التشبيه باستعمال حرف التشبيه ، وبدون استعماله ومن الأمثلة التي ذكرها عن التشبيه بغير حرف التشبيه قول امرئ القيس :

سموت إليها بعد ما نام أهلها سمو حباب الماء حالاً على حال<sup>(٢)</sup>

إلا أننا نرى ابن سنان يثير قضية كون المشبه به واضحاً أبين من الشيء الذي يشبه فيقول : « فإن قيل<sup>(٣)</sup> : قد مضى في كلامكم أن المشبه به يجب أن يكون معروفاً واضحاً أبين من الشيء الذي يشبه ، فاقولون في قوله تعالى في شجرة الزقوم : ( إنها شجرة تخرج في أصل الجحيم ، طلعها كأنه رؤوس الشياطين ) ورؤوس الشياطين غير مشاهدة ؟ قيل إن الزقوم غير مشاهد ورؤوس الشياطين غير مشاهدة ، إلا أنه قد استقر في نفوس الناس من قبح الشياطين ما صار بمنزلة المشاهد ، كما استقر في نفوسهم من حسن الحور العين ما صار بمنزلة المشاهد ، حتى إنهم إذا شبها وجهاً بوجه الحور كان تشبيهاً صحيحاً ، وإن كانت الحور لم تمشاهد ، ولم تستقر في نفوسهم قبح طلع الزقوم كما استقر في نفوسهم قبح رؤوس الشياطين فكان المشبه به أوضح وفي رؤوس الشياطين أيضاً من المبالغة في القبح ما ليس في طلع الزقوم . وقد قيل في بعض التفاسير أن الشياطين هنا الحيات . وعلى هذا القول يسقط السؤال لأن الحيات مشاهدة .

ويذكر ابن سنان عدة شواهد على التشبيه الجيد في نظره ومنها قول عنترة :

(١) سر الفصاحة ص ٢٩٨ .

(٢) سر الفصاحة ص ٢٩٧ — وعلى معنى بعد . والمعنى أنه متى إليها في لطف حتى لا يشربه أحد .

(٣) المرجع السابق ص ٣٠٠ .

وخلأ الذباب بها فليس يبارج غرداً كفعل الشارب المزم  
مزجا يحك ذراعه بنراعه قدح المكب على الزناد الأجنم<sup>(١)</sup>  
ومن التشبيه الرديء عنده قول المرار :

وخال على خديك يبدو كأنه سنا البدر في دعجاء باد دجونها<sup>(٢)</sup>  
لأن الحدود بيض ، والمتعارف أن يكون الخال أسود ، فتشبيه الحدود  
بالليل والخال بضوء البدر تشبيه ناقض للعادة .

والتشبيه من أم المباحث التي توسع في الكلام عنها ابن طباطبا العلوى ،  
وهو يعد أم مبحث في كتابه ( عيار الشعر ) يتصل بالبلاغة وتطور البحث في  
مسائلها ، وقد حاول أن يستقصى وجوهه وأقسامه ، وأول وجه أو قسم وقف  
عنده تشبيه الشيء بالشيء صورة وهيئة كقول امرئ القيس<sup>(٣)</sup> .

كأن عيون الوحش حول خبائنا وأرحلنا الجروع الذى لم يتسقب  
وثانى الوجوه والأقسام تشبيه الشيء بالشيء لوناً وصورة وكتشبيه الثغر  
بالأقحوان إذ لونهما وصورتها سواء . والوجه أو القسم الثالث تشبيه الشيء  
بالشيء صورة ولونهما وحركة وهيئة ، كقول القائل : الشمس كالمرآة في كف  
الاشل ، ورابع الوجوه أو الأقسام تشبيه الشيء بالشيء حركة وهيئة كقول  
الاعشى متغزلاً :

كأن مشيتها من بيت جارثها مر السحابة لاريث ولا عجل  
وخامس الوجوه أو الأقسام تشبيه الشيء بالشيء معنى لاصورة كتشبيه  
الجواد بالبحر والشجاع بالأسد ، والماضى في الأمور بالسيف ، ومن الوجوه  
والأقسام تشبيه الشيء بالشيء حركة وبطناً وسرعة كقول امرئ القيس في  
وصف فرسه :

---

(١) سر الفصاحة ص ٢٩٣ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٠٠ .

(٣) عيار الشعر ( المكتبة التجارية سنة ١٩٥٦ ) ص ١٥ وانظر البلاغة تطور

وتاريخ ص ١٢٤ .



سكر مفر مقبل مدبر حلاً كجلود صخر حطه السيل من عل

ومنها تشبيه الشيء بالشيء لونا كتشبيه الخربدم بالذبيح، واللبل بلون الغراب  
ومنها تشبيه الشيء بالشيء صوتا كتشبيه صوت النبل في الحروب بنواح الثملى،  
ولاحظ ابن طباطبا ملاحظة دقيقة هي أن أداة التشبيه . الكاف وكان ومثل  
وتراه ويكاد وتخاله ، ويتحدث في موضع آخر عن التشبيهات المعية ، إما  
لشدة الغلو فيها أو لتشبيه كبير بصغير كتشبيه السهام بأعناق الظباء أو لنحو  
التشبيه عن الذوق ، ونوه بالتشبيهات الغريبة البديعة من مثل قول مسلم بن الوليد .

وإني وإسماعيل يوم فراقه لكالقمذ يوم الروع زايله النصل  
فإن أغش قوما بعده أو أزرهم فكالوحش يدنيا من الانس المحل (١)  
وربما كان هذا المبحث أهم مباحثه في كتابه . فقد فصل القول في التشبيه  
وخاصه في التشبيه الحسى وعرض لرائعه ومعينه .

ولم يغفل ابن سنان الكلام عن التمثيل فيقول : (٢) ومن نعمت الفصاحة  
والبلاغة أن يراد معنى فيوضع باللفظ تدل على معنى آخر وذلك المعنى مثال  
للمعنى المقصود ، وسبب حسن هذا مع ما يكون فيه من الإيجاز أن تمثيل المعنى  
يوضحه ويخرجه إلى الحس والمشاهدة . وهذه فائدة التمثيل في جميع العلوم لأن  
المثال لا بد من أن يكون أظهر من الممثل ، فالعرض بإيراده إيضاح المعنى وبيان  
ومن هذا الفن قول الرماح بن ميلادة :

ألم تك في بنى يدبك حطلى فلا تجعلى بعدها في شمالكا  
فأراد — إني كنت عندك مقصدا فلا تؤخرنى ، ومقربا فلا تبعدنى ، فعدل  
في العبارة عن ذلك إلى . أنى كنت في بيتك ، فلا تجعلى في شمالك ، لأن هذا  
المثال أظهر إلى الحس . ومن أمثلة ذلك في الشعر ما كتب به الوليد بن يزيد لما  
بويج إلى مروان بن محمد وقد بلغه توقفه عن البيعة له : (٣) أما بعد فإننى أراك

(١) المحل : الجذب .

(٢) سر الفصاحة ص ٢٧٣ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٧٤ .

تقدم رجلا وتؤخر أخرى ، فإذا أتاك كتابي هذا فاعتمد على أيهما شئت  
والسلام . فعبّر عن مراده بمثال أوضحه وأجزه .

وإذا كنا قد تكلمنا عن التشبيه وأركانه وأدواته وتشبيه التمثيل ، أذكر  
أن القدماء كانوا ينظرون إلى التشبيه على أنه نوع من الإفناع ، فالتكلم عنده  
فكرة أو قضية عامة غير ظاهرة ، أو غير مألوفة ، فهو يسوقها مجردة ثم يعقب  
بتشبيه يوضحها ، بحيث تقبل النفس ، والتشبيه في هذه الحالة يقوم بغرض خطابي  
أو تعليمي أو خطابي تعليمي في وقت واحد ، وهذا وإن كان مما لا ينكر  
أن البلاغيين انفتوا إلى التأثير الوجداني للتشبيه .

إلا أن في تقسيمهم للتشبيه نوعا من الآلية ، أو الشكلية في النظر إلى التشبيه  
فالتشبيه يقسم كما تقسم الجملة في النحو ، ولسنا بحاجة إلى ذلك في واقع الأمر  
إذا كنا ندرس التشبيه من حيث قيمته البلاغية .

## المجاز والاستعارة

المجاز :

يقسم ابن سنان الكلام المفيد إلى قسمين : حقيقة وعاز .. فاللفظ الموصوف بأنه حقيقة هو ما أريد ما وضع لإفادته ، والمجاز هو اللفظ الذي أريد به ما لم يوضع لإفادته (١) .

ولعل هذه أول مرة وضع فيها تعريف واضح للحقيقة والمجاز ، وإن كان هذا التعريف موجوداً منذ الملاحظ إلا أنه كان فيه خلط كبير فقد جعل الاستعارة من باب المجاز . كما تراهم يدخل الاستعارة التنبيلية هي الأخرى في المجاز إذ يقول : « ونار تأتي عن طريق المثل لا على طريق الحقيقة » (٢) .

نحو قول ابن ميادة :

وناراه نار نار كل مدفع (٣) وأخرى يصيب المجرمين سمها  
واستعماله لكلمتي الحقيقة والمجاز في (الحيوان) يدخل في استعمال البلاغيين المتأخرين فقد استعملهما معناهما اللغوي ، ولعل في ذلك ما يدل على أن ابن تيمية (٤) أخطأ التوفيق حين زعم أن تقسيم اللفظ إلى حقيقة ومجاز تقسيم حادث بعد القرون الثلاثة الأولى للهجرة . أما ما رجحه من أن حدوث هذا التقسيم كان من جهة المعزلة ونحوهم من المتكلمين فهو صحيح إلى أبعد غاية (٥) .

ونرى ابن رشيق يستعمل حديثه عن فنون البديع بالمجاز ويذكر بعض حديث ابن قتيبة عنه وهو إنما أراد به طرق القول التي تحتاج شيئاً من التأويل ، ويؤكد أن المجاز أبلغ من الحقيقة ولا يثبت أن يقول إن البلاغيين خصروا به باباً بعينه

(١) صر الفصاحة ص ٤٠ .

(٢) الحيوان ٥ / ١٣٣ .

(٣) السكل : من بعوله غيره ، والعقم : الفقير المهب .

(٤) البلاغة تطوّر وتاريخ ص ٥٦ .

(٥) كتاب الإيمان ( لابن تيمية ) ص ٣١ .

وذلك أن يسمى الشيء باسم ما قاربه أو كان منه بسبب ، ويدكر من أمثله قول الشاعر (١) :

إذا سقط السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا

إذ أراد بالسماء المطر لقربه من السماء ، وقال رعيناه ، والمطر لا يرعى ، ولكنه أراد الثبت الذى يكون عنه ، فهذا كله مجاز ويدكر منه : ( وأسأل القرية ) أى أهلها ، ومثل : ( ليلة ساهرة ) على المجاز أى ليلة يسهر فيها الناس .

وأدخل البلاغيون المتأخرون المثلين الأولين في باب المجاز المرسل والمثال الثالث في المجاز العقلي ، على أن الباب لم يتضح في نفس ابن رشيق فقد أدخل فيه أمثلة من الاستعارة والتشبيه والكناية . ومعلوم أن البلاغيين جعلوا المجاز علما على الاستعارة والكناية والمجاز المرسل والمجاز العقلي ، وأخرجوا التشبيه لأن ركنيه وهما المشبه والمشبه به حقيقتان ، ولكن على كل حال فهذه أول نظرة دقيقة للباب فقد كانت كلمة المجاز تلقانا قبله منذ الجاحظ . دون تحديد دقيق لما تصدق عليه من البيان .

ولقد عرف عبد القاهر الحقيقة في المفرد بأنها كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضح ، وإن شئت قلت : في مواضعه — وقوعا لا يستند فيه إلى غيره (٢) .

مثال ذلك كلمة ( الأسد ) تريد به ( السبع ) فإنك قد أردت به ما وضعه الواضع لهذه الكلمة ، وهو الحيوان المفترس ، ولا يحتاج أن يتصور له معنى أصلي ينتقل منه إلى ( السبع ) من أجل صلة تجمع بينهما .

وأما المجاز فشكل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها للملاحظة بين الثانى والأول ، وإن شئت قلت : كل كلمة جوت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له من غير أن تستأنف فيها وضعا للملاحظة بين ما يجوز بها إليه ، وبين أصلها الذى وضعت له في وضع واضعها (٣) .

(١) البلاغة تطور وتاريخ ص ١٤٨ .

(٢) أسرار البلاغة ص ١٥ — ٢١٩ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٢/١ .

مثال ذلك كلمة (الأسد) تريد بها رجلاً شديداً بالأسد ، فانت تجوز بهذه الكلمة ما وضعت له الكلمة ، وهو الحيوان المفترس إلى ما لم توضع له ، وهو الرجل الشجاع ، ملاحظة صحة تجمع بين المراد بها الآن ، وهو الرجل الشجاع ، وما وضعت له الكلمة وهو الحيوان المفترس ، وذلك الملاحظة هي الشجاعة التي تجمع بينهما .

وقد قسم عبد القاهر المجلد (١) : مجاز عقلي ، ومجاز لغوي وله فصل مطول رائع في التفريق بينهما (١٥) .

ومن عرضنا لبعض آراء البلاغيين في الحقيقة والمجاز يتضح لنا أن أدق تعريف وأوضحه هو تعريف ابن سنان لها . إذ يقول : « إن من وضع الالفاظ موضعها حقيقة أو مجازاً لا ينكره الاستعمال ولا يبعد فهمه . وهذه الجملة تحتاج إلى تفصيل ونحن نذكره ونشرحه ونبين أمثله ليقع فهمه والعالم به » (١٦) .

وعلى الرغم من أن ابن سنان صرح بأنه سيتناول الكلام بشيء من التفصيل والشرح وذكر أمثلة للحقيقة والمجاز حتى يسهل فهمها إلا أنه لم يفعل . . ولم يتكلم عن الحقيقة والمجاز إلا بصفة سطورية في ( ص ٤٠ ) وأربعة سطور في ( ص ١٣٤ ) ذكر فيهما التمرين والفرق بين الحقيقة والمجاز .

### الاستعارة :

يقول ابن سنان : « ١٧ » ومن وضع الالفاظ موضعها حسن الاستعارة ، وقد حدها أبو الحسن علي بن عيسى الرماني فقال : هي تعليق العبارة على غير ما وضعت في أصل اللغة على جهة النقل للإيالة ، وتفسير هذه الجملة أن قوله عز وجل ( واشتدل الرأس شيباً ) استعارة لأن الاشتغال للنار ، ولم يوضع في أصل اللغة للشيب ، فلما نقل إليه بأن المعنى الاشتغال من التجهيز لأن الشيب لما كان يأخذ

(١) أسرار البلاغة ص ١٧٣ وما بعدها .

(٢) سر الفصاحة ص ١٢٤ .

(٣) للرجع السابق ص ١٣٤ .

في الرأس ويسمى فيه شيئاً فشيئاً حتى يحيله إلى غير لونه الأول ، كان بمنزلة النار التي تشتعل في الخشب ، وتسرى حتى تحيله إلى غير حاله المتقدمة . فهذا هو نقل العبارة عن الحقيقة في الوضع للبيان ، ولا بد من أن تكون أوضح من الحقيقة لأجل التشبيه العارض فيها ، لأن الحقيقة لو قامت مقامها كانت أولى لأنها الأصل والاستعارة الفرع وليس يخفى على المتأمل أن قوله عز وجل ( واشتعل الرأس شيباً ) أبلغ من — كثر شيب الرأس ، وهو حقيقة هذا المعنى ، وقول امرئ القيس ( قيد الاوابد ) أبلغ من — منع الاوابد عن جريها . والأصل في ذلك ما أفاده التشبيه في الاستعارة من البيان . .

ثم يقول : . إن هذا الفز (١) ( الاستعارة ) قد أورده المحدثون كثيراً ، وإن كان المتقدمون بدأوا به ، وعن أكثر استعماله أبو تمام حبيب بن أوس فأورد منه في شعره الجيد المحمود ، والردى الذى هو الغاية في القبح . وسأذكر في شعره خاصة ما يستدل به على ذلك . .

وقد خرج على بن عيسى ما ورد في القرآن من الاستعارة فكان من ذلك قوله تعالى : ( وقد منا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثوراً ) ، لأن حقيقة عمدنا لسن ( قد منا ) أبلغ لأنه يدل على أنه عاملهم معاملة التادم يقدم من سفر ، لأنه من أجل إهماله لهم عاملهم كما يفعل الغائب عنهم إذا قدم قرآهم على خلاف ما أمرهم به ، وفي هذا تحذير من الاغترار بالأمهال . وقوله تعالى : ( إنا لما طغى الماء حملناكم في الجارية ) (٢) لأن حقيقة ( طغى ) علا ، والاستعارة أبلغ ، لأن — طغى — علا قاهراً . وكذلك : ( بريح صرصر عاتية ) لأن حقيقة — عاتية — شديدة ، والعتو أبلغ لأنه شدة فيها تمرد .

ويستشهد ابن سنان بقول طفيل الغنوى :

وجعلت كورى فوق ناجية يقات شحم سنامها الرجل (٣)

(١) سر النصيحة ص ١٣٦ .

(٢) للرجع السابق ص ١٣٧ وانظر ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ٨٦ ، ٨٧ .

(٣) السكور : رجل البع ، والناجية : الناقة السريعة .

ويذكر أن استعارة هذا البيت مرضية عند جماعة العلماء بالشعر ، لأن الشحم لما كان من الأشياء التي تقتات ، وكان الرجل يتخونه ، ويذيه ، كان ذلك بمنزلة من يقتاته ، وحسنت استطراده القوت للقرب والمناسبة والشبه الواضح .  
ثم يذكر ما قاله أبو ذؤيب اللؤلؤ :

وإذا المنية أنشبت أظفارها ألفبت كل تيمة لاتنفع<sup>(١)</sup>

ويعلق عليه بقوله : « ليس هذا من أحسن الاستعارات ولا أقبحها ، بل هو وسط ، وإن كان إلى الاختيار أقرب . لما جرت به العادة من قولهم : علفت به المنية . ونشبت ، وما أشبه ذلك ، ولأجل كثرة هذا حسن . ولأنه مبني على غيره لم أجعله من أبلغ الاستعارات . »

ويعرض الآمدي لطائفة من الاستعارات القبيحة عند أبي تمام ، ويرجع قبحها إلى كثرة ما فيها من تشخيص على قوله<sup>(٢)</sup> :

يادمر قوم من أخدعك فقد أضججت هذا الأنام من خرقك  
وقوله :

تروح علينا كل يوم وتقتدى خطوب كأن الدهر منهن يصرع  
وقوله يرئ غلاما :

أزلته الأيام عن ظهرها من بعد إثبات رجله في الركاب

وربما كان ابن المعتز أول من وجه نقاد أبي تمام إلى هذا الجانب من شعره<sup>(٣)</sup> إذ رآه يكثر من الاستعارات الملكية ويغرب فيها إغراباً لم يعرف لشاعر من قبله ، والآمدي يعلل لموقف القائل منه فيقول : « إنما استعارت العرب المعنى لما ليس له إذا كان يقاربه أو يذائق أو يشبهه في بعض أحواله ، أو كان سبباً من أسبابه ، فتكون اللفظة المستعارة حينئذ لا تفتق بالشيء الذي استعيرت له

(١) سر الفصاحة ص ١٤٢ .

(٢) البلاغة تطور وتاريخ ص ١٣٠ .

(٣) انظر كتاب البديع ص ٢٤ وترجمة أبي تمام في كتاب الموشع لمرزبان ص ٦٦ وما بعدها

وعلامة لمناه<sup>(١)</sup>، وهو مخطيء في هذه القاعدة التي وضعها للاستعارة ذلك أنه أدخل في حيز الاستعارة ماسماه العرب إبالاستعارة المسكنية ، وكان أرسطو يسميه « وضع الشيء تحت العين » أي بث الحياة والحركة فيه ، وتسميه البلاغة الغريبة الحديثة باسم التشخيص<sup>(٢)</sup> . وهو ينفصل عن الاستعارة القائمة على التشبيه إذ هو جمل وخلق وتجسيد ونقل لعناصر الطبيعة والبعاني من عالمها إلى العالم الحي المتحرك .

وإذا كنا قد لاحظنا صلة ابن سنان في مبحث التشبيه بالرمانى ، فإن هذه الصلة تزداد انضاحاً في مبحث الاستعارة ، إذ لا يزال يستمد منه تارة ، وتارة يراجعها ويناقشه . ومن ذلك ما ذهب إليه الرمانى من أن التشبيه في الكلام تصحبه دائماً أداة التشبيه ، وهو يعنى كأن والكاف ، وما جرى مجراها . فقد علق على ذلك ابن سنان بقوله : « وليس يقع الفرق عندى بين التشبيه والاستعارة بأداة التشبيه فقط ، لأن التشبيه قد يرد بغير الالفاظ الموضوعية له ، ويكون حسناً مخناً ، ولا يعده أحد في جملة الاستعارة لخلوه من آلة التشبيه »<sup>(٣)</sup> .

والفرق واضح بين الاستعارة والتشبيه<sup>(٤)</sup> ، فالاستعارة لا يذكر فيها إلا أحد طرفي التشبيه ، أما التشبيه فيذكر فيه المشبه والمشبه به معاً ، مما يجعل الشبه والحدوث عنه واضحاً ، أما في الاستعارة فيكون مضمراً ، وكون التشبيه مكنوناً في الضمير هو أحد الفروق بين التشبيه والاستعارة ، وليس معنى هذا أن يكون التشبيه في الاستعارة غامضاً بل معناه أن يتوصل إليه بعد إعمال فكر .

ولا بد للاستعارة من حقيقة هي أصلها ، وأركانها : مستعار ، ومستعار منه ، ومستعار له ، فالمستعار لفظ الاشتغال في مثل : واشتعل رأسه شياً ،

---

(١) الموازنة بين الطائيين للأعمدى ( طبع الجواب ) ص ١٠٧ .

(٢) البلاغة تطور وتاريخ ص ١٣٠ ، وانظر الفن ومذاهبه في الشعر العربي (الطبعة

الرابعة ) ص ٢٣٥ وما بعدها .

(٣) سر الفصاحة ص ١٣٥ :

(٤) المرجع السابق ص ١٣٥ — ١٣٦ .



والنار مستعار منه ، والشيب مستطّر له . ويقول ابن سنان . « إن للاستعارة تأثيراً في الفصاحة ظاهراً ، وعقلية وكيدة » ، والبعد منها يقضى باطراح الكلام ، ويذهب طلاوته ورواقه ، ولأجل هذا احتاج إلى إيضاحها ، ووصف ما يحسن منها ويقبح ، والاكتار من الأمثلة التي تدل على ما أريده .

وقد قسمها إلى قسمين : قريب مختار ، وبعيد مطروح ؛ فالقريب المختار ما كان بينه وبين ما استعير له تناسب قوى ، وشبه واضح ، والبعيد المطروح إما أن يكون لبعده عما استعير له في الأصل ، أو لأجل أنه استعارة مبينة على استعارة فتضنف لذلك . والقسمان معاً يشتمل على معنى بالبعد<sup>(١)</sup>.

ونجد ابن الأثير في ( مثله السائر ) يزعم أن ابن سنان خلط تخلیطاً واضحاً بين التشبيه وبعض صور الاستعارة فيقول<sup>(٢)</sup> . « رأيت أبا محمد عبد الله بن سنان الخفاجي رحمه الله تعالى قد خلط الاستعارة بالتشبيه المضمحل الأداة . ولم يفرق بينهما ، وتأسى في ذلك بغيره من علماء البيان كأبي هلال العسكري ؛ وأبي القاسم الحسن بن بشر الأحمدي ؛ وما أعلم كيف خفي على الآمدي الفرق بين الاستعارة والتشبيه المضمحل الأداة . ويضرب ابن الأثير مثلاً لما خلط فيه ابن سنان قول امرئ القيس :

فقلت له لا تمطى بطينه وأردف أعجازاً وناه بكل كل

يقول ابن الأثير إن هذا البيت من التشبيه المضمحل الأداة لأن المستعار له مذكور وهو الليل ؛ ومن الخطأ خلطه بالاستعارة ، ومعروف أن هذا بعد من باب الاستعارة المكتنية ، وهي التي يذكر فيها المشبه ويحذف المشبه به مع ذكر لازمة من لوازمه . وكان ابن الأثير بعد هذه الاستعارة ضرباً من التشبيه ، ولندعه يعرض المسألة عند الآمدي ويرد على ابن سنان حتى يتضح رأيه . يقول : « إن الآمدي قال في كتاب الموازنة أن امرأ القيس وصف أحوال

(١) سر الفصاحة ص ١٢٦ .

(٢) المثل السائر ص ٢٣٠ .

الليل الطويل فذكر امتداد وسطه ، وثاقل صدره ، وترادف أعجازه ، فلما جعل له وسطاً ممتداً ، وصدره ثقيلاً ، وأعجازاً رادفة لوسطه ، استعار له اسم الصلب وجعله متمطياً من أجل امتداده ، واسم الكلكل وجعله نائياً لثاقله ، واسم المعجز من أجل نهوضه ، واعترض عليه ابن سنان قائلاً :

« أن هذا الذي ذكره الآمدى ليس بمرض غاية الرضى ( لأن البيت في رأيه من باب التقييد لا من باب الاستعارة ) وأن بيت امرئ القيس ليس من الاستعارة الجيدة ولا الرديئة بل هو وسط ، فإن الآمدى قد أفصح بأن امرئ القيس لما جعل الليل وسطاً ممتداً استعار له اسم الصلب وجعله متمطياً من أجل امتداده ، وحيث جعل له آخره وأولاً استعار له عجزاً وكلكل ، وهذا كله لما يحسن بعضه مع بعض ، فذكر الصلب لما يحسن من أجل المعجز ، والوسط والتقطى من أجل الصلب ، والكلكل لمجموع ذلك . وهذه استعارة مبنية على استعارة أخرى ، هذه حكاية اعتراضه على الآمدى .

ثم يرد ابن الأثير<sup>(١)</sup> من وجهة نظره على كلام ابن سنان بوجهين :

#### الوجه الأول :

أنه قال هذا بيت من الاستعارة الوسطى التي ليست بجيدة ولا رديئة ، ثم جعلها استعارة مبنية على استعارة أخرى . وعنده أن الاستعارة المبنية على استعارة من أبعد الاستعارات ، وذلك أنه قسم الاستعارة إلى قسمين : قريب مختار ، وبعيد مطرح . فإذا كانت الاستعارة المبنية على استعارة أخرى عنده بعيدة مطرحه فكيف جعلها وسطاً وهذا تناقض في القول .

#### والوجه الثاني :

أنه لم يأخذ على الآمدى موضع الأخذ لأنه لم يختار إلا ما حسن اختياره ، وذلك أن حد الاستعارة على ما رآه الآمدى وابن سنان ، هو نقل المعنى من لفظ

إلى لفظ بسبب مشاركة بينهما . وأنت كان المذهب الصحيح في حد الاستعارة غير ذلك . ولكن في هذا الموضع أنزل معهما على ما رأياه حتى يتوجه الكلام على الحكم بينهما في بيت امرئ القيس .

ويستمر ابن الأثير في إبطال ما قاله الخفاجي في الاستعارة إلى أن يقول : وهذا الكلام الذي أوردته هنا هو اعتراض على ما ذكره ابن سنان الخفاجي في الاستعارة ، فلا تظن أنني موافقه في الأصل ( أى في أن البيت من باب الاستعارة ) وإنما وافقته قصداً لتبين وجه الخطأ في كلامه ، وكيف يسوغ لي موافقته وقد ثبت عندي بالدليل أن الاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار له وفيما قدمته من الكلام كفاية (١) . وناقش ابن سنان الصولي في بعض تحليلاته لاستعارات أبي تظلم . من مثل قوله (٢) .

لا تسقى ماء الملام غايقي صب قد استعذبت ماء بكائي

فيقول أبو بكر محمد بن يحيى الصولي : كيف يعاب أبو تمام إذا قال ماء الملام ؟ وهم يقولون — كلام كثير الماء — وقال يونس بن حبيب في تقديم الاخطل : لأنه أكثرهم ماء شعرهم ويقولون — ماء الصباية وماء الهوى — يريدون الدمع . وقال ذو الرمة :

أ أن توهمت من خرقاء حذرة ماء الصباية من عينيك مسجوم  
وقال أيضاً :

أداراً بجزوى هجت للعين عجة فاء الهوى يرفض أو يترقرق (٣)  
وقالوا ماء الشباب — قال أبو العتاهية :

ظبي عليه من الملاحاة حلة ماء الشباب يحول في وجناته

(١) وانظر المثل السائر ص ٢٣١ — ٢٣٢

(٢) أخبار أبي تمام للصولي (طبعة القاهرة سنة ١٩٢٧) ص ٣٣ وما بعدها .

(٣) ديوان أبي تمام (طبعة القاهرة) ص ٣٨٩ .

وهو من قول عمر بن أمي ربيعة :

وهي مكنونة تحير منها في أديم الخدين ماء الشباب

وبعد أن ذكر الصولى هذه النماذج من الاستعارات قال (١) : « فإما يكون إذا استعار أبو تمام من هذا كله حرفا فجاء به في صدر بيته — لما قال في آخره — فإننى صب قد استعذبت ماء بكائى — قال في أوله — لا تسقى ماء الملام — وقد تحمل العرب اللفظ على اللفظ فيما لا يستوى معناه ، قال الله عز وجل : ( وجزاء سيئة سيئة مثلها ، فالسيئة الثانية ليست بسيئة لأنها مجازاة ولكنه لما قال ( وجزاء سيئة ) قال سيئة ، حمل اللفظ على اللفظ ، وكذلك : ( ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين ) إنما حمل اللفظ على اللفظ ، فخرج الانتقام باللفظ الذنب . لأن الله عز وجل لا يمكر ، وكذلك ( فبشرهم بعذاب أليم ) لما قال : بشر هؤلاء بالجنة . قال : بشر هؤلاء بالعذاب ، والبشارة إنما تكون في الخير لا في الشر . »

وبعد أن أتم الصولى كلامه على هذا النحو نرى ابن سنان يناقشه فيقول : « هذه جملة ما قاله أبو بكر ، وهي غير لائقة بمثله من أهل العلم بالشعر لأن قولهم — كلام كثير الماء ، وماء الشباب ، وقول يونس : أن الاحطل أكثر من ماء شعر — إنما المراد به الرووق — كما يقال — ثوب له ماء — ويقصد بذلك روقه ، ولا يحسن أن يقال : ما شربت أعذب من ماء هذا الثوب — كما لا يحسن أن يقال : ما شربت أعذب من ماء هذه القصيدة — لأن هذا القول مخصوص بحقيقة الماء لا بما هو مستعار له ، وأبو تمام بقوله : لا تسقى ماء الملام ، ذاهب عن الوجه على كل حال ، ثم لا يجوز أن يريد هنا بالماء الرووق ، لأن الملام لا يوصف بذلك ، وإنما يذم ويستقبح ، ولا يحمد ويستحسن ، وأبو تمام القائل (٢) :

عذلا شبيها بالجنون . كأنما قرأت به الورهاء شطر كتاب (٣)

(١) سر الفصاحة ص ١٦٢ — ١٦٣ .

(٢) سر الفصاحة ص ١٦٤ .

(٣) الورهاء : الحقاء . يعنى أنها قرأت شطر كتاب قطع نصفين .

فهذا وأمثاله ينعت الملام ، لا يلائم الذى هو الرونق والطلاوة فقد بان فساد هذا الاعتذار من هذا النحو .

وأما ماء الصبابة وماء الهوى — فقد بين أبو بكر أنهم يريدون به الدمع ، فكيف يقول أنه استعارة ؟ والدمع ماء حقيقى بلا خلاف ، وعلى أى وجه يحمل ماء الملام فى الاستعارة على الماء الدمع وهو حقيقة ؟ وأما مقابلة اللفظ باللفظ واستشهاده بالآيات المذكورة فقد ذكرنا الكلام عليه فيما تقدم ، وبيننا أن هذا مجاز ولا يقاس عليه ، ولا يحسن منا المقابلة فى موضع يعترضنا فيه فساد المعنى أو خلل فى اللفظ ، كهمزة الاستعارة أو ما يجرى مجراها ، كما لا يحسن منا غير ذلك فى المجاز ، إذ أدى إلى اللبس والإشكال .

وكما ناقش ابن سنان أبا بكر المصطفى فى استعاراته نراه يناقش الآمدى : فالآمدى يقول أن قول أبى تمام ( لا تنفق ماء الملام ) ليس بعيب عندى لأنه لما أراد أن يقول : قد استعذبت ماء بكتلى — جعل للملام ماء ليقابل ماء بماء ، وإن لم يكن للملام ماء على الحقيقة ، فإلى الله جل اسمه يقول : ( وجزاء سيئة سيئة منها ) ومعلوم أن الثانية ليست بليئة ، وإنما هى جزاء على السيئة ، وكذلك : ( إن تسخروا منا فلنأخذنكم ) والفعل الثانى ليس بسخرية ، ومثل هذا فى الشعر والكلام كقولهم « مستعمل » ، فلما كان فى مجرى العادة أن يقول القائل : أغفلت لفلان القول ، « ورجعته منه كاساً مرة أو سقته منه أمر من العاقم » ، وكان الملام مما يستعمل فيه التجرع ، جعل له ماء على الاستعارة ، وهذا كثير موجود .

فيرد عليه ابن سنان قائلاً : « وهذا الذى قاله أبو القاسم عن المقابلة قد ذكرناه ، فلا وجه لاعادة الكلام عليه ، وأما اعتذاره بأن العادة جارية أن يقال — جرعته من القول كاساً مرة فلما استعمل فى الملام التجرع على الاستعارة جعل له ماء على الاستعارة — فلمعنى إن هذا أقرب ما يعتذر به لأبى تمام فى هذا البيت وأولى من جميع ما قد ذكر ، لما قدمناه من فساد التعاقب

بذلك لكننا قد قدمنا أن الاستعارة إذا بنيت على الاستعارة بعدت وإن اعتبر فيها القرب فاء الملام ليس بقريب ، وإن لم يعتبر فيها لم ينحصر ، وبنى على كل استعارة استعارة ، وأدى ذلك إلى الاستحالة والفساد على ما قدمناه .  
وهكذا يستمر ابن سنان في مناقشاته للامدى في بعض تحليلاته للاستعارات في موازته بين أبى تمام والبحترى . كما يناقش على بن عبد العزيز الجرجاني في بعض تحليلاته لاستعارات المتن<sup>(١٢)</sup> .

## الكناية

يقول ابن سنان أن من وضع الألفاظ موضعها الصحيح حسن الكناية عما يوجب أن يكنى عنه في الموضع الذي لا يحسن فيه التصريح . وذلك أصل من أصول الفصاحة ، وشرط من شروط البلاغة ، وإنما قلنا في الموضع الذي لا يحسن فيه التصريح ، لأن مواضع الهزل والمجون وإيراد النوادر يليق بها ذلك ، ولا تكون الكناية فيها مريحة ، فإن لكل مقام مقالا ، ولكل غرض فنا وأسلوباً (١) .

ويرى ابن الأثير أن الكناية جزء من الاستعارة ولا تأتي إلا على حكمها خاصة ، لأن الاستعارة لا تكون بحيث يطوى ذكر المكنى عنه ، ونسبتها إلى الاستعارة نسبة خاص إلى عام ، فيقال كل كناية استعارة وليس كل استعارة كناية (٢) .

ويذكر ابن سنان الخفاحي أن نعوت البلاغة والفصاحة والارداف والتقييد ، وهما ضرب من الكناية مثل : « بعيدة مهوى القرط » كناية عن طول العنق ، والاسم الأول وضعه قائله وجعله من نعوت جودة ائتلاف اللفظ والمعنى ، والارداف هو أن يريد الشاعر دلالة على معنى من المعاني ، فلا يأتي باللفظ الدال على ذلك المعنى ، بل بلفظ يدل على معنى هو ردفه وتابع له كقول ابن أبي ربيعة :

بعيدة مهوى القرط إما لتوقل أبوها وإما عبد شمس وهاشم

فانه أراد أن يصف طول جديدها ، فلم يذكره بلفظه الخاص به ، بل أتى بما دل عليه من طول مهوى القرط ، ووضح أن بعد مهواه ردف لطول الجيد.

(١) سر الفصاحة ص ١٩٢ .

(٢) التل السائر ص ٣٨٠ .

ووضع الثانى ( التوابع ) بعض المتأخرين ، واكتفى به ابن رشيق فى القسمة ،  
وسمى العسكرى الباب باسمه ، الارداق والتوابع ، (١) .

ويذكر ابن سنان عدة شواهد على ما يستحسن من الكتابات ومنها قول  
امرى القيس :

فصرنا إلى الحسنى ورق كلامنا ورضت فذلت صعبة أى إذلال

لأنه كفى عن المباذعة بأحسن ما يسكون من العبارة (٢) .

ويقول : روى عن أبى الحسين جعفر بن محمد بن ثوابه : أنه لما أجاب  
أبا الجيش خارويه بن أحمد بن طولون عن المعتضد بالله من كتابه بإنفاذ ابنته  
التي زوجها منه ، قال فى الفصل الذى احتاج فيه إلى ذكرها : وأما الوديعه  
فهي بمنزلة ما انتقل من شمالك إلى يمينك ، عناية بها ، وحياطة لها ، ورعاية لمواطنك  
فيها ، وقال للوزير أبى القاسم عبيد الله بن سليمان بن وهب : والله إن تسميتي  
اياها بالوديعه نصف البلاغه ، واستحسن هذه الكناية حتى صار الكتاب  
يعتمدونها . ثم يقول : (٣) وكتب أبو اسحاق الصابى عن عز الدولة بختيار بن  
معز الدولة الى أبى تغلب بن قاصر الدولة فى إنفاذ ابنته المزوجة منه : وقد  
وجه أبو النجم الحرمى أيده الله نحوك بالوديعه ، وهو الامين على ما يحوطه  
ويحفظه ، والوفى بما يحرسه ويلحظه ، وإنما نقلت من مغرس الى ممرس (٤) ،  
ومن وطن الى سكن ، ومن مأوى بروان عطف الى مشوى كرامة والطفاف ،  
فأجاب أبو تغلب عن هذا بكتاب من لإنشاء أبى الفرج البيهق ، قال فى جوابه عن  
هذا الفصل : ووصل أبو النجم بدر الحرمى بالامانة العظيم قدرها ، والصفوة اليقنة  
نسبها وذكرها . فقال : عوض الوديعه الامانة ليغاير بين القططين ..

ومن الكناية الحسنة عند ابن سنان قول أبى الطيب (٥) :

(١) الصنائع ص ٣٥٠ .

(٢) سر النصيحة ص ١٩٢ .

(٣) المرجع السابق ص ١٩٢ - ١٩٣ .

(٤) الممرس : الموضع الذى يعمر فيه القوم أى يقرنون من الصغار ليرتاحوا ثم يسافرون .

(٥) سر النصيحة ص ١٩٤ .



تدعى ما ادعيت من ألم الشوق ق إليها والشوق حيث التحول  
لأنه كنى عن كذبها فيما ادعته من شوقها بأحسن كتابة . ومن الكنايات  
القيحة عنده قول الرضى يرثى والله :

كان ارتكاضى في حشاك مبيلا ركض الغليل عليك في أحشائي  
فالشاعر يريد أن يقول أن ارتكاضة وهو جنين في بطنها كان سببا لارتكاض  
غليله في أحشائه موتها . ويألفها من كتابة قيحة . ويقول ابن سنان : إذا قارنا  
هذا البيت بيت امرى القيس الطليح . وجدنا أن امرأ القيس عبر عما يجب أن  
يكنى عنه من المباشرة . فكفى بأحسن كتابة . أما الرضى فعبر عما لا يجب أن  
يكنى عنه . فأتى بالفاظ يجب يكفى عنها .

ومن عرضنا للكناية عند ابن سنان يتضح لنا أنه قسمها الى قسمين : حسنة  
وقيحة . وقد تأثر به ابن الأثير<sup>(١)</sup> في هذا التقسيم . وقسمها الى ما يحسن  
استعماله ، وما يقبح . وقسم الأول الى التمثل والارداف المجاورة ، ولكنه  
عاد وأنكر التقسيم الأخير في اللسان<sup>(٢)</sup> ، ورأى أنه غير صحيح . لأن  
شرط التقسيم أن يكون كل قسم منه مختصا بصفة خاصة تفصله عن عموم  
الأصل . واكتفى بتقسيمها الى ما يحسن استعماله ، وما لا يحسن ، ووضع ما يراد  
من التمثل والارداف والمجاورة .

ولعل هناك تقاربا كبيرا بين اللسان وابن الأثير في حديثهما عن الكناية  
وتقسيمها لها .

الا أن البلاغيين المتأخرين أنكروا من التقسيمات المتداخلة للكناية ونجىل  
الى أن مدغم من ذلك هو كثرة الأقسام وتمدها وكان حسبيهم أن يقولوا  
إن الكناية قد تكون واضحة ، وقد تكون خفية . وإما حسنة قيحة بدلا من تلك  
التقسيمات المنطقية التي لا فائدة منها . وأرى أن نعود الى تقسيم ابن سنان وابن  
الأثير ، فنقسمها الى حسنة وقيحة ، أو الى ما يحسن استعماله وما لا يحسن

(١) اللسان ١٩٩/٢ وما يبعث ، وانظر الجامع الكبير ص ١٥٦ وما بعدها .

ونضع لها بعض القواعد والاصول ، وبذلك نخلص البلاغة من كثرة التفسيات ، واضطراب المصطلحات وتداخلها واختلاف البلاغيين فيها .

ويجب أن نشير الى أن الكناية لون من ألوان الخيال ووسيلة من وسائل التعبير ، ولعل ما كتبه ابن الاثير في كتابيه ( الجامع الكبير ، والمثل السائر ) عن الكناية ما يغنى ، فقد جعل لهذا الفن روحا ، وبعث فيه حياة . فإذا الكناية صور متحركة ، وإذا الامثلة توحى بكل بديع عجيب . ولبت المتأخرين استفادوا مما كتبه ابن سنان وابن الاثير عن الكناية ، وتركوا ما كتبه السكاكي والقزويني وراء ظهورهم .

## الفصل الرابع

### الفنون البديعية والأسلوبية



المعروف أن أول من ألف في البديع كتاباً هو عبد الله بن المعتز ، وكانت غايته منه الرد على الشعرية ، ويبان أن المحدثين لم يفشوا البديع إلفاشاً ، وإعائناً صوراً منه وجذبوا في كلام العرب وأشعارهم .

ولعل ابن المعتز أحسن شيئاً من ذلك فهو يقول : « البديع لاسم موضوع لفنون من الشعر يذكروها الشعر الموقاد المتأدين منهم ، فأما العلماء باللغة والشعر القديم فلا يعرفون هذا الاسم ولا يدرون ماهو ، وما جمع فنون البديع ولا سبقنى إليه أحد وألفته سنة أربع وسبعين ومائتين ، ونحن الآن نذكر بعض محاسن الكلام والشعر ، ومحاسنها كثيرة لا ينفى للعالم أن يدعى الإحاطة بها حتى يتبرأ من شذوذ بعضها عن الله وذكره ، وأحبنا لذلك أن نكثر فوائد كتابنا للمتأدين ، ويعلم الناظر أننا اقتصرنا بالبديع على الفنون الخمسة اختيئاراً من غير جهل بمحاسن الكلام ، ولا ضيق في المعرفة فمن أحب أن يقتدى بنا ويقتصر بالبديع على تلك الخمسة فليقل ، ومن أضاف من هذه المحاسن أو غيرها شيئاً إلى البديع ولم يأت غير رأينا فليقله اختياره » (١) .

وقد بنى ابن المعتز كتابه « البديع » على أبواب خمسة هي : الاستمارة — التجنيس — المطابقة — رد اعجاز الكلام على ما تقدمها — والمذهب الكلامى . ولما فرغ من بيان هذه الألوان تصف عما سماه محاسن الكلام ورددنا إلى ثلاثة عشر لوناً هي (١) الالتفات ، والإعراض ، والرجوع ، وحسن الخروج من معنى إلى معنى ، وتأكيذ المدح بما يشبه النعم ، وتجاهل العارف ، والهزل يراد به الجد ، وحسن التضمين ، والتعريض والكناية ، وحسن التشبيه ، وحسن الابتداءات ، والإفراط في الصفة ، وإعانت الشاعر نفسه في القوافى وتكلفه من ذلك ما ليس له .

وجاء بعده قدامة بن جعفر بكتابه ( نقد الشعر ) فأضاف إلى هذه الألوان

(١) البديع لابن المعتز ص ٥٥ .

(٢) البلاغة تطور وتاريخ ص ٧٧ .

ألوانا أخرى أهمها<sup>(٣)</sup>: صحة الأقسام وصحة المقابلات وائتلاف اللفظ مع المعنى ، وائتلاف القافية مع بقية البيت ، والتوشيح والإيغال .

وقد ألف قدامة كتابه هذا معادة لكتاب ابن المعتز ، واتهم سابقة بالخطب والتخبط ، وكأنه يريد أن يقول أنهم فقدوا الدليل الهادى من كتابات أرسطو ولذلك قصروا بل تخبطوا وضلوا الطريق ، ويظهر أن كتاب ابن المعتز كان يؤذيه ، واتهمه بأنه لا يحسن البحث في البديع ووجوه البلاغة<sup>(٤)</sup> .

ثم خلفهما أبو هلال العسكري بكتابه الصنائع ، فأضاف ألوانا جديدة من البديع ثم يأتي بعد ذلك ابن رشيق بكتابه ( العمدة ) فبلغ بهذه الألوان نحو السبعين . ومازال المؤلفون في النقد والبيان يزيدون فيها ويضيفون حتى أصبحت تسعين لونا عند ابن أبي الاصبغ المصرى ( المتوفى سنة ٦٥٤ للهجرة ) .

ولاشك أن هذه الكثرة من الألوان تحمل كثرة من المصطلحات والألقاب وهو متعب لا للقارىء لحسب ، بل لهؤلاء المؤلفين الذين كدوا عقولهم وأجهدوها في وضع الاسماء والمصطلحات ، إذ أخذوا يحاولون التمييز بين صور التعبير وكلما رأوا صيغة جديدة سموها اسما ، وكثيراً ما تشابك الاسماء وصور التعبير التى تدل عليها .

وتحولت المسألة إلى ما يشبه السابق<sup>(٥)</sup> ، فكل يؤلف في البديع ، وكل يحاول أن يضيف مصطلحا أو لقبا ، وتسكاثر الألقاب والمصطلحات وتقفز من حين إلى حين فقرة واسعة ، إذ يسجل أحد المتسابقين رقما عاليا ، ومازال هذه القفوات والتسجيلات تتوالى حتى يبلغ الرقم مائة وأربعين . وبتفنن المتسابقون في طريقة عرضهم لمبتكراتهم ، أو قل لآلئهم ، ولا نلبث أن نجد صنى الدين الحلى ( المتوفى سنة ٧٥٠ للهجرة ) يؤلف قصيدة في مديح الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) تجمع ألوان البديع وتضم أنواعه وقد سماها ( الكافية البديعية في المدائح النبوية ) ومطلعها :

(٣) النقدر ١٠٧ .

(٤) انظر البلاغة تطور وتاريخ ص ٧٩ .

(٥) النقدر ١٠٧ وما بعدها .

إن جئت مسلماً فسلم عن حيرة القلم وأقر السلام على عربٍ بذى سلمٍ

وكل بيت من أبيات القصيدة شاهد على لون من ألوان البديع . ولعل الغرض من هذه القصيدة هو أن تجمع كل أنواع البديع وفنونه .

وقد تحدث الجاحظ عن البديع الذى شاع بين شعراء عصره فقال :  
والبديع مقصور على العرب . ومن أجله فافت لقتهم كل لغة ، وأربت على كل  
لسان ، والراعى كثير البديع فى شعره ، وبشار حسن البديع ، والعتابي يذهب  
شعره فى البديع ،<sup>(١)</sup> وقد أخذ عليه ، الدكتور شوقي ضيف ، مذهب إليه من  
اختصاص العرب بالبديع قائلًا : ولعله لم يكن جادا كل الجد حين خص  
العرب بالبديع . لأن كل أديب لا يخلو من تشبيه واستعارة وغير ذلك من فنون  
البديع . إلا أن يكون إكثاراً صارفيه منه هو الذى دفعه لمثل هذا الحكم ،  
وربما كان ذكره للراعى بين أصحاب البديع وهو شاعر أموى هو الذى أوحى  
لابن المعتز بمكرهه التى دعا لها فى كتابه ، البديع ، ، وقصد فكرة أن المحدثين  
قد سبقوا إلى البديع من قديم ، سبقهم إليه الإسلاميون من أمثال الراعى ، بل  
أيضاً الجاهليون ، ومانشك فى الله كثيراً من الفنون التى صورها ابن المعتز فى  
كتابه اتقطعه اتقاطا من كتابات الجاحظ ، إما منه مباشرة ، وإما بمن نقل  
عنه آراءهم فى بلاغة ومحاسنها المختلفة ،<sup>(٢)</sup>

وتقسم المحسنات البديعية إلى قسمين : قسم يرجع إلى اللفظ وقسم يرجع  
إلى المعنى .

وسنوضح كلا منها ، ونقف عند الألوان التى وقف عندها  
ابن ستان بالدراسة والتحليل وسنبداً بالحديث عن المحسنات البديعية  
اللفظية .

(١) البيان والتبيين ٤/ ٥٥٠

(٢) انظر البلاغة تطور وتاريخ ص ٥٦ .





## المحسنات اللفظية

والمحسنات البديعية اللفظية التي ساقها ابن سنان هي :

### أولاً : الجناس :

ويسميه ابن سنان المجانس يقول : « ومن التناسب بين الالفاظ المجانس وهو أن يكون بعض الالفاظ مشتقا من بعض إن كان معناهما واحداً ، أو بمنزلة المشتق إن كان معناهما مختلفا ، أو تتوافق صيغتا اللفظتين مع اختلاف المعنى ، وهذا إنما يحسن في بعض المواضع إذا كان قليلا غير متكلف ، ولا مقصود في نفسه ، وقد استعمله العرب المتقدمون في أشعارهم ، ثم جاء المحدثون فلهج به منهم مسلم بن الوليد الأنصاري ، وأكثر منه ومن استعمال المطابق والمخالف ، وهذه الفنون المذكورة في صناعة الشعر . وجاء أبو تمام حبيب بن أوس بعدة فزاد على مسلم في استماله والإكثار منه ، حتى وقع له الجيد والردى الذى لا غاية وراءه في القبح ، <sup>(١)</sup> .

ويستشهد ابن سنان على الجناس بقول الافوه الأودى :

وأقطع الموجل مائتا هوجل عيرانه عنتريس <sup>(٢)</sup>

ويقول إن بعض البغداديين كان يسمى تساوى اللفظتين في الصفة مع اختلاف المعنى - كهوجل وهوجل في البيت السابق - ( المائل ) لأن لفظ الهوجل واحدة والمراد بالاولى الأرض البعيدة ، وبالثانية الناقة العظيمة الخلق ، والجناس بين اللفظتين تام . ويذكر الدكتور شوقي صيف <sup>(٣)</sup> ، أن قدامة بن جعفر استعار

(١) سر الفصاحة ص ٢٢٦ - ٢٢٧ .

(٢) للرجع السابق ص ٢٢٩ .

(٣) البلاغة تطور وتاريخ ص -

لقب هذا النوع من نطاب في كتابه ، فواعد الشعر ، وقد سماه العسكري باسم  
، التعطف ، وكان حرياً أن لا يفرد البلاغيون عن الجنس لأنه صورته الكاملة .

فأبو هلال العسكري يعرف ، التعطف ، فيقول : ، أن تذكر اللفظ ثم  
تكرره ، والمعنى مختلف <sup>(١)</sup> ، ولعل ذلك ينطبق على بيت الافوه الاودي الذي  
استشهد به ابن سنان .

وأشار ابن سنان إلى أن قدامة بن جعفر كان يسمى مالا تتماثل فيه جميع  
حروف الكلمتين باسم ( المضارعة ) مثل ( تلاق - وتلاف ) كما ذكر أن  
أبا العلاء استحدث نوعاً سماه ( مجانس التركيب ) فيقول : <sup>(٢)</sup> ، ومن المجانس  
فن ورد في شعر أبي العلاء بن عبد الله بن سليمان وسماه لنا - مجانس التركيب -  
لأنه يركب من الكلمتين ، ما يتجانس به الصفتان ، كقوله :

مطايا مطايا وجدَ كنَّ منازلٌ منى زل عنها ليس عني بمقلع  
وما أحفظ لأحد من الشعراء شيئاً من قبيله ، وهو عندي غير حسن ولا مختار  
ولا داخل في وصف من أوصاف الفصاحة والبلاغة ، .

إلا إن ابن سنان يدرك نوعاً آخر من أنواع المجانس يقول :  
، فأما مجانس التصحيف <sup>(٣)</sup> فقد ورد في شعر أبي عباد ، كقوله :

ولم يكن المفتر بالله إذ يرى ليعجز والمعتز بالله طالبه <sup>(٤)</sup>  
وهذا في رأيه أقل طبقات المجانس ، لأنه مبني على تجانس أشكال الحروف  
في الخط ، وحسن الكلام وقبحه لا يستفاد من أشكال حروفه في الكتابة ،  
إذ لا علاقة بين صيغة اللفظ في الحروف وشكله في الخط . .

(١) الصنائع ص ٤٢٠ :

(٢) سر الفصاحة ص ٢٣٢ - ٢٣٣ .

(٣) سر الفصاحة ص ٢٣٢ .

(٤) هو من لصيدة له في مدح المعتز بالله وهجاء المستعين ، وشري : غضب .

وما هو جدير بالذكر أن الجناس هو أحد الفنون الخمسة التي بنى عليها ابن المعتز الشطر الأكبر من كتابه (البدیع) ، وهو إما ناقص وإما تام .

ثانياً : رد المعجز على الصدر :

وتكلم عنه ابن المقفع هنا : « وليكن في صدر كلامك دليل على حاجتك كما أن خير أبيات الشعر البيت الذي إذا سمعت صدره عرفت قافيته »<sup>(١)</sup> .

وسماه ابن المعتز رد أعجاز الكلام على ما تقدمها ، وهو من الفنون الخمسة الأساسية في كتابه ، وقد قسمه إلى ثلاثة أقسام<sup>(٢)</sup> :

أولها : ما يوافق آخر كلمة من البيت آخر كلمة في نصفه الأول مثل قول الشاعر .

تُلْقَى إِذَا مَا الْأَمْرُ كَانَ عَوَمَرًا      فِي جَيْشٍ رَأَى لَا يُقْلُ عَوَمَرُ<sup>(٣)</sup>  
ثانيها : ما يوافق آخر كلمة من البيت أول كلمة في نصفه الأول كقول بعض الشعراء :

سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يَشْتِمُ عِرْضَهُ      وَلَيْسَ إِلَى دَامِي النَّدَى بِسَرِيعٍ  
ثالثها : ما يوافق آخر كلمة من البيت بعض ما فيه أو بعبارة أخرى بعض ما في حشوه كقول الشاعر :

عَمِيدُ بَنِي سَلِيمٍ أَفْصَدَتْهُ      سِهَامُ الْمَوْتِ وَهِيَ لَهُ سِهَامٌ<sup>(٤)</sup>  
وسماه قدامة بن جعفر (التوشيح) وتوسع فيه بعض الشيء إذ جعله يشمل كل ما يشهد للقافية من معاني البيت أو ألفاظه<sup>(٥)</sup> .

(١) البيان والتبيين ١/ ١٦٥ .

(٢) البدیع ص ٤٨ .

(٣) المرمر : الشديد ، واليئس الكثيف .

(٤) أفصدته : أصابته فقتله .

(٥) قد القمر ص ١٦١ وانتظر البلاغة : تطور وتاريخ ص ٩١

وقد تكلم عنه ابن سنان بعد حديثه عن ( المعاظلة ) وهى تراكب الكلام وتداخله بعضه فى بعض ، وتوضيح غلط قدامة فى فهم معناها وتبيين الآمدى لخطئه ، ومثل ابن سنان لرد المعجز على الصدر بقول زهير :

سئمت تكاليف الحياة ومن يعيش ثمانين حولا - لأبالك - يسأم<sup>(١)</sup>

ويقول : « إن هذا هو الكلام الذى يدل بعضه على بعض ، وبأخذ بعضه برقاب بعض ، وإذا أُلشدت صدر البيت علمت ما يأتى من عجزه ، فالشعر الجيد أو أكثره مبنى على هذا » .

وقد يأتى هذا الفن فى النثر أيضاً بان يجعل أحد اللفظين المكررين أو المتجانسين أو الملحقين بهما فى أول الفقرة ، والآخر فى آخرها كقوله تعالى : « ونخشى الناس والله أحق أن نخشاه »<sup>(٢)</sup> .

### ثالثاً : السجع :

يقول ابن سنان : « ومن المناسبة بين الالفاظ فى الصيغ السجع والازدواج ، ويحد السجع بأنه تماثل الحروف فى مقاطع الفصول . وبعض الناس يذهب إلى كراهة السجع والازدواج فى الكلام ، وبعضهم يستحسنه ويقصده كثيراً . وحجة من يكرهه أنه ربما وقع بتكلف وتعمل واستكراه ، فأذهب طلاوة الكلام وأزال مائه ، وحجة من يختاره أنه مناسبة بين الالفاظ بحسبها ، ويظهر آثار الصنعة فيها ، ولولا ذلك لم يرد فى كلام الله تعالى ، وكلام النبي صلى الله عليه وسلم ، والفصحى من كلام العرب ، وكما أن الشعر يحسن بتساوى قوافيه ، كذلك النثر يحسن بتماثل الحروف فى فصوله . والمذهب الصحيح أن السجع محمود إذا وقع سهلاً متيسراً بلا كلفة ولا مشقة ، وبحيث يظهر أنه لم يقصد

(١) سر الفصاحة ص ١٨٦ .

(٢) الايضاح ص ٣٩٠ .

في نفسه ، ولا أحضره إلا صدق مثله دون موافقة لفظه ، ولا يكون الكلام الذي قبله إنما يتخيل لأجله ، وورد ليصح وصلة إليه ، فإننا متى حددنا هذا الجنس من السجع كنا قد وافقنا دليل من كرمه وعملنا بموجبه ، لأنه إنما دل على قبج ما يقع من السجع بتعمل وتكلف ، ونحن لم نستحسن ذلك النوع ، ووافقنا أيضا دليل من اختاره ، لأنه إنما ظلم به على حسن ماورد منه في كتاب الله تعالى ، وكلام النبي صلى الله عليه وسلم ، والفصحاء من العرب . وكان يحسن الكلام ، ويبين آثار الصناعة ، ويجرى مجرى القوافي المحمودة ، والذي يكون بهذه الصفات هو الذي حددناه واخترفناه ، وذكرنا أنه يكون سهلا غير مستكره ولا متكلف ،<sup>(١)</sup> .

ويبدو من هذا التص أن ابن سنان يرى أن السجع والازدواج مترادفان ، وقد ميز بينهما غيره من البلاغيين مثل السكاكي وسمى الازدواج ( الموازنة ) ، وهي أن يزوج بين معنيين في الشرط والجزاء كقول البحري<sup>(٢)</sup> :

إذا ما نهي الناهي فلج في الهوى أصاغت إل الواشي فلاج بها الهجر

ويقول ابن سنان : « أما الفواصل التي في القرآن فإنهم سموها فواصل ولم يسموها أسجعا ، وفرقوا فقالوا : إن السجع هو الذي يقصد في نفسه ثم يعمل المعنى عليه ، والفواصل التي تتبع المعاني ولا تكون مقصودة في نفسها ،<sup>(٣)</sup> »

وقد حل على الرماني عندما قال : « إن الفواصل بلاغة ، والسجع عيب وعلل ذلك بما ذكرناه من أن السجع تتبعه المعاني ، والفواصل تتبع المعاني ،<sup>(٤)</sup> »

وابن سنان لا يفرق بين فواصل القرآن والسجع ، ويقرر أن السجع بمحمد مادام يأتي طوعا سهلا تابعا للمعاني ، ويقول إن القرآن لم يرد فيه إلا ما هو

(١) سر الفصاحة ص ٢٠١ — ٢٠٢ .

(٢) خزائن الأدب ص ٥٣١

(٣) سر الفصاحة ص ٢٠٢ .

(٤) المرجع السابق ص ٢٠٣ .

من القسم المحمود لعلوه في الفصاحة : ويذكر أن من فواصله متماثلاً ويريد به المسجوع ، ومتقارباً ويريد به المزدوج ، (١) .

ويذكر أن كثيراً من الكتاب والمحدثين استعمل السجع كثيراً ولا يكاد يخل به ، ويشير إلى أن قدامة بن جعفر سمى ترك المناسبة في مقاطع الفصول (التخميم) ، (٢) ويختتم ابن سنان كلامه في السجع فيقول : « وما يجب اعتناؤه في هذا ألا تجعل الرسالة كلها مسجوعة على حرف واحد ، لأن ذلك يقع تعرضاً للتكرار ، وميلاً إلى التكلف ، وقد استعمل ذلك في الخطب وغيرها من المنثور ، وهو يقع في المسكاتبات خاصة (٣) .

رابعاً : لزوم مالا يلزم : وهو أن يجيء قبل حرف الروى وما في معناه من الفاصلة ما ليس بـلازم في مذهب السجع ، وقد حل ابن سنان على أستاذ أبي العلاء لالتزامه مالا يلزم في قوافي شعره ، وفواصل سجعه (٤) . وهذه هي المحسنات البديعية اللفظية التي وقف عندها ابن سنان وننتقل إلى المحسنات المعنوية .

---

(١) البلاغة نظور وتاريخ من ١٥٥ ، وسر الفصاحة من ٢٠٣ .

(٢) سير الفصاحة من ٢٠٩ .

(٣) المرجع السابق من ٢١٠ .

(٤) سيأتي الكلام عنه في ( الفصل الخامس ) .

## المحسنات المعنوية

أول هذه المحسنات البديعة المعنوية : المطابقة : يقول ابن سنان : إن الألفاظ تتناسب من طريق المعنى على وجهين : أحدهما أن يكون معنى اللفظتين متقاربا ، والثاني أن يكون أحد المعنيين مضادا للآخر أو قريبا من المضاد ، فأما إذا خرجت الألفاظ عن هذين القسمين فليست بمتناسبة . وقد سمي أصحاب صناعة الشعر المتضاد من معاني الألفاظ - المطابق - وسماه أبو الفرج قدامة بن جعفر - المتكافئ - وأنكر ذلك عليه أبو القاسم الحسن بن بشر ،<sup>(١)</sup>

فالطابق عند ابن سنان هو مقابلة الشيء بمثله الذي هو على قدره - ويسمى المتضادين إذا تقابلا متطابقين . وتراه يذكر أمثلة عديدة للمطابق منها قول عبد الله بن الزبير الأسدي<sup>(٢)</sup> .

فرد شعور من السود بيضا ورد وجوه من البيض سودا  
ومجدان ابن المعتز سمي ذلك باسم ( الطابق ) وسماه قدامة باسم ( التسكافو )  
وسمى ( التعطف ) باسم ( المطابق ) . ويظل البلاغيون يختلفون في التسمية إلى أن استقرت أخيرا عند السكاكي باسم ( المطابقة ) وتسمى أخصا التطبيق والتضاد ، ومعناها الجمع بين الضدين في كلام ، أو بيت شعر كالإيراد والإصدار ، والليل والنهار ، واليباض والسود ، وليس في الألوان ما تحصل به المطابقة غير البياض والسود . وقد قال الرماني وغيره البياض والسود ضدان بخلاف بقية الألوان لأن كلا منهما إذا قوى زاد بعدا عن صاحبه .<sup>(٣)</sup>

والمطابقة كقوله تعالى : « وتحسبهم أيقاظا وهم رقود »<sup>(٤)</sup> وكقوله تعالى :

(١) سر الفصاحة ص ٢٣٢ - ٢٣٤ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٣٧ .

(٣) خزائن الأدب المحوى ص ٨٥ - ٨٦ .

(٤) سورة الكهف ( آية ١٨ )

و توتى الملك من تشاء ، و تنزع الملك ممن تشاء ، و تمنى من تشاء ، و تذلل من تشاء ، (١) .

## ٢ - المقابلة :

ويفصل ابن سنان القول في صحة المقابلة ، ويعرفها بأنها عبارة عن تقابل المعاني والتوفيق بين بعضها وبعض ، حتى تأتي في الموافق بما يوافق وفي المخالف بما يخالف على الصحة (٢) .

وسماها قدامة بن جعفر [ صحة المقابلات ] وهي أن يرتب الشاعر معانيه ترتيبا يوفق بين طائفة منها ويخالف بين طائفة ثانية بحيث تتقابل في وضوح كقول بعض الشعراء :

فوَاعجبا ! كَيْفَ اتَّفَقْنَا ؟ فَنَاصِحٌ وَفِيٌّ ، رَمَطَوِيٌّ عَلَى الْغُلِّ غَادِرُ

فالشاعر قابل بين النصيح والوفاء ، بالغل والغدر ، ويدخل ذلك عند ابن المعتز في المطابقة ، وما لاشك فيه أن قدامة استمد هذا المصطلح كما استمد غيره من أرسطو في الخطابة وحديثه عن تأليف العبارة (٣) . وحرى بنا أن نورد نص كلامه كما جاء عند ابن سينا على هذا النحو (٤) : « الكلام الموصول ربما كان اتصاله أقساما ويسمى المقسم كقولهم : إني تعجبت من فلان الذي قال كذا وكذا أو من فلان الذي عمل كذا وكذا ، فهؤلاء أقسام المتعجب منهم ، وربما كانت الأقسام إلى التقابل كقولهم : منهم من اشتاق إلى الثروة ، ومنهم من اشتاق إلى اللهو ، وكقولهم أما العلاء فأخفقوا ، وأما الحقى فأنجحوا . والمقابلات إذا توافقت أحداث روتقا لظهور بعضها ببعض ، ويعلق الدكتور شوقي ضيف على ذلك فيقول إن كلام أرسطو في المقابلة أدق من كلام قدامة ، لأنه لاحظ أنها تحمل في طواياها التقسيم على نحو ما هو واضح في البيت الذي أنشده لها

(١) سورة آل عمران (آية ٢٦) .

(٢) سر النصيحة ص ٢٣٤

(٣) البلاغة تطور وتاريخ ص ٨٧

(٤) الخطابة عند ابن سينا (طبعة وزارة التربية والتعليم) ص ٢٢٨ .



قدامة ، وأيضا فإنه لاحظ عقب النص الذي نقلناه أن المقابلات بعضها أضعاف وبعضها كالأضداد . ويقول إن الصيغة المتعابلة تجعل الشيء كالمحسوس المشاهد (١) .

ويذكر صاحب خزانة الأدب أن جماعة أدخلوها ( المقابلة ) في المطابقة ، ولكن ذلك غير صحيح فهي أهم من المطابقة ، وهي التنظير بين شيئين فأكثر ، وبين ما يخالف وما يوافق ، وصحة المقابلات عبارة عن توخي التسام بين الكلام على ما ينبغي ، فإذا أتى بأشياء في صدر الكلام أتى بأضدادها في عجزه على الترتيب بحيث يقابل الأول بالأول والثاني بالثاني ، ولا يخرم من ذلك شيئا في المخالف والموافق ، فإذا أخل بالترتيب كانت المقابلة فاسدة (٢) .

والمقابلة قد تكون مقابلة اثنين باثنين كقوله تعالى : فليضحكوا قليلا ، وليبكوا كثيرا (٣) ، وقد تكون مقابلة ثلاثة بثلاثة ... ويبلغ الجمع بين عشرة أضعاف ، خمسة في الصدر وخمسة في العجز ، ولعل ذلك أحد الفروق بين المقابلة والمطابقة ، فالمطابقة لا تكون إلا بالجمع بين صدين فقط ، والفرق الثاني أن المطابقة لا تكون إلا بالأضداد بينما المقابلة بالأضداد وغير الأضداد ولكنها بالأضداد تكون أعلى رتبة ، وأعظم موقعا .

### ٣ - مراعاة النظر :

ويسمى أيضاً التناسب والاتلاف والتوفيق . وقد جعل ابن سنان من شروط الفصاحة المناسبة بين اللفظين ، وهي على ضربين (٤) . مناسبة بين اللفظين من طريق الصيغة ، ومناسبة بينهما من طريق المعنى ، وأدخل في الطريق الأول ما ساء المتأخرون بمراعاة الظاهر وهو أن يجمع في الكلام بين أمر وما يناسبه .

(١) البلاغة تطوار وتاريخ ص ٨٧ .

(٢) خزنة الأدب ص ٧٠ .

(٣) سورة التوبة ( آية ٨٢ ) .

(٤) سر الفصاحة ص ١٩٩ - ٢٠٠ .

#### ٤ — المبالغة :

وقد سماها ابن المعتز الاقراط في الصفة ، وسماها قدامة بعده المبالغة وفتح منها الغلو ، وتبعه في ذلك البلاغيون ، كما جعلها في مرتبة أقل من الغلو الذي يبنى على الإفراط الشديد ، ومثل لها بقول عمير ابن الأيهم التغلبي .

وَنُكْرِمُ جَارَنَا مَا دَامَ فِينَا وَنُقَبِّهُ السَّكْرَةَ حَيْثُ مَا لَا<sup>(١)</sup>  
ولا شك أن قدامة قد استمد في كلامه عن المبالغة والغلو من كلام أرسطو في الخطابة .

ونرى الرمانى في كتابه « النكت في إعجاز القرآن » يتحدث عن المبالغة فيقول إنها : « الدلالة على كبر المعنى على جهة التغير عن أصل اللفظ لتلك الإبانة » .

ويذكر أنها على وجوه : منها مبالغة عن طريق البنية كصيف المبالغة في مثل غفار ومنها مبالغة بالتعميم مثل قولك : « أنانى الناس » ، والذي أتاك جماعة منهم ، ومنها مبالغة بالتعبير عن شيء بصاحبه تعظيماً مثل : « وجاء ربك والملك صفاً صفاً » ، فجعل مجيء آياته مجيئاً له على المبالغة في الكلام ، ومنها مبالغة لإخراج الممكن إلى المستع ، ومبالغة لإخراج التعبير مخرج الشك في مثل : ( وإنا أولياكم على هدى أو في ضلال مبين ) ، ومنها مبالغة بحذف جواب الشرط مثل : « ولو ترى إذ وقفوا على النار » ، وواضح من هذه الأمثلة أن الرمانى لم يدرس المبالغة بمعناها العام وإنما درسها في صورها القرآنية<sup>(٢)</sup> .

وقد تناول ابن سنان الحديث عن المبالغة في المعنى والغلو فقال : « الناس مختلفون في حمد الغلو وذمه » ، فنهى من يختصاره ويقول أحسن الشعر أكذبه ، ويستدل بقول الثابتة وقد سئل من أشعر الناس ؟ فقال من استجيد كذبه ،

(١) قد انظر ص ١٦١ وانظر البلاغة تطور وارتخاض ص ٨٨

(٢) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ١٠٤ ، ١٠٥

وأضحك رديئة ، وهذا هو مذهب اليوتانيين في شعرهم ، ومنهم من يكره الغلو والمبالغة التي تخرج إلى الإحالة ، ويختار مقارب الحقيقة ودافئ الصحة ، ويعيب قول أبي نواس :

وأخفت أهل الشرك حتى إنه لتخافك النطف التي لم تخلق  
لما في ذلك من الغلو والإفراط الخارج عن الحقيقة ، والذي أذهب إليه  
المذهب الأول في حد المبالغة والغلو ، لأن الشعر مبني على الجواز والسمع ،  
لكن أرى أن يستعمل في ذلك ( كاد ) وما جرى في معناها ، ليكون الكلام  
أقرب إلى حيز الصحة كما قال أبو عباد :  
هـ

أناك الريح الطلق يختال ضاحكا من الحسن حتى كاد أن يتكلم<sup>(١)</sup>  
فهذا البيت قد تضمن غلوا ، لكن حينما وردت كلمة ( كاد ) قربته إلى  
الصحة . ويقول صاحب خزائن الأدب : إن المبالغة لم تسفر عن غير التحويل  
على السامع ، ولم يفر الناظم إلى التعظيم عليها إلا لمجوه ، وقصور ممتنه عن  
اختراع المعاني المبتكرة ، لأنها في صناعة الشعر كالاستراحة من الشاعر إذا  
أعياه إيراد المعاني الغريبة فيشغل السامع بما هو محال وتهويل ، وقالوا ربما  
أنها أطالت المعاني فأخرجتها عن حد الكلام الممكن إلى حد الامتناع . والمبالغة  
تعاب في بابها إذا خرجت عن حد الإمكان إلى الاستحالة ، وأنى الكلام على  
حدها في موضعه ، والذي أقوله أن المبالغة من محاسن أنواع البديع ، ولم  
يستطرد في حلقات سبقها إلا فحول هذه الصناعة ، ولولا سمر رديتها ماوردت  
في القرآن الكريم<sup>(٢)</sup> .

هـ - التعزز بما يوجب الطعن ( الاحتراس ) :

وقد تنبه إليه الجاحظ وذكره في كتابه<sup>(٣)</sup> إلا أنه كان يسميه ( إصابتة  
الهدار ) يقول : وقال طرفة في المقادير وإصابتة :

(١) سر النصيحة ص ٢١٩ - ٢٢٠

(٢) خزائن الأدب ص ٢٧٨

(٣) البيان والتبيين ١/ ٢٢٤

فسقى ديارك - غير مفسدها - صوب الريح وديمة تهمي  
طلب الغيث على قدر الحاجة لأن الفاضل ضار . سماه قدامة بن جعفر  
[ الاحتراس ] وجمله نوعا من التميم .

ويسميه ابن سنان [ التحرز بما يوجب الطعن ] . ويعرفه بأن المتكلم يأتي  
بكلام لو استمر عليه لكان فيه طعن ، فيأتي بما يتحرز به من ذلك الطعن  
كقول طرفه :

فسقى ديارك - غير مفسدها - صوب الريح وديمة تهمي (١)  
فلو لم يقل - غير مفسدها - اظن أنه يريد نوال المطر عليها ، وفي ذلك  
فساد للديار ومحور رسومها ، كما يستشهد ابن سنان بقول عبد الله ابن المعتز في  
صفة الخيل :

صبيتا عليها - ظالمين - سياطنا فطارت بها أيد سراع وأرجل  
فلو لم يقل الشاعر - ظالمين - لكان للمعرض عليه أن يقول : إنما ضربت  
هذه الخيل لبطنها .

وتكلم ابن حجة عن الاحتراس فقال : (٢) ، بأن يأتي المتكلم بمعنى يتوجه  
عليه فيه دخل فيفطن له فيأتي بما يخلصه من ذلك ، ومثاله في كتاب الله عز وجل  
، اسلك يدك في جيبك تخرج بيضاء من غير سوء ، (٣) فاحترس بقوله سبحانه وتعالى  
[ من غير سوء ] عن إمكان أن تدخل البرص والبق وغير ذلك .

وإذا كان قدامة بن جعفر قد جعل الاحتراس ضربا من التميم ، نرى  
ابن حجة يفرق بينه وبين التميم والتكميل فيقول : ، إن المعنى قبل التكميل صحيح  
نام ثم يأتي التكميل بزيادة تكمل حسنه ، إما بفن زائد أو معنى ، والتميم  
يأتي للتيسيم نقص المعنى ونقص الوزن معا ، والاحتراس إنما هو لدخل ينطرق  
إلى المعنى وإن كان تاما كاملا ووزن الشعر صحيحا .

(١) - الفصاحة ص ٢٢٢

(٢) خزائن الأدب ص ٥٥٩

(٣) سورة القصص ( آية ٢٧ ) .

٦ - حسن التعليل :

ويسميه ابن سنان الاستدلال ، وجعله على ضربين :  
الاستدلال بالتمثيل : وهو أن يزيد في الكلام معنى يدل على صحته بذكر  
مثال له - ولعله يريد به الاستعارة بالتمثيل - نحو قول أبي العلاء :

لو اختصرتم من الإحسان زركم والمذهب يهجر للافراط في الحصر  
فدل على أن الزيادة فيما يطلب ، ربما كانت سببا لامتناع منه ، بتمثيل  
ذلك بالماء الذي لا يشرب لغرض برده ، وإن كان البرد فيه مطلوباً محموداً<sup>(١)</sup> .  
وكقول أبي تمام :

وإذا أراد الله نشر فضيلة طويحه أتاح لها لسان حسود  
لولا اشتغال النار فيما جاورت ما كان يعرف طيب عرف العود  
والضرب الثاني : هو الاستدلال بالتعليل ، وهو نفس ما سباه البلاغيون  
من بعده باسم [ حسن التعليل ] كقول أبي الحسن التهامي :

لوم يكن أقحوانا ثغر مبهما ما كان يزداد طيباً ساعة السحر<sup>(٢)</sup>  
ومثاله في حديث الرسول عليه السلام : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم  
بالسواك عند كل صلاة ، فخوف المشقة على الأمة ، هو علة في التخفيف عنهم  
من الأمر بالسواك عند كل صلاة .

وبما هو جدير بالذكر أن الاستدلال الذي تكلم عنه ابن سنان ، هو نفس  
ما سباه أبو هلال العسكري باسم الاستشهاد والاحتجاج<sup>(٣)</sup> وأفرد له الفصل  
الحادي والثلاثين من كتابه « الصنائع » .

(١) سر الفصاحة ص ٣٢١ وما بعدها .

(٢) المرجع السابق ص ٣٢٧ .

(٣) الصنائع ص ١١٦ .

٧ — صحة التقسيم :

نوه الجاحظ بالتقسيم وجودته ، وعلى به استحسان عمر بن الخطاب لبعض شعر زهير وعبد بن الطيب ، يقول <sup>(١)</sup> : « ولقد انشدوه شعرا لزهير — وكان لهمره مقدها — فلما انتهوا إلى قوله : »

وإن الحق مقامه ثلاثٌ يمين أو نزار أو جلاء <sup>(٢)</sup>

قال عمر كالمعجب من علمه بالحقوق وتفصيله بينها ، وإقامته أقسامها :

وإن الحق مقامه ثلاثٌ يمين أو نزار أو جلاء

يردد البيت من التعجب ، وأنشدوه قصيدة عبدة بن الطيب الطويلة التي على اللام ، فلما بلغ المنشد إلى قوله :

والمرء ساعٍ أشوء ليس يدركه واليمش شُعْ وإشفاقٌ وتأميلٌ

قال عمر متعجبا . [ واليمش شح وإشفاق وتأميل ] يعجبهم من حسن ما قسم وفصل .

وتحدث قدامة بن جعفر عن صحة التقسيم فقال <sup>(٣)</sup> : « هو أن يستوفي الشاعر جميع الأقسام لما ابتدأ به ، كقول نهييب :

فقال فريق القوم : لا ، وفريقهم : نعم ، وفريق قال : ويحك ما ندري

فليس في أقسام الإجابة عن مطلوب إذا سئل عنه غير هذه الأقسام .

وتكلم ابن سنان عن المعاني المفردة وابتدأ بصحة التقسيم فقال : « ينبغي أن يتجنب فيها الاستحالة والتناقض <sup>(٤)</sup> ، ومعنى التقسيم : ذكر متعدد ثم إضافة

(١) البيان والتبيين ٢٤٠/١ وانظر البلاغة تطور وتاريخ ص ٥٣ .

(٢) الثغار : الثائرة للمحكم يقضى بينهم .

(٣) نقد الشعر ص ١٤٩ .

(٤) سر القصيدة ص ٢٨١ .

مالكل إليه على التحين ليخرج ألف والنشر ، وهذه عبارة صاحب التلخيص <sup>(١)</sup> وذكر بعضها في الإيضاح <sup>(٢)</sup> .

## ٨ - العكس : [ التبديل ] :

ويسميه ابن سنان [ التبديل ] فيقول : « وما يجري مجرى المطابق أن يقدم في الكلام جزء الفاعل منظومة نظاماً ، ويتلى بآخر يجعل فيه ما كان مقدماً في الأول مؤخراً في الثاني ، وما كان مؤخراً مقدماً ، وقد سمي قدامة بن جعفر الكاتب هذا الفن - التبديل - ومثله بقول بعضهم : أشكر لمن أنعم عليك . وأنعم على من شكرك . ويقول الحسن البصري : إن من خوفك حتى تلقى الأمن ، خير لك ممن آمنك حتى تلقى الخوف . وقول عمرو بن عبيد في بعض دعائه . اللهم أغني بالفقير إليك ، ولا تفقرني بالاستغناء عنك <sup>(٣)</sup> ويستشهد ابن سنان بقول عمرو بن كلثوم :

بأنما نورد الزابات بيضا وتصدرهن حمراً قد رويانا

والعكس في اللغة ، هو رد آخر الشيء على أوله ، ويقال له التبديل . و الاصطلاح تقديم الفاعل من الكلام ثم تأخيرها ، ويقع على وجوه كثيرة والكر المراد هنا ما استعمل فيها وما كثر استعماله فالمقدم في هذا الباب قوله تعالى ( تواج الليل في النهار ، وتولج النهار في الليل ، وتخرج الحي من الميت ، وتخرج الميت من الحي ) <sup>(٤)</sup> فالعكس هنا ، من يعملو طباقه وبشرف القدرة الإلهية لا تصدر إلا عن عظمة الخالق جلّت قدرته ، وبلاغة القرآن وإيجازه وفصاحته وعلى كل تقدير فالعكس نوع رخيص بالنسبة إلى ما فوقه من أنواع البديع العالية ، وإن لم يصوب البليغ عكسه بنسبته بديعية تنظمه في سلك أنواع البديع فهو مستمر على عكسه ، (٥) .

(١) خزائن الأديب ص ١٣٥ .

(٢) الإيضاح ص ٣٥٨ .

(٣) سر الفصاحة ص ٢٣٩ .

(٤) سورة آل عمران ( آية ٢٧ )

(٥) خزائن الأديب ص ٢٠١ .

٩ — الالف والفشر :

وسماه ابن سنان ، حمل اللفظ على اللفظ في الترتيب ، يقول : ومن التناسب حمل اللفظ على اللفظ في الترتيب ليكون ما يرجع إلى المقدم مقدما وإلى المؤخر مؤخراً ، . ومثال ذلك قول الشريف الرضى :

قلبي وطرفي منك هذا في حمى قَيْظٍ وهذا في رياض ربيع<sup>(١)</sup>  
فإنه لما قدم — قلبي — وجب أن يقدم وصفه بأنه في حمى قَيْظٍ ، فلو كان قال — طرفي وقلبي منك — لم يحسن في الترتيب أن يؤخر قوله — في رياض ربيع — والطرف مقدم ، .

وسمى البلاغيون المتأخرون هذا الضرب باسم الالف والفشر ، .

١٠ — الاعتراض والتتميم والإيغال :

يقول ابن سنان ، ومن وضع الالفاظ موضعها ألا تقع الكلمة حشوا ، وأصل الحشو أن يكون المقصد بها إصلاح الوزن أو تناسب القوافي وحرف الروى إن كان الكلام منظوما ، وقصد السجع وتأليف الفصول إن كان منثوراً ، من غير معنى تفيدته أكثر من ذلك<sup>(٢)</sup> .

وقد جعل ابن سنان من [ الحشو ] حسناً وقبيحاً ، وأدخل في الحسن ما سماه من سبقوه باسم الاعتراض والتتميم والإيغال — واستشهد على ذلك بقول أبي الطيب المتنبى :

وتحقر الدنيا احتقار مجرب يرى كل ما فيها وحاشاك - فانيا

(١) سر الفصاحة ص ٢٢٥ .

(٢) المرجع السابق ص ١٧٠ .



فكلمة - حاشاك - هنا لفظة لم تدخل إلا لكمال الوزن ، لأنك إذا قلت - احتقار مجرب يرى كل ما فيها قانياً - كان كلاماً صحيحاً مستقيماً ، فقد أفادت مع إصلاح الوزن دعاء حشاً للممدوح في موضعه . إلا أننا نأخذ على ابن سنان في تسميته مثل ذلك [ حشواً ] فهذا اعتراض لاحقو ومثله قول الشاعر :

إن الثمانين - وبلغتها - قد أخرجت سمعى إلى ترجان

فكلمة - وبلغتها - تجري مجرى - وحاشاك - في الفائدة ، ولو ألغيت في البيت لصح المعنى بدونها ، إلا أن ورودها يفيد الدعاء للمخاطب بطول العمر .

ويعرف صاحب خزائن الأدب [ الاعتراض ] بأنه عبارة عن جملة تعترض بين الكلامين تفيد زيادة في معنى غرض المتكلم ، ومنهم من سماه الحشو ، وقالوا في المقبول منه حشواً ، وليس بصحيح ، والفرق بينهما ظاهر وهو أن الاعتراض يفيد زيادة في غرض المتكلم والناظم ، والحشو إنما يأتي لإقامة الوزن لا غير ؛ وفي الاعتراض من المحاسن المكملة للمعاني المقصودة ما يتميز به على أنواع كثيرة .<sup>(١)</sup>

ويقول الحموي في خواتمه أن الإيهال هو ، أن الشاعر إذا انتهى إلى آخر البيت استخرج سجمة أو قافية يريد معنى زائداً ، فهو قد تجاوز حد المعنى الذي هو آخذ فيه ، وبلغ مراده فيه إلى زيادة عن الحد ، وهذا النوع مما عرفه قدامة وفسره بأن قال : هو أن يستكمل الشاعر معنى بيته بتمامه قبل أن يأتي بقافيته فإذا أراد الإتيان بها ليكون الكلام شعراً أفاد بها معنى زائداً على معنى البيت كقول ذي الرمة :

قف الميس في أطلال مية واسأل رسوماً كأخلاق الركام السلس<sup>(٢)</sup>

(١) خزائن الأدب ص ٤٤٨ .

(٢) نقد الشعر ص ١٩٤ وانظر خزائن الأدب ص ٢٨٩ .

فتم كلامه قبل القافية ، فلما احتاج إليها أفاد بها معنى واحداً .

ويقول الدكتور شوقي ضيف بأن قدامة استعار الإيغال من الأصمعي (١) ، وذكر ذلك ابن سنان صراحة إذ يقول : « وروى أبو الفرج قدامة بن جعفر عن محمد بن يزيد المبرد عن التوزي :

قال : قلت للأصمعي : من أشعر الناس ؟ فقال : من يأتي إلى المعنى الخسيس فيجعله بلفظه كبيراً ، أو الكبير فيجعله بلفظه خسيساً ، أو ينقصى كلامه قبل القافية فإذا احتاج إليها أفاد بها معنى . قال : نحو من ؟ قال : نحو ذى الرمة حيث يقول :

قف العيس في أطلال مية وسأل رسوما كأخلاق الرداء المسلسل

فتم الكلام ثم قال — المسلسل — (٢) ويقول ابن سنان : إن أصحاب صناعة الشعر سمو هذا المعنى ( الإيغال ) وأرادوا بذلك أن الشاعر يوغل بالقافية في الوصف إن كان واصفاً ، وفي التشبيه إن كان مشبهاً .

والتميم عرفه قدامة : « بأن الشاعر يذكر معنى ولا يدخ شيئاً يتم به صحته وجوده إلا أتى به إما بقصد المبالغة وإما بقصد الاحتياط ، وجعل منه ( الاعتراض ) ( والاحتراس ) (٣) .

## ١١ — التكرار :

ويقول ابن سنان أن منه ما يستحسن ومنه ما يستقبح فالتكرار لا يكون قبيحاً إذا كان المعنى المقصود لا يتم إلا به . كقول الشاعر :

وأنت أبو الهيجان هذان يا ابنه نشابة مولود كريمٍ ووالده

(١) البلاغة تطور وتاريخ ص ٩١ :

(٢) سر الفصاحة ص ١٨٠ — ١٨١ .

(٣) نقد الشعر ص ١٥٧ وما بعدها ، وانظر البلاغة تطور وتاريخ ص ٨٨ .

وحدان حمدون وحمدون حارث وحاتر لقمان ولقمان راشد<sup>(١)</sup>

فيقول ابن سنان أن الشاعر ذكر أجداد الممدوح على نسق واحد من غير حشو ولا تكاف، لأن أبا الهيثم هو عبد الله بن حمدان بن حمدون بن الحارث ابن لقمان بن راشد، ولو ورد هذا الكلام نقرأ لم يرد إلا على هذه الصفة، فلما عرض في هذا التكرار معنى لا يتم إلا به سهل الأمر فيه، وكان البيت مرضياً غير مكروه، وعلى ذلك يجب أن يحمل كل تكرار يجري هذا المجرى، ومن التكرار القبيح عند ابن سنان قول مسلم ابن الوليد الانصارى :

سُئِلْتُ وَسَلْتُ ثُمَّ سَلَّ سَلِيهَا فَأَتَى سَلِيلُ سَلِيلِهَا مَسْلُولَا

فيقول ابن سنان لو لا أن هذا البيت مروى لمسلم وموجود في ديوانه لكنت أقطع على أن قائله أبعد الناس ذهناً، وأقلهم فهماً، وعن لا يعد في عقلاء العامة فضلاً عن عقلاء الخاصة، لكني أخال خطرة من الوساوس، أو شعبة من البرسام عرضت له وقت نظم هذا البيت، فليته لا عاد إلى صحة مواجهه وسلامة طباعه جمده فلم يعترف به، ونفاه فلم ينسب إليه، وما أضيف هذا وأمثاله إلا إلى عوز الكمال في الحلقة، وعموم النقص لهذه الفطرة،<sup>(٢)</sup>.

وما هو جدير بالذكر أن الجاحظ تناول الحديث عن الترداد والتكرار في القصص القرآني ومواعظ الوعاظ وتناوله من بعده البلاغيون المتأخرون.

## ١٢ — المساواة :

وقد عرفها قدامة بن جعفر عند حديثه على اختلاف اللفظ مع المعنى فقال :<sup>(٣)</sup> « هي أن يكون اللفظ مساوياً للمعنى حتى لا يزيد عليه، ولا ينقص عنه، وهو نعمت يدور كثيراً في كتاب ( البيان والتبيين ) إن لم يكن بلفظه ففي عبارات كثيرة تدل عليه مثل ( الالفاظ قوالب للدعوى ) وينبغي ألا تكون فاضلة عنها ولا مقصرة، بل تكون على قدرها ووفقها .

(١) سر الفصاحة ص ١١٣ — ١١٤ .

(٢) المرجع السابق ص ١١٦ — ١١٧ .

(٣) نقد الشعر ص ١٧١ وانظر البلاغة تطور وتاريخ ص ٨٩ .

وتسلك عنها أبو هلال العسكري فقال<sup>(١)</sup> : « هو أن تكون المعاني بقدر الالفاظ ، والالفاظ بقدر المعاني لا يزيد بعضها على بعض ، وهو المذهب المتوسط بين الإيجاز والإطناب . » ويقول ابن سنان<sup>(٢)</sup> : « فأما المساواة بين اللفظ والمعنى فكما وصف بعض الأدباء رجلاً فقال : « كانت ألفاظه قوالب لمعانيه ، أى هى مساوية لها لا يفضل أحدهما على الآخر ، وحسب المساواة المحمودة هو إيضاح المعنى باللفظ الذى لا يزيد عنه ولا ينقص . » وقد احترزت بقولى — لا يزيد عنه — لأن التذييل لفظ يزيد على المعنى وفرت بين المساواة والإيجاز والإخلال بقولى — ولا ينقص — لأن الإيجاز لإيضاح المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ ، والإخلال هو نقص المعنى باختصار اللفظ — فقد فهم بهذا القول — الإيجاز والإخلال والمساواة والتذييل ، وذكر أمثلة عديدة على المساواة منها قول زهير :

ومهما يكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس نعمكم

ولعل ابن سنان بذلك قد فهم المراد بالمساواة .

### ١٣ — التوشيح والتسليم :

يقول ابن سنان « إذا كان أول الكلام ببنى ، عن آخره ، أو إذا أنشدت صدر البيت علمت ما يأتي من عجزه<sup>(٣)</sup> ، فبعض الناس يسمى هذا الفن من الشعر باسم « التوشيح » ، وبعضهم يسميه « التسليم » ، ومثاله قول الشاعر :

عجبت لسمي الدهر ببنى وبينها فلما انقضى ما بيننا سكن الدهر

ويتحدث الحموى عن « التسليم » ، فيقول : « التسليم تارة يدل على عجز البيت ، وتارة يدل على مادون العجز ، وتعرفه أن يتقدم من الكلام ما يدل على ما يتأخر تارة بالمعنى وتارة باللفظ ،<sup>(٤)</sup> .

(١) الصناعتين ص ١٧٩ .

(٢) سر الفصاحة ص ٢٥٥ .

(٣) المرجع السابق ص ١٨٧ .

(٤) خزنة الأدب ص ٤٥٧ .

كما عرفه التوشيح ، بقوله : أن يكون معنى أول الكلام دالا على لفظ آخره ، ويقول أن هذا النوع فرعه قدامة من اتلاف القافية مع ما يبدل عليه سائر البيت ، وقال فيه : التوشيح ، هو أن يكون أول البيت معنى إذا فهمته فهمت منه قافية البيت ، بشرط أن يكون المعنى المقدم بألفظه من جنس معنى القافية بألفظه . (١)

• • •

وبعد أن ذكرنا المحسنات البيعية عند ابن سنان ، سنشير إلى الخصائص الأسلوبية التي تعرض لها -

---

(١) خزائن الأدب، ص ١٢٦ وانظر نقد الشعر ص ١٩١ .



خصائص أسلوبية





## الايجاز والاطناب

تسلك الجاحظ عن الايجاز والاطناب . ولاحظ ملاحظة دقيقة هي أن الذكر الحكيم حين يتجه بخطابه إلى العرب الفصحاء يعتمد إلى الايجاز والاقتضاب . فإذا عمد إلى مخاطبة اليهود أطال وأطنب في الكلام لنقص فصاحتهم . يقول : . وللأطالة موضع وليس ذلك بمخل . والاقبال موضع وليس ذلك من عجز ... ورأينا الله تبارك وتعالى إذا خاطب العرب والاعراب أخرج الكلام مخرج الإشارة والوحي والحذف . وإذا خاطب بنى إسرائيل أو حكى عنهم جملة مبسوطة وزاد في الكلام . . (١)

وتوسع الجاحظ في الحديث عن الاطناب والايجاز ومواضعهما . ومن ذلك حديثه عن الترداد والتكرار في القصص القرآني ومواعظ الوعاظ . يقول : . وجملة القول في الترداد أنه ليس فيه حد ينتهي إليه . ولا يؤتى على وصفه . وإنما ذلك على قدر المستمعين ومن يحضره ( الخطيب ) من الهوام والخواص . وقد رأينا الله عز وجل ردد ذكر قصة موسى وهود . وهارون . وشعيب . وإبراهيم . ولوط . وعاد ونمود . وكذلك ذكر الجنة والنار وأمور كثيرة لأنه خاطب جميع الأمم من العرب وأصناف العجم وأكثرهم عبي . غافل أو معاند مشغول الفكر ساهى القلب . وأما أحاديث القصص والرقعة ( الموعظة ) فأنى لم أر أحدا يعيب ذلك . وما سمعنا بأحد من الخطباء كان يرى إعادة بعض الالفاظ وترداد المعاني عيا . . (٢)

وبينما نراه يرتضى الاطناب في الخطابة نراه لا يرتضيه في الرسائل ، ولم يمن الجاحظ بالإيجاز مجرد قصر الالفاظ . وقلة كيتها وإنما أراد مساواتها الدقيقة للمعاني دون زيادة — وهذا ما أكد ابن سنان — وقد يمتد الكلام صفحات ويسمى موجزاً ، يقول الجاحظ : . والإيجاز ليس يعنى به قلة عدد الحروف

(١) الحيوان ٩٣/١ وما بعدها

(٢) البيان والنبين ١٠٥/١

واللفظ ، فقد يكون الباب من الكلام من أتى عليه فيما يسع بطن طومار (صحيفة كبيرة) فقد أوجز ، وكذلك الإطالة ، وإنما ينبغي للمتكلم أن يحذف بقدر ما لا يكون سبباً لإغلاقه ، ولا يردد ، يكرر ، وهو يكتفى في الإفهام بشرطه ، فما فضل على المقدار فهو الخطأ . (١)

وواضح أنه كما ينكر أن يكون الإيجاز بقصر الكلام ينكر أن يكون الإطناب باتساع القول من حيث هو ، فقد يكون الإنساع فيه من باب الإيجاز ، وقد يكون الكلام قصيراً ومع ذلك يمد طنباً ، فالعبرة بالموقف والمقامات .

وعرف الرمانى الإيجاز بأنه (٢) ، تقليل الكلام من غير إخلال بالمعنى ، ولعل هذا هو أدق تعريف للإيجاز ، وقد ذكر أنه على وجهين : إيجاز حذف وهو ما أسقطت فيه كلمة للاستغناء عنها بدلالة غيرها من الحال . أو من فعوى الكلام ، كحذف الأجوبة في القرآن في مثل : « ولو أن قرأنا سيرت به الجبال أو قطعنا به الأرض أو كلم به الموتى (٣) » اذ لم يذكر الجواب كأنه قيل : « لسكان هذا القرآن . » وما ساقه من أمثلة هذا النوع قوله تعالى : « وأسأل القرية ، أى أهل القرية .

والبلاغيون المتأخرون يدخلون هذا التعبير في المجاز المرسل . والوجه الثانى أو النوع الثانى للإيجاز : إيجاز القصر ، وهو بناء الكلام على تقليل اللفظ وتكثير المعنى من غير حذف ، مثل : « ولستم فى القصاص حياة » (٤) ، وبذلك صور الرمانى الإيجاز تصويراً نهائياً ، بحيث لم يضاف إليه البلاغيون التسالون شيئاً ، وقد مضى يفرق تفريقاً بين الإيجاز والإخلال والإطناب والتطويل .

ونرى أبا هلال العسكري يجعل الباب الخامس من كتابه « الصناعتين ، للإيجاز والإطناب ، وقد استضاء فيه بالرمانى ، فقسم الإيجاز إلى إيجاز قصر وإيجاز حذف ثم تحدث عن الإطناب . وجعل بينه وبين الإيجاز المساواة .

(١) الحيوان ٩١/١

(٢) ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ص ٧٥ .

(٣) الرعد (آية ٣١) .

(٤) سورة البقرة (آية ١٧٩) .

ويتحدث عن الإيجاز فيقول: <sup>(١)</sup> قال أصحاب الإيجاز : الإيجاز قصور البلاغة على الحقيقة ، وما تجاوز مقدار الحاجة فهو فضل داخل في باب الزر والخط ، وهما من أعظم أدواء الكلام ، وفيهما دلالة على بلادة صاحب الصناعة .

ويقسم العسكري الإيجاز — كما سبق أن ذكرنا — إلى إيجاز قصر وإيجاز حذف <sup>(٢)</sup> ، فالقصر هو تقليل اللفاظ . وتكثير المعاني ، والحذف وهو على وجوه منها : أن تحذف المضاف وتقيم المضاف إليه مقامه ، وإما أن يأتى الكلام على أن له جواباً فيحذف الجواب اختصاراً لعلم المخاطب به ، ومنها أن يوقع الفعل على شيئين وهو لأحدهما ويضمر للآخر فعلة كقوله تعالى : . فأجمعوا أمركم وشركاً لكم ، ومعناه : وادعوا شركاءكم . ومن وجوه الحذف القسم بلا جواب كقوله تعالى : . ق والقرآن المجيد بل عجبوا . ومعناه : ق والقرآن المجيد لتبعض والشاهد ما جاء بعده من ذكر البعث في قوله تعالى : . أنذا متنا وكنا تراباً . .

ومن الحذف اسقاط ( لا ) من الكلام في قوله تعالى : . بين الله لكم أن تضلوا ، أى : لأن لا تضلوا ، وقد ذكر العسكري شواهد كثيرة من الشعر والقرآن الكريم على الحذف .

ثم تكلم بعد ذلك عن الاطناب <sup>(٣)</sup> فقال : . قال أصحاب الاطناب : المنطق إنما هو بيان ، والبيان لا يكون الا بالإشباع ، والشفاء لا يقع إلا بالاقناع ، وأفضل الكلام أبينه ، وأبينه أشده إحاطة بالمعاني ، ولا يحاط بالمعاني إحاطة تامة الا بالإستقصاء . والإيجاز للخواص ، والإطناب مشترك فيه الخاصة والعامة ، والفني والفظن : . الرريض والمرئاض ، ولمعنى ما أطبلت الكتب السلطانية في إفهام الرعايا . .

(١) الصناعة من ١٧٣

(٢) المرجع السابق من ١٧٥ - ١٨٩

(٣) المعتمد من ١٩٠

وينهى كلامه عن الإيجاز والإطناب بقوله : « والقول للقصد أن الإيجاز والإطناب يحتاج إليهما في جميع الكلام وكل نوع منه ، ولكل واحد منهما موضع ، فالحاجة إلى الإيجاز في موضعه كالحاجة إلى الإطناب في مكانه ، فنأول التدبير في ذلك عن جهته ، واستعمل الإطناب في موضع الإيجاز ، واستعمل الإيجاز في موضع الإطناب خطأ . . (١) »

ويتضح لنا من كلام العسكري مدى الحاجة إلى الإيجاز وإطناب في الكلام ، كما أن لكل منهما مكانه وموضعه ، والمهم أن العسكري لاحظ أن بين الإيجاز والإطناب واسطة هي ( المساواة (٢) ) . وهي أن تكون المعاني بقدر الالفاظ والالفاظ بقدر المعاني ، لا يزيد بعضها على بعض ، وهو المذهب المتوسط بين الإيجاز والإطناب ، واليه أشار القائل بقوله : كأن الفاظه قوالب لمعانيه ، أى لا يزيد بعضها على بعض ، وهذا هو ما فضله ابن سنان .

ويقول ابن سنان : « ومن شروط الفصاحة والبلاغة الإيجاز والاختصار وحذف فضول الكلام ، حتى يعبر عن المعاني الكثيرة بالالفاظ القليلة ، وهذا الباب من أشهر دلائل الفصاحة وبلاغة الكلام عند أكثر الناس ، حتى إنهم إنما يستحسنون من كتاب الله تعالى ما كان بهذه الصفة . ومن الناس من يقول : إن من الكلام ما يحسن فيه الاختصار والإيجاز ، كأكثر المكاتبات والمخاطبات والأشعار ، ومنه ما يحسن فيه الإسهاب والإطالة ، كالخطب والكتب التي يحتاج أن يفهمها عوام الناس وأصحاب الأذهان البعيدة ، فإن الالفاظ إذا طالت فيها وترددت في إيضاح المعنى أثر ذلك عندهم فيه ، وله اقتصر بهم على وحى الالفاظ وموجز الكلام ولم يقع لاكثرهم . حتى يقال في ذكر السيف — الحسام القاطع ، الجراز البائر — وفي وصف الشجاع — البطل الفاتك . النجد الباسل — وما يجري هذا المجرى . قالوا : وربما كان ذلك الكتاب بالفتح أو الخطبة تقرأ في موقف حافل يسكثر فيه لفظ الناس ،

(١) الصناعتين ص ١٩٠ .

(٢) المرجع السابق ص ١٧٩ .

وصيغهم ، فيحتاج إلى تكرار الالفاظ ليكون ما يفوت سماعه قد استدرك بما هو في معناه . . (١)

ثم يقول : . . والذي عندي في هذا الباب أنهم إن كانوا يريدون بالإطالة تكرار المعاني والالفاظ الدالة عليها وخروجهما في معاريض مختلفة ووجوه متباينة — وإن كان الغرض في الأصل واحداً — فليس هذا بما نحن بسبيله ، لأنه بمنزلة إعادة كلام واحد مرارا عدة . فإن تلك الإعادة لا تؤثر فيه حسناً ولا قبحاً ، وإن كانوا يريدون أن المعنى الذي يمكن أن يعبر عنه بالافاظ يسيره موجزة قد يحسن أن يعبر عنه بالافاظ طويلة . ليكون ذلك داعياً إلى فهم العامى والبلبد له . وتكون الإطالة في هذا الموضع خاصة أصح وأحد ، كما أن الوحي والإشارة في موضعهما أوفق وأحسن . فإننا لا نعلم ذلك ، لانا نذهب إلى أن المحمود من الكلام مادل لفظه على معناه دلالة ظاهرة ولم يسكن خافيا مستغلقاً ، كالمعاني التي وردت في شعر أبي الطيب . (٢)

ثم يصرح بأنه إذا كان الكلام الموجز لا يدل على معناه دلالة ظاهرة فهو عنده قبيح مذموم لا من حيث كان مختصراً ، بل من حيث كان المعنى فيه خافيا وأن كان يدل على معناه دلالة ظاهرة إلا أنها تخفى على البلبد والبعيد الذهن ، ومن لا يسبق خاطره إلى تصور المعنى . ولو كان الكلام طويلاً لجاز أن يقع لهم الفهم ، فليس هذا عندنا بموجبه أن يكون الإلهاب في موضع من المواضع أفضل من الإيجاز ، كما أن النقوش الغليظة في كثير من الصناعات لا تكون أحسن من النقوش طليقة . لأن تلك يدركها الضعيف البصر . ويتعذر عليه إدراك هذه ، ولو اعتبرنا هذا في الكلام وفهم البلبد له لا اعتبرنا ذلك في النقوش وإدراك الضعيف البصر لها ، وهذا فاسد . ويلزم من ذهب إلى اختيار العبارة عن المعنى بالالفاظ الكثيرة من حيث كان ذلك سبباً لفهم العوام ، ومن لا يسبق ذهنه إلى تصور المعنى أن يختار الالفاظ العامة المبتذلة على الالفاظ الفصيحة التي لم تكثر استعمالها العامة ولا ابتدئوها ، لأن علته في اختيار الطويل لأجل

(٢) سر الفصاحة ص ٢٤١ .

(٢) المرجع السابق ٣٤١ — ٢٤٢ .

فهمهم له قائمة في الالفاظ المتبدلة ، ولا خلاف أنهم إلى فهمها أقرب من فهم ما يقل ابتذالهم له . وهذا مما لا يذهب إليه أحد ولا التزمه ملزم (١) .

ويتضح من كلام ابن سنان أن هدفه هو أن يكون المعنى واضحاً غير مستغراق بحيث يفهمه الرجل العامى والبلد ، ومن لا يسبق خاطره إلى تصور المعنى أى بطيء الفهم . ويفضل أن يكون الكلام طويلاً حتى يقع لهم الفهم ، ثم يعود فيفضل الكلام المختصر ، ويمثل لذلك بالنقوش الغليظة في كثير من الصناعات لا تكون أحسن من النقوش الدقيقة .

ونراه يقسم دلالة الالفاظ على المعاني إلى ثلاثة أقسام : أحدها المساواة : وهي أن يكون المعنى مساوياً للفظ ، والثاني التذييل : وهو أن يكون اللفظ زائداً على المعنى وفاضلاً عنه ( وهو الاطناب ) .

والثالث الإشارة : وهو أن يكون المعنى زائداً على اللفظ أى أنه لفظ موجز يدل على معنى طويل على وجه الإشارة واللمحة .

ويذكر ابن سنان أن التذييل يصلح للمواقف الجامعة ، وبحيث يكون الكلام مخاطباً به عامة الناس ، ومن لا يسبق ذهنه إلى تصور المعاني ، والإشارة تصلح لمخاطبة الخلفاء والملوك ومن يقتضى حسن الأدب عنده التخفيف في خطابه وتجنب الإطالة فيما يتكلف سماعه . والمساواة التي هي الوسط بين هذين الطرفين — من الإشارة والتذييل — تصلح للوسط بين الطرفين اللذين هما الملوك وعوام الناس ، (٢)

ثم يقول : إن المختار في الفصاحة والبدال على البلاغة هو أن يكون المعنى مساوياً للفظ أو زائداً عليه . أى أن تدل الالفاظ القليلة على المعاني الكثيرة دلالة واضحة ظاهرة ، وألا يؤثر الإيجاز في المعنى فيجعله غامضاً ، ويحتاج في استنباطه إلى طرف من التأمل ودقيق الفكر .

ولاحظ ابن سنان أن الإيجاز يطلب في مواطن ويطلب الاطناب في مواطن أخرى .

ومن ذلك يتضح أن البلاغيين جميعاً متفقون في كلامهم عن الإيجاز والاطناب ، ولعل ابن سنان قد تأثر بالعسكري في قوله إن الإيجاز يطلب في مواطن ، ويطلب الاطناب في مواطن أخرى . وجعل بينهما المساواة .

وقد تابع ابن سنان الرمانى في تقسيمه الإيجاز إلى : إيجاز قصر ، إيجاز حذف . وجعل من الاطناب ( التذليل ) كما جعل الإشارة واللمحة الدالة من الإيجاز ، إذ هما لفظ موجز يدل على معنى طويل .

إلا أن ابن سنان يصرح بأن تعريفه للإيجاز أوضح من تعريف الرمانى له يقول : ويجب أن نحدد الإيجاز المحمود بأن نقول : هو إيضاح المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ ، وهذا الحد أصح من حد أبى الحسن الرمانى بأنه العبارة عن المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ . وإنما كان حدنا أولى لأننا قد احترزنا بقولنا - ايضاح - من أن تكون العبارة عن المعنى وإن كانت موجزة غير موضحة له ، حتى يختلف الناس في فهمه ، فيسبق إلى قوم دون قوم بحسب أقطابهم من الذهن وصحة التصور . فإن ذلك وإن كان يستحق لفظ الإيجاز والاختصار فليس بمحمود حتى يكون دلالة ذلك اللفظ على المعنى دلالة واضحة .<sup>(١)</sup>

ثم يورد ابن سنان عدة شواهد من الشعر والقرآن الكريم ليوضح بها معنى الإيجاز والاطناب ثم يتكلم عن تقسيمات إيجاز الحذف التى سبق أن ذكرها العسكري .





## التقديم والتأخير

تكلم ابن سنان عن التقديم والتأخير فقال : (١) ومن وضع الألفاظ موضعها ألا يكون في الكلام تقديم وتأخير ، حتى يؤدي ذلك إلى فساد معناه وإعراجه في بعض المواضع ، أو سلوك الضرورات حتى يفصل فيه بين ما يقيح فصله في لغة العرب كالصلة والموصول وما أشبههما ، ويستشهد على ذلك بما قاله الفرزدق في مدح إبراهيم بن اسماعيل خال هشام ابن عبد الملك :

وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حتى أبوه يقاربه

ففي هذا البيت من التقديم والتأخير . ما قد أحال معناه وأفسد إعراجه ، لأن مقصوده — وما مثله في الناس حتى يقاربه إلا مملكا أبو أمه أبوه . يعني هشاما لأن أبا أمه أبو المذحج .

ثم يذكر ما قاله الفرزدق أيضاً :

فليست خراسان التي كان خالد بها أسداً إذ كان سيفاً أميرها (٢)

ويقول إن جملة من التحويين قالوا : لأنه يمدح خالداً ويذم أسداً ، وكانا واليين بخراسان وخالد قبل أسد . وتقدير البيت : فليست خراسان بالبلدة التي كان خالد فيها سيفاً إذ كان أسداً أميرها . ويكون رفع أسد بكان الثانية وأميرها نعت له — وكان — في معنى وقع . أو يكون في — كان — ضمير الشأن ويكون أسد وأمرها مبتدأ وخبراً في موضع خبر الضمير . وقال أبو سعيد السمرقي : إن تقدير البيت عنده أن يجعل أسداً بدلاً من خالد ، ويجعله هو خالداً على سبيل التشبيه له بالأسد ، فكأنه قال : فليست خراسان التي كان بها أسد إذ كان سيفاً أميرها . ويجعل سيفاً خبراً لكان الثانية ويجعل أميرها الاسم ، وعلى التأويلين معاً فلا خفاء بفتح البيت والتعسف فيه ووضع الألفاظ

(١) سر الفصاحة ص ١٢٥

(٢) المرجع السابق ص ١٢٦ .

في غير موضعها ، والفرزدق أكثر الشعراء استعمالاً لهذا الفن حتى كأنه يعتمد عليه ويقصده ويعتقد حسنه .

ويرى عبد القاهر أن التقديم والتأخير باب كثير الفوائد ، جم المحاسن ، واسع التصرف ، بعيد الغاية ، لا يزال يفتر لك عن بديعه ، ويفضى بك إلى لطيفه ، ولا تزال ترى شعرا يروك سمعه ، ويلطف لديك موقعه ، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ، ولطف عندك أن قدم في شيء ، وحوّل اللفظ عن مكان إلى مكان ، (١) .

ويعيب عبد القاهر على من يهون من أمر التقديم والتأخير ، مكتفياً بأن يقال إنه قدم للعناية ، ولأن ذكره أهم ، من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية ، ولم كان أهم . وانهيهم ذلك قد صغر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم وهونوا الخطب فيه ، حتى إنك لترى أكثرهم يرى تتبعه ، والنظر فيه ضرباً من التكلف ، ولم ترظناً أزرى على صاحبة من هذا وشبهه (٢) .

ولاشك أن باب التقديم والتأخير من الأبواب التي تظهر بها مزية الكلام ويعلو بها أسلوب على أسلوب ، ويدو بها إعجاز القرآن الكريم ، ويرى عبد القاهر أنه ينبغي أن يعرف في كل شيء قدم في موضع من الكلام أن يعرف السر في تقديمه ، ويفسر وجه العناية به .

وعلى هذه الأسس مضى يعالج مسائل التقديم والتأخير ، وأول ما عالج من هذه المسائل الاستفهام بالهمزة (٣) ومعروف أن الهمزة تأتي في أول الكلام إما للاستفهام كقولك أفعلت ؟ أو للتقرير كقوله تعالى . وأأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم ، أو لمعنى آخر هو الإنكار أن يكون الفعل قد كان من أصله كما في قوله تعالى : . أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثاً . (٤)

(١) دلائل الإعجاز ص ١٣٧

(٢) دلائل الإعجاز ص ١٣٩

(٣) المرجع السابق ص ١٤١ ، وانظر عبد القاهر الجرجاني — أعلام العرب —

للككتور أحمد أحمد بدوي ص ١٤٠ - ١٤١ .

(٤) سورة الإسراء ( آية ٤٠ ) .

ومن التقديم والتأخير عند ابن سنان قول المرار بن سعيد الأسدي :  
صدت فأطولت الصدودَ وقَلَمًا وصالَ على طول الصدود يدوم<sup>(١)</sup>  
فالشاعر يريد أن يقول : وقلما يدوم وصال على طول الصدود .  
وقول المتنبي :

جفختُ وهم لا يخفون بها بهم شيمٌ على الحسب الاغر دابل  
فهو يريد جفخت — ( فخرت وتكبرت ) — بهم وهم لا يخفون بها .  
وفي هذا الصدد نرى ابن سنان يتعرض للكلام عن ( المقلوب ) فيقول :  
« ومن وضع الالفاظ موضعها الا يكون الكلام مقلوبا فيفسد المعنى ويصرفه  
عن وجهه ، ومن ذلك قول عمرو بن الورد العبسي :

فلو أني شهدتُ أبا سعاد غداة غدا لمهجته يفوقُ  
فديتُ بنفسه نفسي ومالي وما آلوك إلا ما أطيع<sup>(٢)</sup>  
فعروة يريد أن يقول : فديت نفسي بنفسه .  
ويذكر ابن سنان قول أبي الطيب :

وعذاتُ أهل المشق حتى ذقتهُ فمجبت كيف يموتُ من لا يشقُ  
ويصرح<sup>(٣)</sup> بأن بعض التقاد قد حمله على المقلوب وتقديره عنده : كيف  
لا يموت من يشق ؟ وقال غيره : إن الكلام جار على طريقته ، والمراد به :  
كيف تكون المنية غير العشق . أي أن الأمر الذي يقدر في النفوس أنه في أعلى  
مراتب الشدة هو الموت ، ولما ذقت العشق فعرفت شدته عجت كيف يكون  
هذا الأمر الصعب المتفق على شدته غير العشق ، وكيف يجوز ألا نعم علته حتى  
تكون منايا الناس كلهم به . وكان هذا أشبه بمراد أبي الطيب من حل الكلام  
على القلب .

(١) سر الفصاحة ص ١٢٧ .

(٢) المرجع السابق ص ١٢٨ .

(٣) المرجع السابق ص ١٣١ — ١٣١ .

ويناقش قوله تعالى : « ما إن مفاتيحه لتنوء بالعصبة أوى القوة » . (١)  
 فيقول : (٢) « إنما المراد بهذه الآية - والله أعلم - أن المفاصل تنوء  
 بالعصبة أى تميلها من ثقلها ، وقد ذكر هذا الفراء وغيره .

ويلاحظ ابن سنان ملاحظة دقيقة فيقول : « ومن طريف التفسير للشعر أن  
 يتأول ليقع الفساد فيه ، ولو حل على ظاهره كان صواباً صحيحاً ، وما أعرف  
 أعجب من حمل كافة المفسرين قول الفرزدق :

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَانِمِهِ أَعَزُّ وَأَطُولُ

على وجهين : أحدهما : أن يكون أعز وأطول بمعنى عزيزة طويلة ، والثاني  
 أعز وأطول من بيتك يا جرير . فيتعسفون في التأويل ، ومراد الشاعر أوضح  
 من أن يخفى ، وأشهر من أن يحجل ، وهو أعز وأطول من السماء التى ذكرها في  
 أول البيت ، وإنما جاء بها لهذا الغرض ، وهذا مبالغة في الشعر معرفة مستعملة  
 وليست بالمكروهة ولا الغريبة (٣) .

ولعل ذلك يوضح لنا أهمية التقديم والتأخير في الكلام .

(١) سور القصص ( آية ٧٦ ) .

(٢) سر الفصاحة ص ١٣١

(٣) المرجع السابق ص ١٣٣ - ١٣٤ .

# الفصل الخامس

نظرات نقدية



سبق أن ذكرنا في الفصول السابقة أن ابن سنان كان تحرره من تأليف كتابه هو معرفة حقيقة الفصاحة والحلم بمرما ، وشغل نفسه بالحديث عنها منذ فوائده كتابه حتى خواتمه ، ولكن هناك بعض الموضوعات تعرض لها ، وذكرها في ثانيا حديثه ، ووقف عندها وقفات قصيرة ، وقد أفردت لهذه الموضوعات فصلا لكي أتناولها بالعمق والتحليل ، وأطلقت عليها « نظرات نقدية » ، وسأتناول فيها كلامه عن النظم والنثر والفرق بينهما ، وألفاظ الشعر ، ولغة المهندسين والمتكلمين . وما يتعلق بالشعر من فوائده الفصائدي وحسن التخلص ، وأخيرا أشير إلى حديثه عن لزوم مالا يلزم في الشعر وأخذه على استأذنه أبي العلاء في ذلك .

وأبدأ بالكلام عن الشعر والفرق بينه وبين النثر .

## الفرق بين الشعر والنثر

### « ألفاظ الشعر ولغة المهندسين والمتكلمين »

عرف ابن سنان الشعر فقال : « أما حد الشعر فهو كلام موزون مقفى يدل على معنى ، وقلنا - كلام - يعلى على جنسه وقلنا - موزون - لفرق بينه وبين الكلام المتطور الذي ليس بموزون ، وقلنا مقفى - لفرق بينه وبين المؤلف الموزون الذي لا قوافي له وقلنا - يدل على معنى - لتحترز من المؤلف بالقوافي الموزون الذي لا يدل على معنى (١) » .

ويقول بأنه : « سمي شعرا من قولهم - شعرت - بمعنى فطنت ، والشعر الفطنة ، كأن الشاعر عديم قد غفل لتأليف الكلام ، وإذا كان هذا مفهوما فأقل ما يقع عليه اسم الشعر بيتان ، لأن التقفية لا يمكن في أقل منها ، ولا تصح في البيت الواحد ، لأنها مأخوذة من - قفوت الشيء - إذا تلوته ، وقد ذهب العروضيون إلى أن أقل ما يطلق عليه اسم الشعر ثلاثة أبيات ، وليس الأمر على ما ذهبوا إليه ، لأن الحد الصحيح قد ذكرناه ، وهو يدل على أن البيتين شعر ، فأما اعتلال بعضهم بأن البيتين قد يتفقان في كلام لا يقصد قائله الشعر ، ولا يتفق

ثلاثة أبيات فيما لا يقصد مؤلفه الشعر فاعتلال فاسد ، لأنه إن كان يريد بالبيتين مثل قول امرئ القيس :

فَمَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسَقَطِ الْآوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَجُومِلِ  
فَتَوْضَحَ فَاَلْمَرَّةَ لَمْ يَعْفُ رَسْمَهَا لَمَّا نَسَجَتْهُ مِنْ جَنُوبٍ وَشَمَالِ  
فذلك لا يتفق إلا في كلام يقصد به الشعر ، وإن كان يريد بالبيتين مثل ما استشهد به قول العامة - زمارة مليحة ، بقطعة صحيحة . فقد يتفق من هذا الجنس ثلاثة أبيات في كلام لا يقصد به الشعر ، فالذى ذكره دعوى لادليل عليها (١) .

ومن عرضنا لقول ابن سنان في تعريف الشعر يتضح لنا أنه يتفق مع القدامى والمحدثين في تعريف الشعر فعزى قدامة بن جعفر (ت ٣٢٧-هـ) يؤلف كتابه ، نقد الشعر ، مستلهما فيه كتاب أرسططاليس . يبدأ بتعريف الشعر فيقول : « إنه قول موزون مقفى يدل على معنى فقولنا : ( قول ) دال على أصل الكلام الذى هو بمنزلة الجنس للشعر ، وقولنا : ( موزون ) يفصله عما ليس بموزون ، إذ كان من القول موزون وغير موزون ، وقولنا : ( مقفى ) فصل بين ماله من الكلام الموزون قواف ، وبين مالا قوافى له ولا مقاطع ، وقولنا : ( يدل على معنى ) يفصل ما جرى من القول على قافية ووزن مع دلالة على معنى مما جرى على ذلك من غير دلالة على معنى ، (٢) »

ويعلق الدكتور ، مندور ، على تعريف قدامة للشعر فيقول : (٣) « إن هذا القول وإن لم تكن له علاقة بنظرية أرسطو في الشعر ، وتعريفه له بأنه « محاكاة الطبيعة ، إلا أنه تطبيق واضح لتعريفاته الشكلية التى تعتمد على المقولات .

وإذا كان ابن سنان قد عرف الشعر باللفظة ، والشاعر هو من فطن لتأليف الكلام نرى اسحق بن ابراهيم سليمان بن وهب يعرف الشاعر فى كتابه (البرهان فى وجوه البيان) قائلا : « الشاعر من شعر يشعر شعراً ، فهو شاعر . .

(١) - سر الفصاحة ص ٣٢٨ .

(٢) - نقد الشعر ص ١٥ .

(٣) - النقد المنهجي عند العرب ص ٦٣



ولما سمي شاعراً لأنه يشعر حق معاني القول وإصابة الوصف بما لا يشعر به غيره ، وكل من كان خارجاً عن هذا الوصف فليس بشاعر وإن أتى بكلام موزون مقفى . (١)

ويعرف ابن رشيق القانع بقوله : « سمي الشاعر شاعراً لأنه يشعر بما لا يشعر به غيره ، فإذا لم يكن عند الشاعر توليد معنى ولا اختراعه أو استطراف لفظ وابتداعه ، أو زيادة فيما أجهف فيه غيره من المعاني ، أو نقص عما أطاله سواه من الالفاظ ، أو صرف معنى إلى وجه عن وجه آخر كان اسم الشاعر عليه مجازاً لاحقة . ولم يكن له إلا فضل الوزن وليس بفضل عندى مع التقصير . » (٢)

ويتضح لنا من ذلك أن ابن سنان يتفق مع القدماء في تعريف الشعر والشاعر وبعد أن عرف الشعر أخذ يفرق بينه وبين النثر فيقول : « الفرق بين الشعر والنثر بالوزن على كل حال ، وطلقة في إن لم يكن المنشور مسجوعاً على طريق القوافي الشعرية ، والوزن هو التاليف الذي يشهد الذوق بصحته أو العروض ، أما الذوق فلازم يرجع إلى الحس ، وأما العروض فلأنه قد حصر فيه جميع ما عملت العرب عليه من الأوزان . ففى عمل شاعر شيئاً لا يشهد بصحته الذوق وكانت العرب قد عملت مثله يلقونه ذلك . كما ساع له أن يتكلم بلغتهم . فأما إذا خرج عن الحس ، وأوزان العرب فليس بصحيح ولا جائز ، لأنه لا يرجع إلى أمر يسوغه ، والفوق مقسم على العروض . فشكل ما صح فيه لم يلتفت إلى العروض في جوازه . ولكن قد يفسد فيه بعض ما يصح بالعروض على المعنى الذي ذكرناه . كالخافات المروية في أشعار العرب المذكورة في كتب العروض وهو الأصل الذي عملت العرب الأول عليه . وإنما العروض استقراء الأوزان حدث بعد ذلك بزمان طويل . » (٣)

فإذا كان ابن سنان يفرق بين الشعر والنثر بما يشتمل عليه من الأوزان والقوافي . إلى جانب الذوق والحس الذي يقدمه على العروض فإن النقاد في

(١) البرهان في وجوه البيان لايق وهب : تحقيق د . أحمد مطلوب والدكتور خديجة الحديثي - الطبعة الأولى - بغداد ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م ص ١٦١

(٢) العمدة ٧٤/١

(٣) سر الفصاحة ص ٣٢٩

المصور المتأخرة يرون في الشعر أموراً أخرى يعبرون عنها بالصورة والاختلاف حيناً . ويصفونها بالعاطفة والانفعال النفسى حيناً آخر . وأخيراً يجردون (١) الشعر من المنطق وما يمت للعقل ونظام تفكيره بصفة ، فإذا حاولوا تعريف الشعر رأيت تبايناً واختلافاً . ولم نجد لهم يستريحون أو يتفقون على تعريف جامع مانع .

وبما هو جدير بالذكر أن النقاد جميعاً يتفقون آخر الأمر إلى صورة الشعر من أوزان وقواف ، ويرون فيها الخاصية الواضحة التي لا غموض فيها . ولا إبهام . ثم يلجأون أخيراً إلى موسيقى الشعر فيرونها تزيد من انتباهنا وتضفي على الكلمات حياة فوق حياتها . وتجعلنا نحس معانيه كأنما تمثل أمام أعيننا تمثيلاً عملياً واقعياً ، هذا إلى أنها تهب الكلام مظهرًا من مظاهر العظمة والجلال . وتجعله مصقولاً مهذباً تصل معانيه إلى القلب بمجرد سماعه . وكل هذا مما ينير منا الرغبة في قراءته والشادة وترديد هذا الإنشاد مراراً وتكراراً .

ولعل هذه النظرة الحديثة هي نفس نظرة ابن سنان في تفضيله النظم على النثر فيقول : « وأما التفضيل بين النظم والنثر . فالذى يصلح أن يقوله من يفضل النظم أن الوزن يحسن الشعر . ويحصل للكلام به من الرونق ما لا يكون للكلام المنثور . ويحدث عليه من الطرب في إمكان التحنين والغناء به ما لا يكون للكلام المنثور . ولهذا العلة ساغ حفظه أكثر من حفظ المنثور . حتى لو اعتبرت أكثر الناس لم تجد فيهم من يحفظ فصلاً من رسالة غير القليل . ولا تجد فيهم من لا يحفظ البيت أو القطعة إلا البسير . ولولا ما انفرد به من الوزن الذى تميل إليه النفوس بالطبع لم يكن لذلك وجه ولا سبب » . (٢)

ونرى ابن طباطبغا العلوى يستهل كتابه بأن الشعر يفتقر عن النثر بوزنه وأنه لا بد له من طبع وذوق قبل الوقوف على عروضه (٣) .

ويذكر ابن سنان أن الشعر (٤) يدخل في جميع الأغراض كالنسيب ،

(١) موسيقى الشعر من ٩ - ١٠

(٢) سر الفصاحة ص ٢٣٩

(٣) عبار الشعر من ٣ .

(٤) سر الفصاحة ص ٢٤٠

والمدح والنم والوصف والعتاب ، والنثر لا يدخل في كل ذلك ، فالنسيب مثلا لا يحسن في غير الشعر وكذلك غيره من الأغراض ، وما صلح لجميع ضروب الكلام وصنوفه أفضل مما تقتصر على بعضه .

وأما أبو هلال العسكري فيميز الشعر من النثر ويفضله عليه لعدة أسباب (١) :

أولها : طول بقائه على أهوال الرواة ، وامتداد الزمان الطويل به ، وذلك لارتباط بعض أجزائه ببعض ، وهذه خاصة له في كل لغة ، وعند كل أمة ، وطول مدة الشيء من أشرف فضائله .

ثانيها : ومن يميز الشعر لتفاضته في الناس ، وبعد سيره في الآفاق ، وليس شيء أسير من الشعر الجيد ، وهو في ذلك نظير الأمثال .

وقد قيل : لا شيء أسبق لك الأسماع ، وأوقع في القلوب ، وأبقى على اللبالي والأيام من مثل سائر - وشعر نادر .

ثالثها : أنه ليس هناك شيء يقوم مقامه في المجالس الحافلة . والمشاهد الجامعة إذا قام به مئذ على رموس الأشهاد . ولا يفوز أحد من مؤلفي الكلام بما يفوز به صاحبه من العطايا الجزيلة . ولا يهتز ملك ولا رئيس لشيء من الكلام كما يهتز للشعر ويرتاح لسماعه .

رابعها : أن ألفاظ اللغة لا يؤخذ جزؤها وفصيحتها ، ولحظها وغريبتها من الشعر ، وكذلك الشواهد تنزع من الشعر . ولولاه لم يكن على ما يلبس من ألفاظ القرآن وأخبار الرسول عليه السلام شاهد .

خامسها : أننا لم نعرف ألقاب العرب وتواريخها وأيامها ووقائعها إلا من جملة أشعار العرب ، فالعصر ديوان العرب . وخزانة حكمتها . ومستبطن آدابها ومستودع علومها .

ثم يعود ابن سنان فيذكر أن النثر يعلم فيه أمور لا تعلم في النظم كالمعرفة بالمخاطبات وبينه الكتب والعهود والتقليدات . وأمور تقع بين الرؤساء والملوك يعرف بها الكتاب أمورها . ويطلع على خفي أسرارهم . وأن الحاجة إلى صناعة الكتابة ماسة . والاتفااع بها في الأغراض طاهر . ولاشعوفضل يستغنى عنه . ولا تقود ضرورة إليه . وإن منزلة الشاعر إذا زادت وتسامت لم يفل بها قدراً عالياً . ولا ذكراً جميلاً . والكتاب ينال بالكتابة الوزارة فادونها من رتب الرياسة . وصناعة تبلغ بها إلى الدرجة الرفيعة أشرف من صناعة لا توصل صاحبها إلى ذلك . وإن أكثر النظم إذا كشف وجد لا يعبر عن جد ولا يترجم عن حق . وإنما الحنق فيه الإفراط في الكذب . والغلو في المبالغة وأكثر النثر شرح أمور متيقنة ، وأحوال مشاهدة ، وما كثر فيه الجد والتحقيق أفضل مما كثر فيه المحال والتقريب . وقد ينسج الكلام فيما لا يخرج عن هذا الفن ، وهذه الجملة كافية في مثل هذا الموضع <sup>(١)</sup> .

ولعلنا نوافق ابن سنان على رأيه في تفضيل النثر على النظم . وذلك لأن النظم لا يعبر عن جد ، وأن الحنق فيه إفراط في الكذب . ونرى ابن رشيق القيرواني يؤكد ذلك فيقول <sup>(٢)</sup> :

أكثر الشعر قذبي على الكذب ، والاستحالة من الصفات الممتنعة ، والنعوت الخارجة عن العادات ، والالفاظ الكاذبة من قذف المحصنات ، وشهادة الزور وقول البهتان لاسم الشعر الجاهلي الذي هو أقوى الشعر وأفحله ، وليس يراد منه إلا حسن اللفظ وجودة المعنى ، هذا هو الذي سوغ استعمال الكذب ، وغيره مما جرى ذكره فيه . وقبل لبعض الفلاسفة <sup>(٣)</sup> فلان يكذب في شعره ، فقال : يراد من الشاعر حسن الكلام ، والصدق يراد من الانبياء . .

وبعد أن تحدث ابن سنان عن الشعر والنثر وفرق بينهما ذكر أنه يجب

(١) - سر الفصاحة ص ٣٤٠

(٢) الممددة ١٠/١

(٣) الصنائع ص ١٣٧ .

الاستعمال<sup>(١)</sup> في الشعر المنظوم والكلام المنثور من الرسائل والخطب الفاظ المتكلمين والنحويين والمهندسين ومعانيم والالفاظ التي يختص بها أهل المين والعلوم ، لأن الإنسان إذا خاض في علم ودكلم في صناعة وجب عليه أن يستعمل ألفاظ أهل ذلك العلم ، وكلام أصحاب تلك الصناعة . وبهذا شرف كلام أبي عثمان الجاحظ ، وكذلك أنه إذا كاتب لم يعدل عن ألفاظ الكتاب وإذا صنف في الكلام لم يخرج عن عبارات المتكلمين . فكأنه في كل علم يخوض فيه لا يعرف سواء ولا يحسن غيره .

ويستشهد على ذلك بما قاله أبو تمام :

مودة ذهب أثمارها شبة ومهة جوهر معروفها عرض<sup>(٢)</sup>

فالشاعر قد استعمل كثير من الجوهر والعرض ومما من ألفاظ المتكلمين .

ويقول الجاحظ : « إن لكل صناعة ألفاظا قد حصلت لأهلها . وفيصح بالمشكلم أن يفتقر إلى ألفاظ المتكلمين في خطبة أو رسالة أو في مخاطبة العوام والجار أو في مخاطبة أهله . . . أو في حديثه إذا حدث أو في خبره إذا أخبر . وكذلك من الخطأ أن يجاب ألفاظ الأعراب ، وألفاظ العوام ، وهو في صناعة الكلام داخل ، ولكل مقام حاله ، ولكل صناعة شكل ،<sup>(٣)</sup> . . . »

ويقول : « ولكل قوم ألفاظ حظيت عندهم ، وكذلك كل بليغ في الأرض وصاحب كلام منشور وكل شاعر في الأرض وصاحب كلام موزون فلا بد من أن يكون قد لهج وألف ألفاظا بأعيانها ليدبرها في كلامه ، وإن كان واسع العلم غزير المعاني كثير اللفظ<sup>(٤)</sup> . . . »

(١) سر الفصاحة ص ١٩٥ — ١٩٦

(٢) من لصيده له في التتبع والتتبع : النحاس الأصفر .

(٣) الميوان ٣/٣٦٨

(٤) المرجع السابق ٣/٣٦٦

وقد رد ابن الأثير على ما قاله ابن سنان فقال : « وهذا الذي أنكره ابن سنان هو عين المعروف في هذه الصناعة »<sup>(١)</sup>.

إن الذي تكرر هو الذي يشتهيه قلبي

وسأبين فساد ما ذهب إليه فأقول : « أما قوله إنه يجب على الإنسان إذا خاض في علم أو تكلم في صناعة أن يستعمل ألفاظ أهل ذلك العلم وأصحاب تلك الصناعة فهذا مسلم إليه ، ولكنه شذ عنه أن صناعة المنظوم والمنثور مستمدة من كل علم وكل صناعة لأنها موضوعة على الخوض في كل معنى ، وهذا لا ضابط له يضبطه ، ولا حاصر يحصره ، فإذا أخذ مؤلف الشعر ، أو الكلام المنثور في صوغ معنى من المعاني وأداه ذلك إلى استعمال معنى فقبي أو نحوي أو حسابي أو غير ذلك فليس له أن يتركه ويحيد عنه لأنه من مقتضيات ذلك المعنى الذي قصده ألا ترى قول أبي تمام في الاعتذار :

فإن يك جرم عن أوتك هفوة على خطأ مني فعذري على عدى

فإن هذا من أحسن ما يجيء في باب الاعتذار عن الذنب ، وكان ينبغي له على ما ذكره ابن سنان أن يترك ذلك ولا يستعمله حيث فيه لفظا خطأ والعمد اللتان هما من أخص ألفاظ الفقهاء ، وكذلك قول أبي الطيب المتنبى :

ولقيت كل الفاضلين كأنما رد الاله نفوسهم والاعصرا

لسقوانا لسق الحساب مقدما وأنى فذلك إذا أتيت مؤخرًا

وهذا من المعاني البديعة وما كان ينبغي لأبي الطيب أن يأتي في مثل هذا الموضع باللفظة فذلك التي هي من ألفاظ الحساب بل كان يترك هذا المعنى الشريف الذي لا يتم إلا بتلك اللفظة موافقة لابن سنان فيما رآه وذهب إليه وهذا عرض الخطأ وعين الغلط ، وأما ما أنكره على أبي تمام في قوله :

مودعة ذهب أثمارها شبه وهمة جوهر معروفها عرض

فإن هذا البيت ليس منكراً لما استعمل فيه من لفظي الجوهر والعرض اللتين هما من خصائص ألفاظ المتكلمين ، بل لأنه في نفسه ركيك لتضمنه لفظة الشبه فانها لفظة عامة وركيكة ، وهي التي أسخفت بالبيت بجملته ، ورب قليل أفسد كثيراً . وأما لفظنا الجوهر والعرض فلا عيب فيهما ولا ركاكة عليهما .

وهكذا يطل ابن الأثير مذهب إليه ابن سنان لأن صناعة المنظوم والمنثور مستمدة من كل علم ، فلا مانع فيها من استعمال ما تدعو إليه الحاجة من معاني العلوم . ولكنه يسلم له في أنه يجب على الإنسان إذا خاض في علم أو صناعة أن يستعمل ألفاظ أهلها .

ومن أطرف ماذكرة ابن سنان أنه حكى ، أن بعض المهندسين حضرته الوفاة فقال : يا عالماً بجنر الأصم ومحيط الدائرة ، لا تقبض روحى إلا على خط مستقيم وزوايا قائمة " "

وننتقل للحديث عن فوائده القصائد وحسن التخلّص .





## فواتح القصائد و حسن التخلص

تسلك ابن سنان في كتابه عن فواتح القصائد ، وذكر أن الابتداء فيها يحتاج إلى تحرز حتى لا يستفتح بلفظ محتمل ، أو كلام يتطير منه <sup>(١)</sup> .

فالقصيد ينبغي أن بتدى بأبيات شيقة محبة إلى النفس تشجع القارىء على قراءتها ، كما يجب تجنب الالفاظ والمعاني التي يتطير منها ، ويستشنع سماعها ، ويذكر ابن سنان ما رواه ذو الرمة حينما ألحد هشام بن عبد الملك قصيدته البائية فلما ابتدأها بقوله :

ما بال عينك منها الماء ينسكب      كأنه من كلِّ مفرية سربُ  
فقال هشام : بل عينيك ( وكانت عين هشام تدمع دائماً فظن أنه يعرض به ) . كما اسقشه ابن سنان بما رواه أبو نواس عندما أشد الفضل بن يحيى قصيدته :

. أربع البلى إن الخشوع لبادى      عليك وإني لم أخنك ودادى <sup>(٢)</sup>  
فقد تطير الفضل من هذا الابتداء ، فلما انتهى أبو نواس في القصيدة إلى قوله :

سلام على الدنيا إذا ما فقدتم      بنى برمك من رانحين وغاد  
استحك تطير الفضل بن يحيى ، ولم يمض الا أسبوع حتى نكسب بنو برمك وقتل جعفر بن يحيى .

ويقول ابن سنان إن بعض الناس يروى أن أبا عبادة ألحد يوسف بن محمد ابن يوسف الثغرى قوله :

---

(١) سر الفصاحة ص ٢١٥  
(٢) المرجع السابق ص ٢١٦ — ٢١٧

لك الويل من ليل تطاول آخره ووشك نوى حتى تزم أباعره  
فقال له يوسف : الويل لك والحرب ، والرواية المشهورة — له الويل —  
وهى أقرب وأصلح .

وإذا كنا قد تكلنا عن فرائح القصائد فلعل ذلك يجرنا إلى الحديث عن  
حسن التخصيص في الشعر ، يقول ابن طباطبا العلوى : أحسن الشعر ما ينتظم القول  
فيه انتظاماً ينسق به أوله مع آخره على ما ينسقه قائله ، فإن قدم بيتاً على بيت  
دخله الخلل كما يدخل الرسائل والخطب إذا نقض تأليفها ، فإن الشعر إذا أسس  
تأسيس فصول الرسائل القائمة بأنفسها ، وكلمات الحكمة المستقلة بذاتها والأمثال  
السائرة المرسومة باختصارها لم يحسن نظمها ، بل يجب أن تكون القصيدة كلها  
ككلمة واحدة في اشتباه أولها بآخرها نسجاً وحسناً وفصاحة وجزالة ألفاظ  
ودقة معان . وصواب تأليف . ويكون خروج الشاعر عن كل معنى يصنعه  
إلى غيره من المعاني خروجاً لطيفاً على ما شرطناه في أول الكتاب ، حتى تخرج  
القصيدة كأنها مفرغة إفراغاً كالاشعار التي استشهدنا بها في الجودة والحسن ،  
واستواء النظم ، لا تناقض في معانيها ولا وهى في مبانيها ولا تكلف في نسجها  
تقتضى كل كلمة ما بعدها ، ويكون ما بعدها متعلقاً بها مفتقراً إليها<sup>(١)</sup> .

ويقول ابن سنان<sup>(٢)</sup> ومن الصحة صحة النسق والنظم ، وهو أن يستمر في  
المعنى الواحد وإذا أراد أن يستأنف معنى آخر أحسن التخصيص إليه حتى يكون  
متعلقاً بالاول وغير منقطع عنه ، ومن هذا الباب خروج الشعراء من النسيب  
إلى المدح ، فإن المحدثين أجادوا التخصيص حتى صار كلامهم في النسيب متعلقاً  
بكلامهم في المدح لا ينقطع عنه ، فأما العرب المتقدمون فلم يكونوا يسلكون  
هذه الطريقة ، وإنما كان أكثر خروجهم من النسيب إما منقطعاً ، وإما منيباً  
على وصف الإبل التي ساروا إلى الممدوح عليها ، وما يستحسن من خروج المحدثين  
قول أبي عبادة البحرى يصف الروض :

(٣) عبار الشعر ص ١٢٦ وانظر البلاغة تطور وتاريخ ص ١٢٧ .

(١) — الفصاحة ص ٣١٥

شقائق يحملن الندى فكانه دموع التصان في خدود الخرائد  
 كأن يد الفتح بن خاقان أرفك تليها بتلك البارقات الرواعد  
 ويقول : ، ومن الخروج المنقطع قول أبي تمام :

لو رأى الله أن في الشيب فضلا جاورته الأبرار في الخلد شيئا  
 كل يوم تبدى صروف الليالي خلقاً من أبي سعيد غريباً<sup>(١)</sup>  
 وأمثال هذا للمتقدمين كثير .

ويرى أنه إذا ابتدئ بالمديح أو بنهه من الأغراض فالأحسن أن يكون  
 الابتداء دالاً على المعنى المقصود ، كما ابتداء أبو الطيب المتنبي قصيدته التي مدح  
 بها سيف الدولة واعتذر له عن ظفر الروم بمحيشه وقتلهم وأسرهم جماعة  
 منهم فقال :

غيري بأكثر هذا الناس ينخدع إن قاتلوا جنبوا أو حدثوا شجعوا  
 فالشاعر عرقد ابتداءً بفرضه من أول القصيدة .

ويقول ابن رشيق القهرواني : <sup>(٢)</sup> « وأولى بالشعر أن يسمى تخلصاً ما تخلص  
 فيه الشاعر من معنى إلى معنى ثم عاد إلى الأول وأخذ في غيره ثم يرجع إلى  
 ما كان فيه كقول التابغة الذبياني آخر قصيدة اعتذر بها إلى النعمان بن المنذر :

وكفكفت منى عبرة فرددتها إلى النحر منها مستهل وداعم  
 على حين عابت المشيب على الصبا وقلت المأ أصح والشيب وازع  
 ثم تخلص إلى الاعتذار فقال :

ولكن ما دون ذلك شاغل بمكان الشفاف يتغيبه الأصابع  
 وعهد أبي قابوس في غير كنه أتانى ودونى راكس فالقواجم

(١) مر النصيحة ص ٣١٧ .

(٢) المدة ١/١٥٨ .

ثم وصف حاله عندما سمع ذلك فقال :

فبت كأنى ساورتنى ضئيلة من الرقش فى أنيابها السم نافع  
يسد فى ليل التمام سليمها لحلى النساء فى يديه قمصافع  
تناذرها الراقون من سوء سمها تطلقه طورا وطورا تراجع  
فالشاعر قد وصف الحية والسليم الذى شبه به نفسه ماشاء ثم تخلص إلى  
الاعتذار الذى كان فيه فقال .

أتانى أبيت اللعن أنك لمتنى وتلك التى تستك منها المسامح  
ثم اطرده ما شاء من تخلص حتى انتهت القصيدة .

وتكلم صاحب خزانة الأدب عن حسن التخلص فقال : « هو أن يستطرد  
الشاعر المتمكن من معنى إلى معنى آخر يتعلق بمدح أو بتخلص سهل ، يختلصه  
اختلاساً رقيقاً ، دقيق المعنى بحيث لا يشعر السامع بالانتقال من المعنى الأول  
إلا وقد وقع فى الثانى لشدة الممازحة والالتئام والانسجام بينهما حتى كأنهما  
أفرغاً فى قالب واحد ، ولا يشترط أن يتعين التخلص منه بل يجرى ذلك فى  
أى معنى كان ، فان الشاعر قد يتخلص من نسيب أو غزل أو فخر أو وصف  
طلل بال أو ربيع خال أو معنى من المعانى يؤدى إلى مدح أو هجو أو وصف  
فى حرب ، أو غير ذلك ، ولكن الأحسن أن يتخلص الشاعر من الغزل  
إلى المدح ، (١) .

وقد فرق بين التخلص والاستطراد فقال : « إن الاستطراد يشترط فيه  
الرجوع إلى الكلام الأول ، أو قطع الكلام فيكون المستطرد به آخر كلامه  
والأمران معدومان فى التخلص فإنه لا يرجع إلى الأول ولا يقطع الكلام بل  
يستمر على ما يتخلص إليه ، وهذا النوع - أعنى حسن التخلص - اعتنى به  
المتأخرون دون القدماء ومن جرى مجراهم من المخضرمين ، ولكنه لم يفهم ،  
فإنهم أوردوا الوهم فى هذا الباب قوله :

إن البخيل ملوم حيث كان ولد يكن الكريم على علانه مرم  
وبعد أن ذكر الحموى هذا البيت قال (١) : « انظر إلى هذا العربي كيف  
أحسن التخلص من غير اعتناء بقيت واحد ، وهذا هو الضاية الفصوى عند  
المتأخرين الذين اعتنوا به ، وعلى كل تقدير فإن كلام العرب استنبط كل فر ،  
فإنهم ولادة هذا الشأن ، ولكنهم كانوا يؤثرون عدم التكلف . ولا يرتكبون  
من فنون البديع الا ما خلا من التصف وذلك قول أبي نواس وأجاد إلى الغاية .

وإذا جلست إلى المدام وشربها فاجمل حديثك كنه في الكأس  
وإذا نزعنا عن العزابة فليكن لله ذاك النزع لا للناس  
وإذا أردت مديح قوم لم تحي في مدحهم فامدح بن العباس

يعلق صاحب الحزاة على هذه الايات فيقول . « انظر هذه الايات ترى  
الشاعر يشب من شطره الاول إلى الثاني وثبة تدل على رشاقته وقوته وتمكنه  
في هذا الفن . »

فإذا أتقن الشاعر حسن التخلص والخروج من معنى إلى معنى خرجوا  
لطيفاً بدت القصيدة غاية في الجودة والحسن واستواء النظم .

وابن سنان قد تنبه إلى حسن الابتداء في القصيدة ، وطالب بالتحرز فيه ،  
واختيار الالفاظ التي لا ينطير منها ، وتجنب الالفاظ التي يستشنع سماعها ، إلى  
جانب ذلك حديثه عن حسن التخلص والخروج من معنى إلى معنى ، ولعلنا بذلك  
نكون قد ألقينا الضوء على فوائدها ، وما يجب أن تبدأ به القصيدة من  
ألفاظ ، وحسن التخلص في الملقى ، وننتقل إلى ظاهرة أخرى وهي اللزوم  
في الشعر .



## لزوم ما لا يلزم

لزوم ما لا يلزم ويسمى أيضاً الالتزام والاعانة والتضييق ، والتعديد ،  
والتضمن ، وسمى بالتضمن لتضمن القافية ما ليس يلزمها . ويسميه نقاد العرب  
القافية الغنية ، وجعلها عديم ناشئ عن ندرتها وأسماؤه كلها ناطقة بما يأخذ به  
صاحبه نفسه من عسر القيود ، وثقل المثونة ، وتحجير ما وسعه الله عليه ،  
وتكاف ما لو تجنبه ، لم تلحقه تبعه ، ولا أدركه عيب ، ولا وقع في قصور أو  
تقصير ، (١) .

والواقع أن معنى اللزوم هو أن يلتزم الشاعر في شعره أو النثر في نثره  
قبل حرف الروى من البيت أو الفاصلة من النثر ما ليس بلام في مذهب  
السجع . أى أن هذا الالتزام زيادة لا تتطلبها التقفية سواء أكانت في الشعر أم  
في النثر فلم توجد لاستظام بدونها ، ولم يقع عليه ضم بتركها ، ولكن جرى  
بها مبالغة في التناسب والتماثل وغلوا في الزين والتنميق (٢) :

ويقول ابن سنان : وقد التزم بعض الشعراء في القوافي إعادة ما لا يلزمه طلباً  
للزيادة في التناسب ، والإعتراف في التماثل كقول الخطيب .

ألا من لقب عارم النظرات      بقطع طول الليل بالوفرات  
إذا ما أثرياً آخر الليل اعتقت      كواكبها كالجرع منحدرات (٣)

فالشاعر قد التزم الرأى في جميعها قبل حرف الروى وهو غير لازمة .

ويذكر ابن سنان أن شيخه أبا الهلاء ذهب إلى أن قصيدة كثير عزة التي  
مطلوما :

(١) البلاغة الفنية ص ١

(٢) المرجع السابق ص ٢ -

(٣) سر الفصاحة ص ٢١١

خليل هذا ربع عزة فاعقلا قلو صيكا ثم ابكيا حيث حلت  
فالشاعر قد لزم اللام في جميعها ، فلما سأل ابن سنان أستاذه عن البيت الذي  
يروى فيها وهو :

أصاب الردى من كان يهوى لك الردى  
وجن اللواتى قلن عـرة جنت

فقال إن هذا البيت ليس من القصيدة .

ويقول ابن سنان : د كان على بن العباس الرومى يلتزم هذا كثيرا ، وهو  
موجود في شعره ، ونظم أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان شعره المعروف  
بلوم مالا يلزم على هذه الطريقة . وكذلك أكثر كلامه المنشور سلك فيه هذا  
المنهج <sup>(١)</sup> .

وعلينا بذلك قد اتضح لنا معنى اللزوم أو الالتزام في الشعر والنثر وقد  
استعمله كثير من الشعراء — كما ذكر ابن سنان — منهم الخطيب وكثير عزة ،  
والبحتري وابن الرومى . وأبو العلاء المعرى ، ونجمه بصورة أوضح في  
لومياته .

وقد أخذ ابن سنان عليهم ذلك فيقول : د وليس يغتفر للشاعر إذا نظم على  
هذا الفن لأجل ما ألزم نفسه مالا يلزمه شيء من عيوب القوافي ، لأنه إنما فعل  
ذلك طوعاً واختياراً من غير إكراه ولا إكراه . ونحن نريد الكلام الحسن على  
أسهل الطرق وأقرب السبل ، وليس بنا حاجة إلى المتكلف المطرح ، وإن ادعى  
علينا قائله أن مشقة نالته وتعباً مر به في نظمه ، <sup>(٢)</sup> .

ومن يقرأ لوميات أبي العلاء وينظر فيها لظرفه فنية من حيث الصياغة  
والتسيق يلاحظ أن جوانب كثيرة منها واهية ، إذا استغرقنا أبو العلاء

(١) سر الفصاحة ص ٢١٢ .

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة



بالتكوار حتى كاد أسلوبه أن يقط في غير موضع من مواضعها وإن كان قد وفق في بعض أبياتها . والواقع أن أبا العلاء شغل نفسه بعقد ولوازم غريبة في لومياته ، فهو يصعب على نفسه الممرات إلى شعره ، ويتقيد بلوازم يتبعها في صناعته . وقد قسم الدكتور شوقي ضيف<sup>(١)</sup> هذه اللوازم التي وردت في شعر أبي العلاء إلى نوعين : لوازم دائمة ، ولعل أهم هذه اللوازم ما أشار إليه أبو العلاء في مقدمة ديوانه إذ يقول : وقد تكلفت في هذا التأليف ثلاث كلف ، الأولى أنه ينظم حروف المعجم عن آخرها ، والثانية أنه يحى رويه بالحركات الثلاث وبالسكون بعد ذلك ، والثالثة أنه لزم مع كل روى فيه شيء لا يلزم من باء أو تاء أو غير ذلك من حروف ،<sup>(٢)</sup> .

وبجانب هذه اللوازم الدائمة كانت ترافقها لوازم عارضة<sup>(٣)</sup> تظهر من حين إلى حين وبصفة هذه اللوازم العارضة ما كان يخرج إليه أبو العلاء من تصنع لالفاظ الثقافات المختلفة من عروض ومحو وفقه ، ولعله أول من وسع استعارة الشعراء لاصطلاحات العلوم والفنون . ومن قبله كان المتنبي يتصنع لذلك ، ولكنه لم يسرف فيه إسراف المعري الذي ذهب بطرز شعره بألفاظ العلوم والفنون ، بل إننا لنراه يدخل مسائلها في آرائه ، وكأنه يريد منها الحجة والدليل على ما يذهب إليه من فكرة أو رأى ، وانظر إليه يستخدم العروض في التدليل على أفكاره فيقول :

بقائى الطويل وغبي البسيط وأصبحت مضطرباً كالرجز

وبما هو جدير بالذكر أن الشعراء قبل المعري كانوا يلتزمون رويًا واحدًا في شبرم<sup>(٤)</sup> أما هو فقد رأى ذلك شيئًا سهلاً . وهو يريد الصعوبة والتعقيد

(١) الفن والمذاهب في الشعر العربي ص ٣٩٧

(٢) المرجع السابق ص ٣٩٨

(٣) المرجع السابق ص ٤٠٣ .

فاشترط على نفسه أن ينظم على رويين ، وكأنه أحس بأن النظم لا يزال سهلاً ،  
فاخذ في التعقيد حتى انتهى الى الجناس بين أول البيت وآخره .

ومهما يكن من شيء فاللزوميات ليست ديواناً بالمعنى المألوف عند العرب  
لما فيها من الكلف والتكرار والضعف ، وقد تنبه المعري إلى ذلك وسماها في  
مقدمته لها تأليفاً ، ومرة أخرى سماها كتاباً ، ولعله قد استعار لها كلمة  
اللزوميات من كتب المناطقة لتدل على ما فيها من نسب ومعادلات بين الالفاظ  
والقوافي .

والالتزام على ثلاثة أقسام <sup>(١)</sup> :

الأول : التزام الحركة وحدها كقول ابن الرومي :

لما تؤذن الدنيا به من صروفها يكون بكاء الطفل ساعة يولد

ولإفها يسكب منها ولها لاوسع مما كان فيه وأرغد

إذا أبصر الدنيا استهل كأنه بما سيلاق من أذاها يهدد

فالشاعر قد النزم الفتح ( الحركة ) قبل حرف الروى وهو أل ( د ) في  
آخر الأبيات .

الثاني : التزام الحرف : وهو إما بحرف واحد ، وإما بحرفين وإما  
بثلاثة أحرف .

فأما التزام الحرف الواحد قوله تعالى ، أما اليتيم فلا تقهر ، وأما السائل  
فلا تقهر ، فالراء بمنزلة حرف الروى ، وبجى الهاء قبلها فى الفاصلتين ( لزوم  
ما لا يؤم ) لصحة السجع بدونها ، لو حولناه إلى سجع آخر فى غير القرآن  
السكريم نحو : فلا تقهر ولا تسخر .

وأما التزام الحرفين مثل قوله تعالى : ، والطور وكتاب مسطور ، فالتزم  
فيها الطاء والواو قبل حرف الراء .

ويكون الالتزام بثلاثة أحرف كقوله تعالى : « فاذا هم مبصرون ، وإخوانهم يمدونهم في الغي ثم لا يقصرون ، فقد التزم فيها الصاد والراء والواو قبل النون .

الثالثة التزام الحرف والحركة معا كقوله عبد الله بن الزبير يمدح عمرو بن عثمان بن عفان :

سأشكر عمراً ما تراخت منبتى      أبادى لم تمن وإن هى جلت  
فتى غير محجوب الفنى عن صديقه      ولا مظهر الشكوى إذا النعل زلت  
فتى غير محجوب الفنى عن صديقه      ولا مظهر الشكوى إذا النعل زلت  
رأى حلتى من حيث يخفى مكانها      فكأنت قذى عينيه حتى تجلت  
فالشاعر فى هذه الآيات قد التزم الحرف والحركة . فحرف الروى وهو ( التاء ) قد جاء قبله بلام مشددة مفتوحة <sup>(١)</sup> .

وبما تجدر الإشارة إليه أن اللزوم سمة شعرية ، ولدت مع الشعر ، وسائرته فى جميع عصوره ، وربما كثر فى شعر هذا وقل فى شعر ذاك . وكان يسميه ابن المعتز . « إعنات الشاعر نفسه فى القوافى وتكلفه من ذلك ما ليس له » <sup>(٢)</sup> . وهو نوعان :

منه المطبوع الجيد كقول أبى العلاء :

يقولون فى البستان للعين لذة      وفى الخمر والماء الذى غير آسن  
إذا شئت أن تلقى المحاسن كلها      ففى وجه من تهوى جميع المحاسن <sup>(٣)</sup>  
ومنه الردى كقول المعرى أيضاً :

بنتُ عن الدنيا ولا بنتُ لى      فيها ، ولا عرس ، ولا أختُ  
وقد تحملت من الوزر ما      تعجز أن تحمله البختُ <sup>(٤)</sup>

(١) البلاغة الفنية ص ٤ .

(٢) البديع ص ٧٤ .

(٣) البلاغة الفنية ص ٩ - ١٠ .

(٤) البخت : الأبل الغرامية

إن مدحوني ساءنى مدحهم وختل أنى فى الثرى سُخِثَ  
فالشاعر يريد أن يقول بأنه (مقطوع من شجرة) وقد عبر عن ذلك بهذه  
الآيات الرديئة للزومه فيها مالا يلزم .

ويقول ابن حنان : « وما يجب أن يعتمد فى القافية ألا تكون الكلمة إذا  
سكت عليها كانت محتملة لمعنى يقتضى خلاف ما وضع الشعر له ، مثل أن يكون  
مدحاً فيقتضى بالسكوت عليها وقطع الكلام بها وجها من الذم أو معنى يتطير  
منه الممدوح أو ما يجرى هذا المجرى » (١) .

ويجب ألا يعذب عن بالنا أن الزوم عمل فنى يعد من أشق صناعة الكلام  
مذهبا وأبعدها مسلسكا ، وقد ذكر ذلك ابن الأثير فى كتابه صراحة ، (٢) .  
وقد ورد الزوم كثيرا فى القرآن الكريم ، وأشار إلى ذلك الحوى فى  
خواتمه (٣) ، وخالفه فى ذلك رأى ابن الأثير .

---

(١) سر الفصاحة ص ٢١٤ .

(٢) المثل السائر ص ١٦٣ .

(٣) خزانة الأدب ص ٥٣ .

## الخاتمة



## الخاتمة

حاولت في الصفحات السابقة أن أقدم دراسة وتحليلاً لكتاب «سر الفصاحة» لابن سنان الخفاجي : ولست أزعم أني قد أعلت بجديد خارق في هذا البحث ، وكل ما في الأمر أنه تأني لي أن أنعم النظر في حياة رجل أمهته الدراسات البلاغية على الرغم من أفكاره التي أصبحت أصولاً ثابتة إلى يومنا هذا .

وقد مهدت لذلك بمدخل تحدثت فيه عن حياة ابن سنان وثقافته وآثاره . وفيه انضح لنا أنه ابن أحد الاشراف ممن كانوا ينزلون بعزاز من أعمال حلب ، وكان واسع الثقافة . أخذ العلم والأدب عن علماء عصره وفي مقدمتهم أبو العلاء المعري .

وكان شاعراً بارعاً ، من الشعراء الذين عنى البارودي بالاختيار من أشعارهم وكان يرى رأى الشيعة . وكثيراً ما كان يصور هذا الجانب العقيدى في شعره . وقد ولاه الأمير محمود بن نصر بن صالح بن مرداس على قلعة عزاز . إلا أن ولامه للدولة الفاطمية الشيعية جعل الأمير محمود بن نصر يفكر في الخلاص منه . وكان ذلك على يد وزيره أبي نصر بن النحاس سنة ٦٦٦ للهجرة .

وقد وضحت سيرة هذا الرجل بعد بحث طويل في كتب التاريخ والطبقات ، وتحدثت عن الكتب البلاغية قبله للتعرف على جهوده وإضافاته في البلاغة . مشيراً إلى ما بلغه العرب في الجاهلية من مرتبة رفيعة في البلاغة والبيان ، ومصوراً ما كان في عصر بني أمية من الخطابة بجميع ألوانها من سياسية ، وحفلية ، ووعظية ، وما كان من الأسواق الأدبية ، كالمربد والكناسة . . . إلى أن يأتي العصر العباسي الأول . . . فنرى كثيراً من الفرس والموالي قد أتقنوا العربية وحذقوها ، واتخذوها لسانهم في التعبير عن عقولهم وأخذت تولف في البلاغة كتب مختلفة في مقدمتها كتاب «طبقات الشعراء» لابن سلام الجهمي (ت ٢٢٢٠ للهجرة) ، وقد جمع فيه كل ما عرف قبله من نظرات نقدية متنوعة . إلى جانب المصطلحات النقدية التي كثر تداولها بين النقاد .

ويؤلف ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) كتابه «الشعر والشعراء»، وتحدث فيه عن الشعراء وأزمانهم وأقدارهم وأحوالهم في شعرهم وقبائلهم . ثم عرضت لابن المعتز (ت ٢٩٦ هـ) ، وهو أول من صنف في البديع كتابا ، أثبت فيه أن البديع موجود من قديم في القرآن الكريم والحديث الشريف ، وكلام الجاهليين والإسلاميين . ويأتي قدامة بن جعفر (ت ٣٢٧ هـ) بكتابة «نقد الشعر» ، وقد تمثل كل ما كتب قبله في مباحث البلاغة عند الجاحظ وابن المعتز وغيرهما من سابقه .

إلى جانب ذلك ، كان هناك دراسات نقدية لبعض المتكلمين الذين بحثوا مباحث واسعة في إعجاز القرآن ، من حيث بيانه وبلاغته على نحو ما اتضح في رسالة «النكت في إعجاز القرآن» ، لعلي بن عيسى الرمازي (ت ٣٨٦ هـ) وهو أحد أعلام المعتزلة في عصره . وقد قسم البلاغة إلى ثلاث طبقات : عليا ، ووسطى ، ودنيا . فالعليا هي بلاغة القرآن الكريم ، والوسطى والدنيا بلاغة البلغاء حسب تفاوتهم في البلاغة .

ويلاحظ في هذه الفترة امتزاج كتب النقد بالبلاغة ، إذ دارت في مجلتها على البحث في معاني الشعراء والفاظهم ، ومهارتهم في استخدام فنون البديع ، وخير ما يصور ذلك كتاب «عيار الشعر» لابن طباطبا العلوي (ت ٣٢٢ هـ) وأهم بحث عنده هو التشبيه ، إلا أنه نبه إلى فكرة الوحدة العضوية في القصيدة .

أما الآمدي (ت ٣٧١ هـ) فيعقد موازنة واسعة بين أشعار أبي تمام والبحرئى . وما يتصل بها من المعاني والصور اليبانية والبلاغية ، ويفصل القول في الاستعارة القبيح منها والحسن خاصة عند الشاعرين .

ويأتي بعد ذلك كتاب الواسطه بين المتنبي وخصومه للفاضل علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت ٣٩٢ هـ) ، ونستطيع أن نلخص المنهج الذي اتبعه الجرجاني في جملة واحدة . وهو : أنه رجل يقيس على الأشباه والنظائر ، وعلى هذا الأساس بنى معظم وساطته ، وقد قدم لبحثه بأغلاط الشعراء ، قدماء



ومحدثين في الفاظهم ومطالعتهم ، ثم تحدث بعد ذلك عن البديع ووجوهه  
وصوره مبتدئا بالاستعارة .

ومن الكتب التي صفت في القرن الرابع الهجري كتاب « الصنائع » ،  
لابي هلال العسكري ( ت ٤٣٣ هـ ) وقد افتتحه بمقدمة نوه فيها بعلم البلاغة  
وأنه ضروري لفهم إعجاز القرآن الكريم ، وقسمه إلى عشرة أبواب .

ثم تأتي محاولة أخرى هي كتاب « إعجاز القرآن للباقلاني » ، ( ت ٤٠٣ هـ )  
وهو من أعلام المتكلمين الأشعرية ، وفيه يرد على مطاعن الملاحدة في أسلوب  
الذكر الحكيم ، مبينا أن الحاجة إلى الحديث وإعجاز القرآن أمر من الحاجة  
إلى المباحث اللغوية والنحوية .

أما القاضي عبد الجبار ( ت ٤١٥ هـ ) فاضى قضاء الدولة البويهية بإيران  
وأكبر أعلام المعتزلة في عصره ، فيعرض في كتابه لإعجاز القرآن لرأى أبي  
هاشم الجبائي في الفصاحة ، يفضل بها بعض الكلام على بعض معقبا عليه ،  
ثم يعرض رأيه الخاص في الموضع الذي يقع به التفاضل في فصاحة الكلام .

وبعد أن تعرضت للكلام عن الكتب البلاغية قبل ابن سنان ، أفردت  
مبحثا خاصا للكلام عن الكتب البلاغية في عصره ، وأشارت إلى أن ابن سنان  
الخفاجي قد عاصر عليين من أعلام البلاغة هما ابن رشيق القيرواني ( ت ٤٦٣ هـ ) ،  
وعبد القاهر الجرجاني ( ت ٤٧١ هـ ) . وانتهت إلى أن مباحث ابن رشيق  
تختلف في مضمونها عن مباحث عبد القاهر ، وأن مباحثهما تختلف في وضوح  
عن مباحث ابن سنان ، مما يؤكد أن أحدا منهم لم يطلع على عمل الآخر ،  
وأن كلا منهم اتجه بعمله إلى إعجاز خاص ، . فكتاب ابن رشيق « العمدة » ،  
تكلم عن صناعة الشعر ونقد ، وترجع دفته إلى جمعه للآراء المتقابلة في  
البلاغة والنقد . أما عبد القاهر فهو أول من وضع علم المعاني ، وقسم علوم  
البلاغة إلى المعاني والبيان والليبيغ ، ونظم علم البيان إلى أمثله التي تداولتها  
كتب البلاغة من بعده .

وقصر ابن سنان كتابه على الفصاحة والبلاغة ، وتكلم عن الاصوات والحروف .

وقد جعلت الدراسة بعد ذلك في خمسة فصول ، تناولت في أولها تحليل كتاب سر الفصاحة . موضحاً مواده ، ومصادره ، وانتهيتُ إلى النتائج الآتية :  
أولاً : أن كتاب « سر الفصاحة » ، في مجموعة كتاب في البلاغة .  
ثانياً : أن ابن سنان أراد بحث الفصاحة والبلاغة للتعرف على فصاحة القرآن الكريم .

ثالثاً : أن الفصاحة عنده صفة للفظ دون المعنى ، لأن الكلام أصوات قبل يكون مجرد معان قائمة في الذهن ، ومن هنا وجب تفصيل القول في الاصوات وإقسامها ، وصلة الفصاحة بتوافقها وتلازمها ، وشروط التلازم وخصائصه ، وما يتصل بها من أمور أخرى متعلقة باللفظ .

رابعاً : أنه تكلم عن اللفظ المفرد والمركب ، وجعل لكل منهما صفات يبغي توافرها ، وبعضها مشترك بينهما .

خامساً : أنه اشترط البيان والوضوح ، ولم يمل إلى الغموض ، ورأينا ذلك واضحاً عند حديثه عن فنون المعاني والبديع التي بين دفتي الكتاب .

سادساً : أن الكتاب عالج فنون البلاغة والبديع في ثانيا حديثه عن سر الفصاحة إذ هي عنده تشمل حسن اللفظ ، وحسن المعنى ، وقد أثر ذلك في علماء البلاغة الذين جاءوا بعده ، ونخص منهم ضياء الدين بن الأثير .

سابعاً : أن « سر الفصاحة » ، به عيب كبير في الأساس الذي قام عليه ، وخلل ظاهر في ترتيب أبوابه ، وخطأ ملبوس في توزيع موضوعاته على هذه الأبواب .

ويؤخذ على ابن سنان كثرة أحكامه المطلقة ، والتعميم في قضاياها ، كبنائه الفصاحة في اللفظة المفردة على التباعد بين مخارج الحروف .

أما الفصل الثاني فقد درست فيه الفصاحة والبلاغة في الكتاب مصوراً ما بينهما من فروق ، ولما يبنى للفصاحة الكلمة والكلام من شروط ، وأيضاً ما يبنى للبلاغة من الملازمة بين الكلام ومقتضى الحال . وانتهيت إلى أن ابن سنان هو بحق أول من فرق بينهما واضحاً بين الفصاحة والبلاغة . وعنه أخذ ذلك ابن الأثير في ، مثله السائر ، ومن تلاه من البلاغيين المتأخرين ، الذين جعلوا الحديث فيها مقدمة للكلام في علوم البلاغة على نحو ما يوضح عند الخطيب القزويني .

وفي الفصل الثالث بحثت القرون البيانية في الكتاب ومعالجتها لها . وهي التشبيه ، والمجاز والاستعارة ، والكناية . وفيه وقفت عند تقسيم القدماء للتشبيه فبدأ أنه نوع من الآلية أو الشكابة ، فالتشبيه يقسم كما تقسم الجملة في النحو ، ولسنا بحاجة إلى ذلك في واقع الأمر ، إذا كنا ندرس التشبيه من حيث قيمته البلاغية .

ونرى أن ابن سنان يقسم الكلام المفيد إلى قسمين : حقيقة .. ومجاز : فاللفظ الموصوف بأنه حقيقة هو ما أراده به ما وضع لافادته ، والمجاز هو اللفظ الذي أراده به ما لم يوضع لافادته . ولعل هذه أول مرة يوضح فيها تعريف واضح للحقيقة والمجاز . وإن كنا نجد له جذوراً عند الجاحظ . ويلاحظ أن ابن سنان لم يتناول الكلام بشيء من التفصيل والشرح وذكر أمثلة للحقيقة والمجاز - على الرغم من تصريحه بذلك - حتى يسهل فهمهما .

ويقسم ابن سنان الكناية إلى قسمين : حسنة .. وبييعة . وقد تأثر به ابن الأثير في هذا التقسيم ، وقسمها إلى ما يحسن استعماله ، وما لا يحسن . . إلا أن البلاغيين المتأخرين أكثروا من التفسيرات المتداخلة للكناية ، ويخيل إلى أن هدفهم من ذلك هو كثرة الالتباس وتعددتها ، وكان حسبهم أن يقولوا أن الكناية قد تكون واضحة أو خفية ، وقد تكون حسنة أو قبيحة بدلاً من تلك التفسيرات المنطقية . وأرى أنه نعود إلى تقسيم ابن سنان وابن الأثير فنقسمها إلى حسنة وقبيحة ، أو إلى ما يحسن استعماله وما لا يحسن ، ونضع لها بعض القواعد

والاصول ، وبذلك نخلص البلاغة من كثرة التقسيمات ، واضطراب المصطلحات  
ومداخلها واختلاف البلاغيين فيها .

فالكناية لون من ألوان الخيال . ووسيلة من وسائل التعبير ، ولعل ما كتبه  
ابن الاثير في كتابيه ، الجامع الكبير ، والمثل السائر ، عن الكناية ما يغنى .  
فقد جعل لهذا الفن روحا ، وبعث فيه حياة ، فإذا بالكناية صور متحركة ،  
وإذا بالامثلة توحى بكل بديع عجيب ، ولبت المتأخرين استفادوا مما كتبه ابن  
سنان وابن الاثير عن الكناية ، وتركوا ما كتبه السكاكي والقزويني  
وراء ظهورهم .

وقصرت الفصل الرابع على الفنون البديعية والاسلوبية . مبينا ما تنأثر في  
الكتاب من المحسنات اللفظية والمعنوية ، والخصائص الاسلوبية ، وقسمت  
الفنون البديعية إلى قسمين : محسنات لفظية ، ومحسنات معنوية ، وهى المحسنات  
التي تعرض لها ابن سنان في كتابه ، أما الخصائص الاسلوبية فهى الإيجاز  
والاطناب وقد جعلهما ابن سنان من شروط الفصاحة والبلاغة ، وذكر أن  
الإيجاز يطلب في مواطن ، ويطلب الاطناب في مواطن أخرى . ثم نراه  
يقسم دلالة الالفاظ على المعانى إلى ثلاثة أقسام : أحدها المساواة : وهى أن  
يكون المعنى مساويا للفظ

والثانى التذييل : وهو أن يكون اللفظ زائداً على المعنى وفاضلا عنه  
، وهو الاطناب .

والثالث الإشارة وهى أن يكون المعنى زائداً على اللفظ ، أى أنه لفظ  
موجز يدل على معنى طويل على وجه الإشارة واللمحة .

ثم يتكلم عن التقديم والتأخير ، فيرى أن من وضع الالفاظ موضعها  
لا يكون في الكلام تقديم وتأخير حتى يودى ذلك إلى فساد معناه وإعراجه  
في بعض المواضع ، أو سلوك الضرورات حتى يفصل فيه بين ما يوجب فصله في

لغة العرب كالصلة والموصول وما أشبههما ، ثم يتعرض هنا للحديث عن المقارب الذى يفسد المعنى ويصرفه عن وجهه .

وفى الفصل الخامس صورت نظرات ابن سنان النقدية فى تضاعيف كتابه وقسمته إلى ثلاثة مباحث : تكلفت فى أولها عن الفرق بين الشعر والنثر والفاظ الشعر ، ولغة المهندسين والمتكلمين . وفيه يعرف ابن سنان الشعر بأنه كلام موزون مقفى يدل على معنى ، وأقل ما يقع عليه اسم الشعر بيتان ، لأن التقفية لا يمكن فى أقل منهما ، ولا تصح فى البيت الواحد .

وانتهيت إلى أن ابن سنان يتفق مع القدماء والمحدثين فى تعريف الشعر والشاعر . ثم يفرق بين الشعر والنثر بما يشتمل عليه من الأوزان والقوافى ، إلى جانب الذوق والحس الذى يهتده على المروض ، ويفضل النظم على النثر معاملا لذلك بعدة أسباب منها : أن النظم لا يعبر عن جد ، وأن الخندق فيه إفراط فى الكذب

وبعد ذلك يذكر ابن سنان أنه يجب ألا يستعمل فى الشعر المنظوم والكلام المنشور من الرسائل والخطب الفاظ المتكلمين والنحويين والمهندسين ومعانيهم والالفاظ التى يختص بها أهل الفن والعلوم . ويتابع فى ذلك ما قاله الجاحظ من أن لكل صناعة ألفاظا قد حصلت لأهلها ، وقبيح بالتكلم أن يفتقر إلى ألفاظ المتكلمين فى خطبة أو رسالة أو فى مخاطبة العوام والجار أو مخاطبة أهله إلا أن ابن الأثير ينكر عليه ذلك ويبين فساد رأيه .

وعقدت المبحث الثانى من هذا الفصل للحديث عن فوائده القصائد ، وحسن التخلص ، وقد ذكر ابن سنان فى الابتداء فى القصائد يحتاج إلى تحرر حتى لا يستفتح بلفظ محتمل أو كلام يتطير منه . وانتهيت إلى أن القصيدة يجب أن تستفتح بأبيات شقيقة محبة إلى النفس تشجع القارئ على الاستمرار فى قراءتها . ثم أشرت إلى أنه يجب على الشاعر أن يخرج من كل معنى يصنعه إلى غيره من المعانى خروجاً طليحاً حتى ينتظم القول انتظاماً يفسق به أوله مع آخره ، وحتى يخرج القصيدة كلها كأنها مفرغة إفراغا ، لا تناقض فى معانيها ،

ولا وهمى في مبانها ، ولا تكلف في نسجها ، تقتضى كل كلمة ما بعدها ، ويكون ما بعدها مفتقرا إليها .

وفرت بين التلخيص والاستطراد . فالاستطراد يشترط فيه الرجوع إلى الكلام الأول أو قطع الكلام فيكون المستطرد به آخر كلامه ، والأمران معدومان في التلخيص فإنه لا يرجع إلى الأول ، ولا يقع الكلام بل يستمر على ما يتخلص إليه .

أما المبحث الثالث والآخر فقد قصرته للحديث عن لزوم مالا يلزم وهو أن يلتزم الشاعر في شعره أو الناثر في نثره قبل حرف الروى من البيت أو الفاصلة من النثر ما ليس بلازم في مذهب السجع ، أى أن هذا الالتزام زيادة لا تتطلبها التقفية سواء كانت في النظم أم في النثر ، فلو لم توجد لاستقام بدونها ولم يقع عليه ضميم بتركها . وأشارت إلى أن ابن سنان أخذ على كثير من الشعراء ذلك منهم : الخطيئة ، وكثير عزة ، والبحتري ، وابن الرومى ، وأستاذه أبو العلاء فيقول : « وليس يفتخر للشاعر إذا نظم على هذا الفن لأجل ما ألزم نفسه مالا يلزمه شيء من عيوب القوافي ، لأنه إنما فعل ذلك طوعا واختياراً من غير الجاء ، ولا إكراه ، ونحن نريد الكلام الحسن على أسهل الطرق ، وأقرب السبل ، وليس بنا حاجة إلى التكلف المطروح ، وإن ادعى علينا قائلة أن مشقة ناله وتعباً مر به في نظمه ، <sup>(١)</sup> . وبذلك نرى ابن سنان بما حكاه المحدثين في قولهم أنهم يتعبون في البحث عن تلك المعانى .

• • •

ومن هذا البحث نرى أن ابن سنان عالم يحكم عقله <sup>(٢)</sup> ، وليس ناقداً يحكم ذوقه ، وخبرته بالنصوص ، وتلمسه لأسرار الجمال فيها . وإن كنا لا ننفى جهده في الكتاب ، ولا ننكر فضله في أنه وضع بكتابه الأساس العلمى لاتجاه

(١) سر الفصاحة ص ٢١٢ .

(٢) أنظر تاريخ النقد العربى ( من القرن ٥ - ١٠ الهجرى ) ص ٢٦٢ .

أصحاب البديع ، وأنه ترك لنا أفسكاراً في الفصاحة والاصوات هي أصول  
ثابتة حتى الآن .

وبعد أن انتبهنا من دراستنا لابن سنان البلاغي ، أرجو أن نوفق في  
دراسته كشاعر حتى يتم تصوير شخصيته وجهوده في البلاغة والأدب .

والله الموفق والمعين





# المصادر والمراجع

## أولا : المصادر

- ١ - الآمدى . الموازنة بين أبي تلمم والبهنرى ط . الجوانب ١٢٨٧ هـ .
- ٢ - ابن الأنبر : المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر - القاهرة ١٢٨٢ هـ .  
الجامع الكبير في خاتمة المنظوم من الكلام والمنثور - ط . المجمع  
العلمي العراقي ١٣٧٥ هـ - ١١٩٥٦ م .
- ٣ - ابن تفرى بردى : النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة - ط .  
دار الكتب المصرية - القاهرة ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م .
- ٤ - ابن تيمية : الإيمان - الطبعة الأولى - ط . مطبعة السعادة - القاهرة  
١٣٢٥ هـ .
- ٥ - ابن جنى : سر صناعة الاعراب - الطبعة الأولى - ط . الحلبي  
١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م .
- ٦ - ابن حجة الحموى : خزانة الأدب و غاية الأرب - القاهرة ١٢٩١ هـ .
- ٧ - ابن خلكان : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - الطبعة الأولى -  
ط . نهضة مصر ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م .
- ٨ - ابن رشيق القيرواني : العمدة في صناعة الشعر ونقده - الطبعة الأولى  
ط . أمين هندية .
- ٩ - ابن سنان الحفاجى : سر الفصاحة ، تحقيق عبد المتعال الصميدى -  
ط . أولاد صبيح - القاهرة ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣ م .

- ١٠ - ابن سينا : تلخيص الخطابة - ط . وزارة الترييه والتعليم - القاهرة .
- ١١ - ابن شاذكر الكتبي : فوات الوفيات - ط . بولاق ١٢٩٩ هـ .
- ١٢ - ابن طباطبا العلوى : عيار الشعر . نشر المكتبة التجارية - القاهرة ١٩٥٦ م .
- ١٣ - ابن العديم : زبدة الحلب فى تاريخ حلب - تحقيق سامى الدهان - ط . المعهد الفرنسى للدراسات العربيه - دمشق ١٣٧٠ هـ ١٩٥١ م .
- ١٤ - ابن الهاد : شذرات الذهب فى أخبار من ذهب . القاهرة ١٣٥٠ هـ .
- ١٥ - ابن المعتز : البديع . نشر كراتشكوفسكى - ١٩٣٥ .
- ١٦ - ابن منظور : لسان العرب - ط . دار الصاوى ١٣٥٥ هـ .
- ١٧ - ابن النديم : الفهرست - نشر المكتبة التجارية - القاهرة ١٣٤٨ هـ . ١٩٢٩ م .
- ١٨ - ابن وهب : البرهان فى وجود البيان - تحقيق الدكتور أحمد مطلوب والدكتور خديجة الحديثى . الطبعة الاولى - بغداد ١٣٨٧ هـ ١٩٦٧ م .
- ١٩ - أبو الفرج الأصفهاني : الاغانى - ط . دار الكتب المصريه - القاهرة .
- ٢٠ - الباخرزى : دمية القصر وعصرة أهل المصر .
- ٢١ - الباقلانى : إعجاز القرآن - تحقيق السيد أحمد صقر - ط . دار المعارف ١٣٧٤ هـ ١٩٥٤ م .
- ٢٢ - الجاحظ : البيان والتبين . ط . لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة .
- الحبوان - ط . الحلبي . ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٨ .
- ٢٣ - الجرجاني (عبد القاهر) : دلائل الإعجاز - تعليق وشرح محمد عبد المنعم خفاجى - نشر مكتبة القاهرة - الطبعة الاولى ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م .

أسرار البلاغة : تعليق وشرح محمد عبد المنعم خفاجى . نشر مكتبة القاهرة  
الطبعة الاولى ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

٢٤ - المرجانى ( على بن عبد العزيز ) : الوساطة بين المتنبي وخصومه -  
ط . الحلبي . القاهرة .

٢٥ - الرماني : التنكت في إعجاز القرآن - ط . دار المعارف بمصر -  
( ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ، حققها وعلق عليها :  
الاستاذ محمد خلف الله . واللهكتور محمد زغلول سلام ) .

٢٦ - السبكي : طبقات الشافعية الكبرى . الطبعة الاولى ط . المطبعة  
الحسينية المصرية . ١٣٢٤ هـ .

٢٧ - السمعاني : الانساب - ط . بيروت ١٩١٢ م .

٢٨ - اصولى : أخبار أبى تمام . ط . لجنة التأليف والترجمة والنشر  
١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م .

٢٩ - قدامة بن جعفر : جواهر الالفاظ . ط . مطبعة السعادة - القاهرة -  
١٩٣٢ م .

نقد النثر : المنسوب خطأ لقدامة . ط . لجنة التأليف  
والترجمة والنشر ١٩٣٨ م .

نقد الشعر : تحقيق كمال مصطفى . نشر مكتبة  
الخانجي بمصر ومكتبة المتنبي بغداد ١٩٦٣ م .

٣٠ - القزويني : الإيضاح في علوم البلاغة - ط . مطبعة السنة المحمدية -  
القاهرة .

٣١ - المرزبانى : الموشح ( مأخذ الطلاب على الشعراء في عدة أنواع من  
صناعة الشعر ) . تحقيق على محمد الجاوى . ط . دار نهضة مصر ١٩٦٥ م .

٣٢ - ياقوت : معجم الادباء - ط . دار المأمون . القاهرة ١٩٣٦ م .

## ثانياً : المراجع

- ٣٣ - إبراهيم أنيس ( دكتور ) : . موسيقى الشعر . ط . مكتبة العرب  
بالفجالة - القاهرة .
- الاصوات اللغوية . ط . نهضة مصر ١٩٥٠ م .
- ٣٤ - أحمد أحمد بدوى ( دكتور ) : عبد القاهر الجرجاني . سلسلة أعلام  
العرب - الطبعة الثانية - ط . المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة  
والطباعة والنشر ١٩٦٢ م .
- ٣٥ - أحمد مطلوب ( دكتور ) : القزوينى وشروح التلخيص - الطبعة  
الاولى - مكتبة النهضة . بغداد ١٩٦٧ م .
- ٣٦ - برجستراسر : التطور النحوى للغة العربية . القاهرة ١٩٢٩ م .
- ٣٧ - تمام حسان ( دكتور ) : مناهج البحث فى اللغة . ط - الانجلو  
المصرية ١٩٥٠ م .
- ٣٨ - سيد نوفل ( دكتور ) : البلاغة العربية فى دور نشأتها - نشر  
مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٨ م .
- ٣٩ - شوقى ضيف ( دكتور ) : النقد . ط . دار المعارف ١٩٥٤ م .
- الفن ومذاهبه فى الشعر العربى  
الطبعة الرابعة دار المعارف ١٩٦٠ م  
الفن ومذاهبه فى النثر العربى :  
الطبعة الثالثة . دار المعارف ١٩٦٠ م
- البلاغة تطور وتاريخ : دار المعارف . ١٩٦٥ م
- ٤ - على الجندى ( دكتور ) : البلاغة الفنية . ط نهضة مصر ١٣٧٥ هـ -  
١٩٥٦ م .

- ٤١ - محمد زغلول سلام (دكتور) . ضياء الدين بن الاثير وجهوده في  
النقد . ط . مطبعة الرسالة . القاهرة :  
تاريخ النقد العربي . ط . دار المعارف ١٩٦٤ م .
- ٤٢ - محمد مندور (دكتور) : النقد المنهجي عند العرب . نشر مكتبة  
نهضة مصر - ١٩٤٧ م .
- ٤٣ - محمود السمران (دكتور) : علم اللغة . ط . دار المعارف ١٩٦٢ م .
- ٤٤ - محمود السمر (دكتور) : القاضي الجرجاني الاديب الناقد - الطبعة  
الاولى - نشر المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر - بيروت ١٩٦٦ م .

# فهرس

الصفحة	الموضوع
٢	الاهداء
٥	مقدمة

## مدخل

٢٤ - ٩	حياة ابن سنان وثقافته وآثاره
١٥	الكتب البلاغية قبله
٢٧	البحوث البلاغية في عصره

## الفصل الأول

٦٥ - ٣٥	تحليل كتاب سر الفصاحة
٢٧	اسم الكتاب
٤١	مواده
٥٩	مصادره

## الفصل الثاني

٨٧ - ٦٧	الفصاحة والبلاغة
٦٩	الفرق بين الفصاحة والبلاغة
٧٥	فصاحة الكلمة والكلام

— مدار البلاغة على مطابقة الكلام لمقتضى الحال . . . ٨٣

### الفصل الثالث

#### الفنون البيانية

١١٤ — ٨٩

٩٣	التشبيه
٩٩	المجاز والاستعارة
١١١	الكناية

### الفصل الرابع

#### الفنون البديعية والأسلوبية

١٥٦ — ١١٥

١٢١	المحسنات اللفظية
١٢٧	المحسنات المعنوية
١٤٣	خصائص أسلوبية
١٤٥	— الإيجاز والأطناب
١٥٣	— التقديم والتأخير

### الفصل الخامس

#### تطورات نقدية

الصفحة	الموضوع
١٥٩ . . . . .	الفرق بين الشعر والنثر
١٦٩ . . . . .	فوائص القصائد وحسن التخلص
١٧٥ . . . . .	لوزم مالا يلوم
١٩١ - ١٨١ . . . . .	الختامة
١٩٣ . . . . .	المراجع والمصادر